المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخلية
جهة بني ملال خنيفـرة
عمالة اقليم بني مـلال
جماعة بنـي مـــلال
ن/م

دورة : فبراير العادية
الجلسة الاولى : علنيـــة

الورقة الحافظة

عقد المجلس الجماعي لمدينة بني ملال جلسته الأولى من الدورة العادية لشهر فبراير 2021 المنعقدة بتاريخ 2021/02/04 على الساعة الرابعة بعد الزوال بقاعة الندوات بالغرفة الفلاحية، وقد ترأس أشغال هذه الجلسة السيد احمد بدرة رئيس المجلس الجماعي بحضور السيد محمد ناجي باشا مدينة بني ملال ورئيس الدائرة الحضرية الأولى عين اسردون.

* **عدد الأعضاء المزاولين مهامهم** : (42) عضـــوا

* **عـدد المناصـب الشاغـرة** : منصب واحد ويتعلق الأمر بالسيد احمد شد رئيس المجلس السابق الموقوف طبقا لأحكام المادة 64 من القانون التنظيمي 113/14 المتعلق بالجماعات.

* **عدد الأعضاء الحاضريـن** : (37) عضوا وهم السادة :

- احمـــد بـــدرة : رئيس جماعة بني ملال
- حميد ابراهيمي : النائب الأول للرئيـــس
- محمد بوحدادي : النائب الثاني لرئيس المجلس الجماعي
- احمـــد العـرش : النائب الثالث للرئيـس
- عبد الـواحد العسري : النائب الرابع للرئيـس
- محمـــد عجـــلاوي : النائب الخامس للرئيس
- علـــي بـــوقديـــــر : النائب السادس للرئيس
- امينـــة النمـــــاوي : النائب السابع للرئيـــس
- سعـــاد اعزيـــــز : النائب الثامن للرئيـــس
- محمـــد شكيـــب : كاتـــب المجلـــس

- جمـــال وزيـــن : نائب كاتب المجلـــس

- الصالح الكونتيتـــي : رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية و البرمجة

- أميـــن العصبـــي : رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب

- حميـــد طـارق : نائب رئيس لجنة التعمير و إعداد التراب.

- صالـــح بحـــري : رئيس لجنة المرافق العمومية و الخدمات

- عبـاس شبوبـي : نائب رئيس لجنة المرافق العمومية و الخدمات

- سعـاد البطـال : نائبة رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الرياضية.

- محمد لبرداغازي : رئيس لجنة البيئة و الصحة و المناطق الخضراء .

- محمـد الرافـــع : نائب رئيس لجنة البيئة و الصحة و المناطق الخضراء

- البشيـر عيـــاش : عضو مستشـــار

- عبد الصادق لمعنكد: عضو مستشـار

- المصطفـــى النـــو : عضو مستشـار

- كبيـــر لقصـــر : عضو مستشـار

- عبد الرحيم يحياوي : عضو مستشـار

- دحـــان بودحيـــن : عضو مستشـار

- عبد الله بن بهـا : عضو مستشـــار

- لحســن كـدام : عضـو مستشـــار

- ابراهيم بلمـــان : عضو مستشـار

- لحسن بو لكـــرش : عضو مستشـار

- المصطفى جغمـــان : عضو مستشـار

- عبد الكبيـــر لعيشي : عضو مستشـــار

- فاطمة الزهراء القصري : عضو مستشار

- عبد الحق المغراوي : عضو مستشـــار

- الحسين الحنصالـــي: عضو مستشـــار

- نعيمـــة بهيـــش : عضـــو مستشـــار

- محمـد حلحـــال : عضـــو مستشـار.

- محمـــد الصـواف : عضـــو مستشـــار

*** عدد الأعضاء المتغيبين بعـذر :** ثلاثة أعضاء (03) و هم السـادة :

- للافاطمة الزهراء نقاش : رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الرياضية
- أسماء الحداوي : عضـو مستشـار
- خالد المنصـوري : عضـو مستشـار

*** عدد الأعضاء المتغيبين بدون عـذر :** عضوان (02)

- نور الدين ربفي بلحـاج : نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية و البرمجة
- زكريـا بقـوي : عضـو مستشـار

وحضر هذه الجلسة كل من رؤساء المصالح الخارجية والجماعية السادة :

- المصطفـى عنـو : المدير العام للمصالح الجماعية
- علـي بنـداوي : عن المديرية العامة للجماعة
- رضوان قوبي : رئيس مصلحة الموارد المالية
- احمد لمهيـري : رئيس قسم الموارد البشرية والشؤون الإدارية والقانونية.
- رشيـد زاكـي : رئيس قسم الشؤون المالية والاقتصادية
- عبدالحفيظ شادلي : رئيس مصلحة الممتلكات الجماعية
- عائشة بلعربي : مصلحة الموارد المالية
- محمد الشحايمي : عن مصلحة الجماعات المحلية بالباشوية
- العربي ارسـلان : عن مصلحة الجماعات المحلية بالباشوية
- عبد الحفيظ العزوزي : رئيس هيئة المساواة وتكافؤ الفرص
- محمد نجيب المزواري الكلاوي : مهندس معماري
- الجيلالي مغطايـب : عن كتابـة المجلس
- عبد الرحمان سعيدي : عـن كتابـة المجلـس
- ابراهيـم معتصـم : عن كتابـة المجلس
- بشـرى قسـو : المسؤولة عـن كتابـة المجلـس
- العربـي العثمانـي : عن خلية الإعلام والتواصل
- عبد اللطيـف غريـب : مراسل منبر 24 واسطاري 24

- عبد الرحيم الفطواكي : الجهوية نيوز4

- انـس النجـاري : مراسل الجهوية نيوز

- جمال السمـاوي : موقع هومبريس

- عبد الاله دعنوني : هومبريس

و يتضمن جدول أعمال هذه الدورة النقط التالية الذكر :

* تقرير إخباري لرئيس المجلس حول الأعمال التي قام بها في إطار الصلاحيات المخولة له " طبقا للمادة 106 من القانون التنظيمي 113/14 ".
* اطلاع المجلس على الدعاوى القضائية التي تم رفعها طبقا لمقتضيات المـادة 264 من القانون التنظيمي 113/14 .
* عرض حول النتيجة العامة للميزانية (المداخيل و المصاريف).

1- الدراسة واتخاذ القرار المناسب في شان انتخاب منتدبين جماعيين (04) إضافيين في حضيرة مجلس مجموعة الجماعات الترابية " بني ملال " لتدبير مرفق حفـــــظ الصحة.

2- تعديل المقرر رقم 126 المصادق عليه خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريـــخ 2019/11/21 والمتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين جمعية رجاء بني ملال لكرة القدم وجماعة بني ملال.

3- الدراسة والتصويت على ملحق اتفاقية الشراكة بين كل من جمعية نور الأمل لحاملي القوقعة وولاية جهة بني ملال خنيفرة (صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) وجماعة بني ملال لانجاز أشغال تكميلية لتجهيز قاعة للتروبض بالمركز السوسيو ثقافي المسيرة 2 لمدينة بني ملال.

4- إعادة الدراسة والتصويت على المقرر رقم 119 المصادق عليه خلال دورة أكتوبـــر 2019 والمتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي و عمال ومتقاعدي جماعة بني ملال والمجلس الجماعي لمدينة بني ملال.

5- الدراسة والتصويت على الثمن الذي حددته اللجنة الإدارية للخبرة من اجل تعويض بعض أرباب العقارات التي شملتها المنفعة العامة بشارع محمد السادس وهم : فاطمة باعريب ومن معها، عبد الغاني الحسني منفردا وخدوج منصيف ومن معها.

6- الدراسة والتصويت على تفويت القطعة الأرضية المكونة للوحدات التجارية لشـــارع الجيش الملكي للتجار المكترين للمحلات التجارية المشيدة عليها وفق الثمن الذي حددته اللجنة الإدارية للتقويم.

7- إعادة الدراسة والتصويت على مشروع اتفاقية للشراكة والتعاون بين جماعـــة بني ملال والوكالة الحضرية لبني ملال وخلية المهندسين ببني ملال الفقيه بن صالـح المتعلقة بالمساعدة التقنية بالجماعة الترابية لبني ملال، (الأحياء المهيكلة بالمدينة).

8 – إعادة الدراسة و التصويت على دفتر التحملات الخاص بإيجار مرافق السـوق الأسبوعي لمدينة بني ملال برسم سنة 2021.

9 - إعادة الدراسة و التصويت على دفتر التحملات الخاص بإيجار محطات وقـوف الدراجات و السيارات و الشاحنات لمدينة بني ملال برسم سنة 2021.

10 - الدراسة و التصويت على تعديل دفتر التحملات الخاص بكراء المحلات التجارية بالسويقة النموذجية " تامكنونت ".

11- تحويل بعض الاعتمادات من فصل إلى فصل بالجزء الأول من ميزانية التسيير .

و بعد تأكد الرئاسة من توفر النصاب القانوني طبقا لمقتضيات المادة 42 مـن القانون التنظيمي رقم 113/14 المتعلق بالجماعات أعلن عن افتتاح الجلسة الأولى، و بعد تذكير السيد الرئيس بجدول أعمال الجلسة الأولى أعطى الكلمة للسيدة بشرى قسو المسؤولة عن كتابة المجلس للتذكير بالغياب، وإبقاء السجل مفتوحا من اجل التوقيع إلى غاية انتهاء أشغال الجلسة .

وبعد ذلك أعطيت الكلمة للسيد صالح بحري لقراءة ملخص الدورة الاستثنائية السابقة.

- طبقا لمقتضيات المادة 91 من النظام الداخلي للمجلس الجماعي لمدينة بني ملال، فإن ملخص الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ : 2021/01/12 جاء على الشكل التالي:

بناء على دورية وزير الداخلية رقم 33 بتاريخ 04 يناير 2021، و طبقا لمقتضيات المادة 37 من القانون التنظيمي رقم 113/14 المتعلق بالجماعات

عقد المجلس الجماعي لمدينة بني ملال جلسته العلنية والفريدة من دورة استثنائية بتاريخ :01/12/ 2021 على الساعة 11 صباحا، بقاعة الندوات بالغرفة الفلاحية بني ملال.

و قد ترأس أشغال هذه الجلسة السيد أحمد بدرة رئيس المجلس الجماعي بحضور السيد محمد ناجي باشا مدينة بني ملال و رئيس الدائرة الحضرية الأولى عين اسردون بني ملال.

وقد تضمن برنامج أعمالها النقطة الفريدة التالية :

- الدراسة والتصويت على تحيين القرار الجبائي رقم 2020/13 المحدد للتعريفات والحقوق والضرائب والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة بني ملال.

و التي استوجبت دراستها تعديل الفصول التالية :

1 – الفصل رقم 5 الخاص بالرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية و التي تمت الموافقة عليه بالإجماع .

2 - الفصل رقم 2 الخاص بالرسم على عمليات البناء و التي تمت الموافقة عليه بأغلبية 29 عضوا و امتناع عضو واحد .

3- الفصل رقم 3 الخاص بالرسم على عمليات تجزئة الأراضي و التي تمت الموافقة عليه بالإجماع .

4 – الفصل رقم 7 الخاص بالرسم المفروض على الإقامة بالمؤسسات السياحية و أشكال الإيواء السياحي الأخرى و التي تمت الموافقة عليه بالإجماع.

كما استغل المجلس فرصة انعقاد هذه الدورة لمناقشة القرار الجبائي حيث قام بدراسة.

5 – الفصل 15/26 الخاص باستغلال الملك الجماعي العام مؤقتا بواسطة اللوحات الاشهارية و التي تمت الموافقة عليه بالإجماع .

6 – و في الأخير خلص المجلس إلى الموافقة بالأغلبية على تحيين القرار الجبائي رقم 2020/13 المحدد للتعريفات و الحقوق و الضرائب و الواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة بني ملال .

و قد اختتمت أشغال هذه الجلسة بتلاوة برقية الولاء و الإخلاص للسدة العالية بالله صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من طرف السيد احمد بدرة رئيـــــس الجماعة في تمام الساعة الواحدة و النصف بعد الزوال.

على اثر ذلك أعطيت الكلمة للسيد عبد الحفيظ الشادلي لتلاوة عرض حول الدعاوى القضائية التي تم رفعها طبقا للمادة 264 من القانون 14-113 المتعلق بالجماعات، والذي جاء كالتالي :

تقرير حول مآل سير الدعاوى القضائية بين دورتي دجنبر 2020 و فبراير 2021

علاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، يشرفني أن أخبركم بالدعاوى القضائية الجديدة التي رفعتها الجماعة ضد الأغيار، أو التي رفعها الأغيار ضد الجماعة، وكذلك مآل بعض القضايا الرائجة في المحاكم بعد شهر دجنبر 2020 وهي كالتالي:

* الدعاوى المرفوعة ضد الجماعة:

- المسؤولية الإدارية : 2

* الدعاوى المرفوعة من طرف الجماعة:

- دعاوى الحيازة: 136

- دعاوى نقل الملكية: 136

و في هذا الإطار فقد تقدم دفاع الجماعة بملتمس إلى السيد الرئيس من أجل عقد اتفاق خاص من أجل تحديد أتعاب و مصاريف هذه الدعاوى المخصصة لنزع ملكية العقارات المشمولة بمشروع الطريق المدارية.

وتجدر الإشارة لإحاطة مكونات المجلس علما فيما يخص الملفات المحالة على دفاعي الجماعة من طرف مصلحة الشؤون الإدارية والقانونية،حسب الجداول المحينة من طرف الدفاع كما يلي:

1- بالنسبة لدفاع الأستاذ عبد الرحيم الجيكي: 71 دعاوى يمكن تلخيص مآلها كما يلي :

- أن الدعاوى المرفوعة من طرف السيد محمد العلمي أو ورثته انتهت بعدم القبول أو الرفض وكذا تنازل المسماة لمياء العلمي.

- أن الدعاوي المرتبطة بالاعتداء المادي انتهى بعضها بعدم القبول (حالة ورثة عبد القادر العافية وورثة علال العافية) والبعض الآخر تم الحكم فيه ابتدائيا على الجماعة بأداء التعويض عن الفقد الجبري للعقار تأسيسا على خلاصات تقارير الخبرة(حالة ورثة محمد الصاحب+ورثة احمد غلام)

- أن الدعاوى المتعلقة بالطعن في قرارات مجلس الجماعة وفسخ العقود انتهت لصالح الجماعة (حالة محمد الراجي+ عادل أبو عبد الله+ صالح الحاكيمي)

- أن باقي الدعاوى لازالت رائجة أمام المحاكم الإدارية أو العادية.

2- بالنسبة لدفاع الأستاذ مصطفى بروك: 81 دعاوى يمكن تلخيص مآلها حسب الجدول المحين من طرفه:

- الوضعية الفردية : 35 دعاوى

- لصالح الجماعة : 23

- لصالح الأغيار (التسوية): 10 نهائية، وقد قام الدفاع بالطعن فيها بالنقض أما الباقي فهي لازالت جارية.

* 4 شكايات مقدمة من طرف الجماعة ضد الأغيار.

* المسؤولية الإدارية : 23 دعاوى

- لصالح الجماعة : 15

- لصالح الأغيار 02

- أما الأخرى ما زالت جارية

كما أن رئاسة المجلس في إطار تنفيذ الأحكام القضائية تسهر على تنفيذها وفق تراتبية الحجوزات والعمل على عقد اتفاقيات بالتراضي مع المدينين من أجل أداء ما بذمة الجماعة حسب المبالغ المبرمجة في الميزانية المخصصة لهذا الغرض.

بيان الأحكام النهائية غير المنفذة الصادرة
ضد جماعة بني ملال إلى غاية 2020/11/10

صاحب الحكم	رقم الملف	النوع	تاريخ الحكم	مبلغ الحكم	المآل
فندق أوزود	2003/119	خدمات	2003/10/21	143.307.20	نهائي غير منفذ
شركة سوميبي	6/04/1128	خدمات	2003/10/28	485.800.00	نهائي غير منفذ
شركة سوكوبيم	2002/374	الخدمات+ التعويض عن التماطل	2005/06/01	564.036،09	نهائي غير منفذ
المعطي الطاهري	2008/13/41	تعويض عن عقار	2010/09/02	557.740,00	نهائي غير منفذ
طه عبدالرحمان	2011/1301/134	كراء	2012/06/04	23.400,00	نهائي غير منفذ
عبدالرحيم شكر	2012/102	حادثة شغل	2013/10/14	14.898.81	نهائي غير منفذ
المقاولة الشاملة ابيبلكو	2014/7112/55	خدمات	2014/06/12	11،164.616	نهائي غير منفذ
مصطفى اسفي	2013/1301/125	كراء	2015/03/31	8.800,00	نهائي غير منفذ
شركة المحطة الطرقية	2015/1201/349	تعويض	2016/03/23	2.000.000,00	نهائي غير منفذ
محمد اسليماني	2015/7112/475	تعويض عن محلين	2016/07/18	00،400.000	نهائي غير منفذ
لبصير بلقوق	2014/7112/331	تعويض عن عقار	2016/05/20	505.000,00	نهائي غير منفذ
محمد بلخوية	2018/7103/134	تعويض عن عقار	2016/07/11	126.7846.00	نهائي غير منفذ
محمد العلمي (الشركة العقارية الشرف)	6/2012/372	تعويض عن عقار	2017/01/09	1.444.2378.00	نهائي غير منفذ
فاطمة ياسين	2016/1303/149	كراء	2017/04/25	00،49.500	نهائي غيرمنفذ
وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية	2016/7112/290	تعويض عن عقار	2017/07/25	2.758.800,00	نهائي غير منفذ
شركة السهم الأخضر	2018/7114/164	إنجاز أشغال	2019/07/22	00،825720	نهائي غير منفذ
المجموع الإجمالي للإحكام				21،24.211.842	

وقد تم الاتفاق بالتراضي في ملفات الحجوزات بأداء مبالغ من الديون برسم سنة 2020، ليتم خصمها من المبلغ الإجمالي المحدد أعلاه كما يلي :

- الشركة المدنية العقارية الشرف (محمد العلمي): مبلغ 7.000.000،00 درهم

- محمد بلخويا : مبلغ 500.000،00 درهم

بالإضافة إلى ذلك قام رئيس المجلس بعقد اجتماعات مع السيد المحافظ خصص لدراسة المشاكل و العراقيل التي تعترض التسليم النهائي للمرافق العمومية ببعض التجزئات (مناطق خضراء، طرقات، و بقايا تجزئات ...) و أمر في نفس الوقت بعقد اجتماع جمع بين مصلحة الشؤون الإدارية و القانونية و مصلحة الممتلكات الجماعية مرفوقين بدفاع الجماعة مع السيد المحافظ و ذلك من أجل وضع الآليات القانونية التي تحمي حقوق الجماعة و معالجة مشكل التسليم النهائي لجميع المرافق العامة بالتجزئات و ذلك برفع دعاوى التقييد الاحتياطي لوضع اليد عليها. وسيتم إحصاء التجزئات التي سيشملها هذا الإجراء في أقرب الآجال من طرف المصلحة المعنية.

بعد ذلك أعطى الكلمة للسيد صالح بحري لتلاوة التقرير الإخباري عن أنشطة المجلس، و الذي جاء كالتالي :

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخلية
جهة بني ملال-خنيفرة
اقليـم بني ملال
جماعـة بني ملال
م.ع.م.ج.

بسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله و سلم على اشرف المرسلين

تقرير إخباري حول أنشطة رئاسة المجلس بين دورتي اكتوبر2020 و فبراير 2021

السيد باشا مدينة بني ملال

السيدات والسادة الأعضاء المحترمين

السادة رؤساء المصالح الخارجية

السادة رؤساء المصالح والمكاتب الجماعية

أيها السيدات و السادة

في إطار تفعيل مقتضيات المادة 106 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية ، يسعدني ويشرفني أن اعرض على أنظار مجلسكم الموقر التقرير الإخباري حول أهم الأنشطة التي قامت بها الرئاسة خلال الفترة الممتدة من الدورة العادية لشهر أكتوبر2020 إلى غاية فبراير 2021 .

في ظل الظروف الاستثنائية التي تعرفها بلادنا على غرار باقي دول العالم، جراء تفشي الفيروس التاجي " كوفيد 19" ،و قبل البداية في سرد الأنشطة، لابد من استحضار أبرز وأهم حدث عاشته بلادنا الأسبوع الفارط، حيث تلقت والحمد لله بفضل الرؤى الاستباقية والتدبير الجيد لصاحب الجلالة نصره الله للجائحة أولى دفعات اللقاح، وبعدها مباشرة أعطى جلالته الانطلاقة الفعلية لعملية التلقيح المجانية في مراحلها الأولى.وكان سباقا ومثالا مشرفا يحتدى به بأخذه أولى8/ جرعة من اللقاح هذه المبادرة السامية التي نشيد بها ونحدو حدوها للحد من تفشي الوباء المستجد.

وبهذه المناسبة فالجماعة كشريك فعلي شأنها شأن باقي المتدخلين المعنيين، لم تدخر جهدا في تسخير كل إمكانياتها المالية و البشرية واللوجيستيكية المتاحة لتحسيس وتوعية الساكنة بضرورة الانخراط في هذه العملية حتى نكسب رهان التلقيح الجماعي الذي هو السبيل الوحيد للعودة إلى الحياة الطبيعية ما قبل جائحة كورونا المستجد، وكذلك الاستمرار في التقيد بجميع التدبير الاحترازية الموضوعة من قبل السلطات من تباعد وارتداء الكمامات وتعقيم.

وفي إطار التضامن والتآزر لإنجاح هذه العملية وضعت الجماعة رهن إشارة وزارة الصحة العديد من الموظفين تكريسا لروح المواطنة وترسيخا لمبادئ دستور 2011 وخاصة الفصل 40 منه. ومن هنا أؤكد على أننا سنضل جنود مجندين وراء القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة مولنا الهمام حفظه الله في جميع القضايا الوطنية.

و الآن سأتطرق إلى أهم الأنشطة التي ميزت الفترة الفاصلة بين دورتي أكتوبر 2020 وفبراير 2021 والتي كانت كالتالي:

بتاريخ 7 أكتوبر 2020

*- في إطار تفعيل مشروع التصميم الجهوي لسوق الجملة للخضر والفواكه على مستوى جهة بني ملال خنيفرة، حضرنا اجتماعا تشاوريا لأجل دراسة التصميم الوطني لتوجيه سوق الجملة للخضر والفواكه.

بتاريخ 26 اكتوبر2020

*- في إطار المادة 141 من القانون التنظيمي113.14المتعلق بالجماعات الذي تحدث من خلاله "مجموعة الجماعات الترابية" حضرنا بمقر الولاية أشغال توقيع اتفاقية حول تأسيس مجموعة الجماعات الترابية " بني ملال" لتدبير خدمات حفظ الصحة.

*- حضور اجتماع عن بعد مع شركة Afric light المتواجدة بالمنطقة الصناعية بخصوص الإنارة العمومية .

بتاريخ 29 أكتوبر 2020

*- حضور اجتماع حول تهيئة الموقع السياحي عين اسردون.

*- زيارة تفقدية لمجموعة من الأوراش على مستوى جماعة بني ملال معية السيد والي جهة بني ملال خنيفرة .

بتاريخ 7 نونبر2020

*- بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين للمسيرة الخضراء حضرنا حفل الاستماع الى خطاب صاحب الجلالة نصره الله الموجه إلى الشعب المغربي بهذه المناسبة على أمواج الإذاعة وشاشة التلفزة ابتداء من الساعة التاسعة صباحا بمقر الولاية.

بتاريخ 2 دجنبر 2020

*- في إطار التدابير الاستباقية والتخفيف من أثار موجة البرد برسم موسم الشتاء 2021/2020 وضمان حماية أفضل لسكان المناطق المستهدفة حضرنا اجتماعا بمقر الولاية حول الإجراءات المزمع اتخاذها في الموضوع.

بتاريخ 3 دجنبر 2020

*- حضرنا اجتماع حول تهيئة واستغلال المطرح العمومي للنفايات بمقر الولاية ، في إطار تتبع تنفيذ بنود عقود تدبير قطاع النظافة.

بتاريخ 8 دجنبر 2020

*- حضور اجتماع بمقر الولاية بخصوص دراسة وضعية العقار الخاص بالوحدات التجارية المتواجدة بشارع الجيش الملكي بجماعة بني ملال.

*- حضور أشغال اجتماع حول مشروع التصميم الجديد لتهيئة مدينة بني ملال المنعقد بمقر الولاية.

بتاريخ 9 دجنبر 2020

*- في إطار تتبع ملفات الاوراش بالجماعة ،حضرنا اجتماع بمقر الجماعة حول وضعية المدارة بتجزئة الصومعة 2 بني ملالle rond-point giratoire

*- حضور الاجتماع المتعلق بتتمة الأشغال بمشروع سوق الجملة للخضر والفواكه .

بتاريخ 11 دجنبر 2020

*-حضرنا انطلاقة أشغال مشروع معهد التكوين في مهن الصحة بمدينة بني ملال بحضور ممثلين عن الوكالة والمديرية العامة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

والمصلحة الوزارية للصحة وجامعة محمد السادس لعلوم الصحة والجمعية الوطنية للمصحات .

الخصوصية، في إطار وكالة حساب تحدي الألفية-المغرب "MCA MORROCO"والتي تهدف إلى تطوير وتحسين جودة التكوين في ميدان مهن الصحة.

بتاريخ 16 دجنبر 2020

*- حرصا منا على الاهتمام بالمجال الاجتماعي، حضرنا عملية التسليم النهائي لورش إصلاح المركز متعدد الاختصاصات "القدس" بحضور اللجنة الإقليمية المختلطة.

بتاريخ 21 دجنبر 2020

*-حضور وترأس أشغال الدورة الاستثنائية التي انعقدت بمقر الغرفة الفلاحية ببني ملال.

بتاريخ 22 دجنبر 2020

* - في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حضرنا عملية التسليم النهائي لمشروع إنجاز مركز التكوين الخاص بالأشخاص دوي الاحتياجات الخاصة بشارع العيون بني ملال.

بتاريخ 30 دجنبر 2020

*- في إطار عملية كهربة شارع محمد السادس قمنا بزيارة ميدانية بمعية السيد والي جهة بني ملال خنيفرة.

*-حضور اجتماع حول ملفات الاستثمار بمقر المركز الجهوي للاستثمار.

بتاريخ 2021/01/05

حضور اجتماع على مستوى ولاية الجهة لتدارس مشكل رمي النفايات السائلة من طرف بعض الوحدات الصناعية بالمنطقة الصناعية.

بتاريخ 2021/01/08

في إطار التهيىء للدورة العادية لشهر فبراير التي نحن بصدد عقدها ترأسنا اجتماع المكتب المسير للتداول في النقط التي سيتضمنها مشروع جدول الأعمال.

بتاريخ 2021/01/26

تشجيعا للقطاع السياحي بجهة بني ملال خنيفرة ، واكبنا الزيارة التي قامت بها السيدة وزيرة السياحة والنقل الجوي والصناعية التقليدية لمدينة بني ملال، حيث قامت بجولة

تفقدية لمنتزه عين اسردون السياحي وبعدها باشرت اشغال اجتماع موسع بولاية الجهة توج بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات في هذا المجال.

بتاريخ 2021/01/27

حضور اجتماع بمقر الباشوية من أجل إعداد برنامج تأهيل الأحياء الحضرية الناقصة التجهيز بالجماعة.

بتاريخ 2021/01/28

نهوضا بوضعية فئات النساء والشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، حضرنا الاجتماع الذي انعقد بولاية الجهة لإعطاء الانطلاقة لبرنامج التنمية السوسيواقتصادية بقيمة 18 مليون دولار في إطار اتفاقية شراكة بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID " وولاية الجهة ومجلس جهة بني ملال- خنيفرة.

ملحوظة:

أما فيما يخص فعاليات المجتمع المدني والجمعيات فتجدر الإشارة أن عملية الاستقبال تتم يوميا على مستوى الجماعة مع احترام جميع الإجراءات الاحترازية المعمول بها لتفادي عدوى وباء كرونا "كوفيد19".

****

أما الشق المتعلق بالصفقات الخاصة بفتح أظرفة طلب العروض في الفترة الممتدة ما بين الدورتين العاديتين أكتوبر 2020 وفبراير2021 فقد كانت كالتالي :

بتاريخ 19 أكتوبر 2020

*- فتح الاظرفة المتعلقة بطلب عروض مفتوح الخاص ب: تهيئة شارع الجيش الملكي بمدينة بني ملال أشغال تقوية الطرق، تبليط وتزليج الأرصفة،غرس أشجار التصنيف التشوير.

بتاريخ 25 نونبر2020

* فتح الاظرفة المتعلقة بطلب عروض مفتوح الخاص ب : بيع غلة أشجار الزيتون المتواجدة داخل المدار الحضري لمدينة بني ملال والواقعة بالأماكن المبنية في الجدول أسفله.

بتاريخ 26 أكتوبر 2020

*- فتح الاظرفة المتعلقة بطلب عروض مفتوح الخاص ب: كراء محلين تجاريين رقم

75/75 مكرر المتواجدين بالسوق المركزي ساحة ابن بطوطة لمدينة بني ملال.

بتاريخ 30 نونبر2020

* فتح الاظرفة المتعلقة بطلب عروض مفتوح الخاص ب: إيجار استخلاص واجبات الدخول لسوق الجملة المؤقت للخضر والفواكه لمدينة بني ملال لمدة سنة(01) سنة، تبتدئ من 2021/01/01 إلى غاية 12/31/ 2021 .

بتاريخ21 دجنبر 2020

* فتح الاظرفة المتعلقة بطلب عروض مفتوح الخاص ب: تتمة وتجهيز المجزرة الجماعية لبني ملال حصة « أشغال التهيئة الخارجية» .

بتاريخ18 يناير 2021

* فتح الاظرفة المتعلقة بطلب عروض مفتوح الخاص ب: تتمة وتجهيز المجزرة الجماعية لبني ملال حصة« الشطر الأول من إنهاء أشغال المجزرة الجماعية وبناء محطة التصفية » .

****

أيها السيدات والسادة:

تلك كانت مجمل الأنشطة التي قامت بها الرئاسة والمكتب المسير بفضل دعمكم ومساعدتكم وتتبعكم لجميع الأعمال ، وتقديركم لمجهوداتنا المبذولة للارتقاء بالمدينة والاستجابة لتطلعـات ساكنتهـا و أجيالها المقبلة. كما لا يفوتني ان اخبر مجلسكم الموقر ان استمرارية المرفق الجماعي في إسداء خدماته لا زال يتطلب منا العمل بكل التدابير الاحترازية والتدخل عند الضرورة للتعقيم والتنظيف حماية و حفاظا على صحة وسلامة الساكنة الملالية بالخصوص والمواطنين الوافدين على المدينة على العموم.

السيد الباشا أخواتي و إخواني الأعضاء

في الأخير ، أجدد شكري وامتناني للحضور الكريم ، ولا يسعني مع نهاية هذا التقرير الإخباري إلا أن أنقدم أصالة عن نفسي و نيابة عن أعضاء المجلس بأخلص التشكرات و الامتنـان للسيد والي جهـة بنـي ملال خنيفرة على المساعدات و الدعم اللامشـروط و توجيهاته النيرة لمساعدة المجلس في جميع المهام المنوطة به ، كما لا يفوتني أن أشكر باسمكم جميعا السيد باشا مدينة بني ملال، وكذا السادة القواد رؤساء الملحقات الإدارية على مجهوداتهم الجبارة في تسيير الشأن المحلي، والشكر الخالص للسادة

رؤساء المصالح الخارجية المتواجدة بتراب الجماعة. و إنني جد ممنون للسادة أعضاء المكتب المسير ورؤساء اللجان و كل أعضاء مجلسكم الموقر الذين لا يدخرون أي جهد في تحمل أعباء المسؤولية في تدبير الشأن المحلي. و هي مناسبة كذلك أتقدم من خلالها باسمكم جميعا بالشكر الجزيل للسادة الأطر و رؤساء المصالح والمكاتب الجماعية و كل العمال و المستخدمين و على رأسهم السيد المدير العام للمصالح الجماعية على ما يبذلون من مجهودات لتلبية حاجيات المرتفقين وترسيخ ثقافة القرب في فضاء الجماعة، راجيا من الجميع تكثيف الجهود و المزيد من خلق المبادرات وتقديم كل الاقتراحات الكفيلة بإشراكهم المباشر في ضمان نجاعة مختلف التدخلات لخدمة مصالح الرعايا الأوفياء لمولانا الهمام جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وأطال في عمره ، قرير العين بولي العهد المولى الحسن وكافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة ، ووفقنا الله و إياكم لإنجاح مسلسل التنمية الشاملة سيرا على خطى مولانا الإمام صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله و نهج سياسته الكريمة في سبيل الرقي و التقدم ببلادنا في عهد جلالته ، انه سميع الدعاء . كما نرفع اكف الضراعة لله عز وجل أن يحفظ بلادنا من كل مكروه ويعيننا لتجاوز هذه الأزمة الصحية التي اجتاحت العالم بأسره.

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم، و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

و بعد ذلك أعطيت الكلمة للسيد الصالح الكوتشي رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة لقراءة عرض حول النتيجة العامة للميزانية جاء فيه :

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخلية
جهة بني ملال خنيفـــرة
عمالة اقليم بنـي مـــلال
جماعة بني ملال
قسم الشؤون الماليـــة

عرض حول النتيجة العامة لميزانية
السنة المالية 2020

تطبيقا لمقتضيات المادة 203 من القانون التنظيمي 14-113 المتعلق بالجماعات و كذا القانون 2.17.451 المتعلق بنظام المحاسبة العمومية للجماعات المحلية و مؤسسات التعاون بين الجماعات فقد تم حصر العمليات المحاسباتية المتعلقة بتنفيذ ميزانية السنة المالية 2020 أي المبلغ النهائي للمداخيل المقبوضة و النفقات المأمور بصرفها إلى غاية 31 دجنبر 2020 حيث تم حصر النتيجة العامة للميزانية .

و عليه سنحاول من خلال هذه العرض تشخيص وضعية المداخيل المحققة و الباقي استخلاصه و كذا النفقات الملتزم بها و المؤداة خلال السنة المالية 2020.

I المداخيل المحققة و الباقي استخلاصه

من خلال تشخيص وضعية المداخيل المحققة و بعد حصر اللائحة النهائية لمستحقات الباقي استخلاصه إلى غاية 2020/12/31 تبين من خلال دراستها وجرد محتوياتها حسب فصول الميزانية ما يلي :

مجموع التحمـــــــــــلات :341.097.862,14 درهم .

مجموع المداخيل المحققة :172.078.053,17 درهم .

مجموع الباقي استخلاصه :169.019.808,97 درهم موزع على الشكل التالي :

الرسوم المحولة : 129.410.796,46 درهم .

الرسوم الذاتية : :39.609.012,51 درهم .

و لعل هذه الوضعية جاءت نتيجة بعض الصعوبات والمشاكل التي تعرقل عملية التحصيل على جميع المستويات سواء تعلق الأمر بالضرائب المحولة أو الرسوم الذاتية.

1. الضرائب المحولة :

إن مبلغ الباقي استخلاصه المحدد في 129.410.796,46 درهم، ناتج بالخصوص عن تراكمات سابقة يمكن تشخيصها من طرف المصالح المالية التابعة للخزينة الإقليمية.

2. الرسوم المحلية :

إن مبلغ الباقي استخلاصه المحدد في 39.609.012,51 درهم، ناتج بالخصوص عن طبيعة بعض الرسوم التي استعصى استخلاصها.

و بناء على المعطيات المتوفرة يتضح أن الباقي استخلاصه في تصاعد مستمر سنة بعد أخرى حيث أصبح يناهز

49 % من مجموع التحملات إلى غاية نهاية السنة المالية 2020 و يتبين ذلك من خلال نسبة الباقي استخلاصه المتعلق بثلاث سنوات الأخيرة : - 2018 – 2019 – 2020 المضمنة بالجدول أسفله :

الموضوع	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020
مجموع التحملات	243.231.061,74	298.025.101,12	341.097.862,14
المداخيل المحققة	121.563.802,65	160.036.848,58	172.078.053,17
الباقي استخلاصه	121.667.259,09	137.988.252,53	169.019.808,97

و لعل أسباب هذه الوضعية راجع بالأساس إلى تراكمات سابقة إظافة إلى الأسباب السالفة الذكر أعلاه وكذا خصوصية المرحلة (تأثيرات جائحة كورونا) حيث أن القاعدة الكبرى من الملزمين تأثرت بالأزمة و التدابير الاحترازية المتخذة (الإغلاق و تقييد الحركة) الشيء الذي أثر سلبا على مواردهم المالية مما حال دون التزامهم بواجباتهم المالية تجاه الجماعة.

II المصاريف

تنفيذا لميزانية السنة المالية2020 بجزأيها (التسيير و التجهيز) و بعد عملية حصر الحسابات إلى غاية 31 دجنبر من نفس السنة يمكن تصنيف المحور الخاص بالمصاريف على الشكل التالي :

- مصاريف التسيير(الجزء الأول)
- الاعتمادات المفتوحة بالميزانية 2020 : 154.800.000,00 درهم
- الاعتمادات المرحلة عن 2019 : 12.294.263,93 درهم
- الاعتمادات المفتوحة برخص : 40.425.029,72 درهم
- الاعتمادات النهائية : 207.519.293,65 درهم
- الاعتمادات الملتزم بها : 193.746.165,69 درهم
- المصاريف المؤداة خلال السنة : 158.830.425,38 درهم

انطلاقا من هذه المعطيات و بعد القيام بدراسة تحليلية يتضح أن المصاريف الإجبارية تمثل نسبة عالية من مجموع مصاريف السنة المالية 2020 و هي على الشكل التالي:

- مصاريف الإدارة العامة : 1.122.729,31 درهم أي بنسبة 0,71 %
- المصاريف المتعلقة بالموظفين : 55.019.184,25 درهم أي بنسبة 34,64 %
- مصاريف الأنشطة المالية المتعلقة بتسديد الديون و الأحكام : 18.328.588,54 درهم أي بنسبة 11,54 %
- مجال الشؤون الاجتماعية : 923.383,70 درهم أي بنسبة 0,58 %
- المصاريف المتعلقة بالشؤون التقنية و مجال الدعم : 76.883.744,63 درهم أي بنسبة 48,41 %
- مصاريف متعلقة بالمساعدات الرياضية : 139.476,00 درهم أي بنسبة 0,09 %
- المصاريف المتعلقة بالعلاجات الأساسية و المحافظة على الصحة : 445.445,98 درهم أي بنسبة 0,28 %
- المصاريف المتعلقة بالشؤون الثقافية : 79.365,60 درهم أي بنسبة 0,05 %
- الأنشطة الدينية : 98.658,00 درهم أي بنسبة 0,06 %
- الأنشطة المتعلقة بوسائل التسيير الأخرى : 5.789.849,37 درهم أي بنسبة 3,65 %

- مصاريف التجهيز(الجزء الثاني) و الحسابات الخصوصية

تصنف المصاريف المتعلقة بالجزء الثاني من الميزانية برسم السنة المالية2020 و الحسابا ت الخصوصية على الشكل التالي:

- مصاريف الجزء الثاني من الميزانية
المصاريف: 77.690.230,59 درهم تهم جميع المشاريع الخاصة بميزانية التجهيز.
- مجموع الاعتمادات الملتزم بها : 167.010.265,61 درهم
- الاعتمادات الملتزم بها الغير مؤداة : 89.320.035,02 درهم
- الاعتمادات المنقولة لسنة 2021 : 94.554.462,44 درهم
- الحسابات الخصوصية

1. حسابات المبلغ المرصودة لأمور خصوصية (CAS)

موضوع النفقة	الاعتمادات المفتوحة	الاعتمادات الملتزم بها	المبالغ المؤداة	الباقي أداؤه
ضريبة الذبح	965.156,25	768.119,00	768.119,00	122.045,25
المبادرة المحلية للتنمية البشرية	13.608.521,26	11.378.008,68	6.764.022,42	6.844.498,84
أشغال منجزة لفائدة الغير	335,07	0	0	335,07
المنطقة الصناعية	5.510.235,89	1.201.919,50	1.201.828,50	4.308.407,39
المجموع	**20.084.248,47**	**13.348.047,18**	**8.733.969,92**	**11.275.286,55**

2- حسابات النفقات من المبالغ المرصودة لأمور خصوصية CDD

موضوع النفقة	الاعتمادات المفتوحة	الاعتمادات الملتزم بها	المبالغ المؤداة	الباقي أداؤه
استهلاك الإنارة العمومية	15.000.146,14	15.000.000,00	15.000.000,00	146,14
استهلاك الماء	8.000.001,56	8.000.000,00	8.000.000,00	1,56
المجموع	**23.000.147,70**	**23.000.000,00**	**23.000.000,00**	**147,70**

كلها معطيات تبقى مؤقتة إلى حين استكمال حصر العمليات المحاسباتية المتعلقة بالسنة المالية 2020 من طرف الخازن الإقليمي.

و بذلك باشر المجلس دراسة النقط المعروضة عليه في الجلسة الأولى على النحو التالي :

النقطة الثانية

تعديل المقرر رقم 126 المصادق عليه خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 2019/11/21 والمتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين جمعية رجاء بني ملال لكرة القدم وجماعة بني ملال.

العـرض

عملا بمقتضيات المـادة 92 من القانـون التنظيمـي رقـم 113-14 المتعلق بالجماعات، تعرض على أنظار مجلسكم هذه النقطة التي تداولتها في اجتماع مشترك لجنتي الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية و لجنة الميزانية و الشؤون المالية والبرمجة المجتمعتين بتاريخ 2021/01/27 وبعد المناقشة أوصتا بشأنها بالموافقة.

المناقشـة

السيد الصالح الكونتي، رئيسة لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة :

قدم ملتمسا للرئاسة من اجل إعطاء الأولوية للنقطتين الثانية، و الحادية عشـرة

المتعلقتين بفريق رجاء بني ملال لكرة القدم نظرا للطابع الاستعجالي الذي يميزهما، وخاصة أن الفريق لم يتوصل بعد بالدعم السنوي عن السنة المالية 2020 .

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح للسادة أعضاء المجلس انه نظرا للطابع الاستعجالي لهاتين النقطتين في ظل القوانين الجديدة التي أصدرتها الجامعة المغربية لكرة القدم،و التي أصبحت ملزمة للاعبين الذين لم يؤدوا المتأخرات التي بذمتهم، و خاصة أن الفريق يعيش اكراهات مالية .

السيدة سعاد البطال نائبة رئيس الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الرياضية :

قرأت توصية اللجنتين التي جاء فيها :" توصي لجنتا الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة، و الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الرياضية المنبثقتين عن المجلس الجماعي لبني ملال المجتمعتين في إطار اجتماع مشترك للإعداد لأشغال الدورة العادية لشهر فبراير 2021 بعد دراستهما للنقطة المتعلقة بتعديل المقرر رقم 126 المصادق عليه خلال دورة استثنائية منعقدة بتاريخ 2019/11/21 والمتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين جمعية رجاء بني ملال لكرة القدم وجماعة بني ملال، لكرة القدم وجماعة بني ملال، بالموافقة على الاتفاقية والحفاظ على نفس المبلغ أي 250 مليون سنتيم"

السيد دحان بودحين :

دعا إلى وجوب تنوير الرأي العام بخصوص المال العام الذي يحول للجمعيات الرياضية، وخاصة لما يتعلق الأمر بفريق يمثل المدينة، وأن كان المبلغ ضئيلا مقارنة مع ما تقدمه جماعات أخرى لفرقها، وعلما كذلك أن دولا أصبحت تستثمر في كرة القدم، ولذلك لا بد من التدقيق سواء من قبل الجمعية نفسها، أو من إدارة الجماعة، لكون المجلس مسؤول عن المال العام، ولا بد كذلك من عقد اجتماع مع الفريق لحثه على الترشيد و تحسيسه بالواجب الملقى على عاتقه لتشريف المدينة وتجديد المكاتب المسيرة وأن كان المبلغ ضئيلا لا بد من تتبع أوجه صرفه.

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح في إطار الجواب على السيد دحان بودحين أن الخطأ الذي وقع برسم السنة المالية 2020 وحال دون حصول فريق رجاء بني ملال لكرة القدم على الدعم السنوي، ليس

مرده إلى الجماعة، بل إلى إدارة الفريق التي وضعت تسمية نادي رجاء بني لكرة القدم، وقد تم تحويل منحة سنة 2019 بنفس الاسم، علما أن التدقيق موجود ولا يمكن الاستفادة من المنحة قبل الإدلاء بالوثائق المحاسباتية وتخضع لتفتيش المجلس الجهوي للحسابات.

السيد محمد الصواف :

أشار إلى أن الرياضة قاطرة للتنمية، مؤكدا أن فريق رجاء بني ملال معلمة يجب دعمها، و لابد من الحكامة في التدبير لان الرياضة استثمار، و الظهور في التلفزة يسلط الأضواء على المدينة ويعطيها إشعاعا وهذا في حد ذاته استثمار، وخلال السنة الفارطة لم يستفد الفريق من المنحة، والأمل المتبقي هو ان يستفيد خلال هذه السنة، وقد تناهى إلى الأسماع أن المكتب المسير للفريق يدبر الأزمة ، والمبلغ المخصص للفريق، أمل الجميع أن يكون حافزا للرجوع إلى مصاف الفرق العملاقة، ويبقى هذا استثمار في الموارد البشرية.

السيد جمال وزين :

أكد أن المشكلة تكمن في التسمية، ونادي رجاء بني ملال في كل سنة تطرح له هذه المشكلة ويتم تجاوزها، وخلال هذه السنة طرح إشكال، والى غاية اليوم لا زال الإشكال مطروحا، وعلى الرغم من جمع مبلغ 96 مليون سنتيم، ومجهودات السيد الطاودي، وتدخل السيد الوالي، وخاصة أن عدد اللاعبين قليل، والقانون الجديد معروف، والمنحة قليلة مقارنة مع جماعات اقل من بني ملال وتقدم أكثر لفرقها، والإخوان في المكتب المسير الحالي يسيرون في الاتجاه الصحيح وحتى أن وقع الخطأ كان يجب ان يصحح خلال شهر دجنبر، وان كان الفريق للجميع و لا احد يمكنه المزايدة عليه، و أما الرتبة فيمكن الحفاظ عليها.

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح في إطار الجواب على تدخل السيد جمال وزين، انه لا يخفي سرا من كون السادة أعضاء المجلس ساهموا جميعا في الإسراع بالملف.

السيد لحسن بو الكرش :

تساءل عن لجنة التتبع أن كان تم تشكيلها أم لا، مستدركا انه إذا تم تشكيلها فانه يطعن في النقطة.

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح في إطار الجواب على السيد لحسن بو الكرش انه سيتم تشكيلها الآن.

السيد صالح بحري رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات :

أوضح من جانبه أن هذه المنحة تخص السنة المالية 2020، لان الفريق لم يستفد منها نظرا لظروف الجائحة.

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح في إطار الرد على السيد صالح بحري أن فريق رجاء بني ملال لكرة القدم اخل بأحد بنود الاتفاقية، وهو البقاء في الصف الأول، ولجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة بذلت مجهودا خرافيا من أجل استخراج مبلغ 250 مليون سنتيم، ولم يتسن لها ذلك إلا بشق الأنفس، والمنحة تخص السنة المالية 2021، وليس السنة المالية 2020 التي سقطت منحتها لعدم صرفها قبل ، متم شهر دجنبر من سنة 2020، وبذلك انتقل بالسادة الأعضاء إلى عملية التصويت، والتي أسفرت عن النتيجة التالية :

بيـــان التصويـــت

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 33 عضوا .

الموافقون	الرافضون	الممتنعون
احمد بدرة – حميد ابراهيمي - محمد بوحدادي – احمـد العرش - محمد العجلاوي- امينة النماوي – سعاد أعزيـز - علي بوقدير – لحسن كدام – عبد الحق المغراوي – محمد الرافع – سعاد البطال – ابراهيم بلمان – فاطمة الزهـراء القصري – عبد الرحيم بحياوي - الحسين الحنصالي– محمد لبرداغازي – دحان بودحين– عبد الله بن بها - المصطفى جغمان – نعيمة بهيش - لحسن بـو الكرش– عبد الصادق لمعنكد – عباس شبوبي – المصطفى النـو – جمال وزين – صالح بحري - الصالح الكوتيتي – أمين العصبى – حميد طارق– كبيرلقصر - البشير عياش ومحمد الصواف.	لا احـــد	لا احـــد

ملحوظـــة :

أثناء عملية التصويت كان السادة :

- محمد حلحال - عبد الكبير لعيشي – محمد شكيب و عبد الواحد العسري خارج القاعة.

على اثر هذه النتيجة اصدر المجلس المقرر التالي :

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــة
ولاية جهة بني ملال خنيفرة
جماعة بني ملال
مصلحة كتابة المجلـس

مقـــرر رقـــم : 203

بتاريـخ : 2021/02/04

النقطة المتعلقة بتعديل المقرر رقم 126 المصادق عليه خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 2019/11/21 والمتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين جمعية رجاء بني ملال لكرة القدم وجماعة بني ملال.

- ✓ إن مجلس جماعة بني ملال المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2021" الجلسة العلنية الأولى " المنعقدة بتاريخ 2021/02/04.
- ✓ طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم : 85-15-1 بتاريخ : 20 رمضان 1436 هـ الموافق ل : 07 يوليوز 2015 وخاصة المواد 33- 43-47 و 92 ،
- ✓ وبعد دراسة النقطة المتعلقة بتعديل المقرر رقم 126 المصادق عليه خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 2019/11/21 والمتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين جمعية رجاء بني ملال لكرة القدم وجماعة بني ملال.
- ✓ وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني ،
- ✓ وحيث أن عملية التصويت أسفرت عما يلي :

❖ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت: 33 عضوا (ثلاثة و ثلاثون).

❖ عدد الأعضاء الموافقين: " الإجماع " وهم السادة :

احمد بدرة – حميد ابراهيمي - محمد بوحدادي – احمد العرش - محمد العجلاوي- امينة النماوي – سعاد أعزيز - علي بوقدير – لحسن كدام – عبد الحق المغراوي – محمد الرافع – سعاد البطال – ابراهيم بلمان – فاطمة الزهراء القصري – عبد الرحيم بحياوي - الحسين

الحنصالي– محمد لبرداغازي – دحان بودحين– عبد الله بن بها– محمـد الصـواف - المصطفى جغمان – نعيمة بهيش - لحسن بو الكرش – عبد الصادق لمعنكد – عبـاس شبوبي - المصطفى النـو – جمال وزين – صالح بحري - الصالح الكونتيتي – أمين العصبي – حميد طارق– كبير لقصر و البشير عياش.

❖ **عدد الأعضاء الرافضين : لا أحد (00)**

❖ **عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد (00)**

يقـرر ما يلـي

وافق المجلس الجماعي بالتصويت العلني بإجماع أعضائه الحاضرين على تعديل المقرر رقم 126 المصادق عليه خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريـخ 2019/11/21 والمتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين جمعية رجاء بني ملال لكرة القدم وجماعة بني ملال. و ذلك وفق ما يلي :

المملكة المغربية
وزارة الداخليـــة
ولاية جهـــة بني ملال خنيفرة
عمالة إقليم بني مـــلال
جماعـــة بني مـــلال
المديرية العامة للمصالح
ق.م.ب.ش.ق.ا.م.ش.ج.ش.ر

مشروع اتفاقيـة شراكـة

بين

الجمعية الرياضية "رجاء بني ملال"
و
والمجلس الجماعي لمدينة بني ملال

الديباجة

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.84 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 الموافق ل 7 يوليوز 2015، المتعلق بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14.113 المتعلق بالجماعات.

- بناء على مرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 04 ربيع الأول (23 نونبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومجموعاتها.

- بناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.02.206 بتاريخ 12 جمـــادى الأولى 1423 (23

يوليوز 2002) بتنفيذ القانون رقم 75.00 المغير والمتمم للظهير الشريف رقم 1.58.376 المؤرخ

في 3 جمادى الأولى 1378 الموافق ل 15 نونبر 1958 بشأن حق تأسيس الجمعيات كما تم تعديله وتتميمه.

- بناء على القانون 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة.

- بناء على دورية الوزير الأول عدد 2003/07 الصادرة بتاريخ 26 ربيع الثاني 1422 الموافق ل 27 يونيو 2003 المتعلقة بالشراكة بين الدولة والمجالس المنتخبة والجمعيات.

- واعتبارا لمقاربة الشراكة التي يعتمدها أطراف هذه الاتفاقية من اجل تحقيق إقلاع رياضي بالجماعة.

- بناء على المقرر رقم 126 المصادق عليه خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 2019/11/21

- بناء على مداولات ومقرر مجلس جماعة بني ملال المصادق عليه خلال الدورة العادية المنعقدة بتاريخ 04 فبراير 2021.

وقع الاتفاق بين الأطراف المتعاقدة على مايلي :

الفصل الأول: أحكام عامة.

يقصد بلفظ الجماعة في مفهوم هذه الاتفاقية مجلس جماعة بني ملال الممثل في شخص رئيس مجلس الجماعة.

ويقصد بعبارة : "الجمعية" الجمعية الرياضية رجاء بني ملال، الكائن مقرها ب : الحي الإداري زنقة سبتة رقم 20 بني ملال 23000، ممثل في شخص رئيسه بصفته ممثلا قانونيا للنادي.

الفصل الثاني : موضوع الاتفاقية

موضوع اتفاقية الشراكة هو المساهمة في تغطية مصاريف ورواتب ومنح اللاعبين والأطر التقنية والطبية والإدارية للمشاركة في البطولة الاحترافية لكرة القدم القسم الثاني .

الفصل الثالث : التزامات الأطراف المتعاقدة.

1-التزام مجلس جماعة بني ملال:

- تلتزم الجماعة بتقديم دعم مالي قدره: 2 500 000.00 درهم (مليونان وخمسمائة ألف درهم) برسم السنة المالية 2021 لفائدة الجمعية.

- تلتزم الجماعة بتقديم الدعم المالي لفائدة الجمعية بحسابها البنكي رقم022.090.000.299.00.276.585.76.83 المفتوح بالشركة العامة المغربية لأبناك وكالة بني ملال شارع المتنبي على الشكل التالي:

2- التزامات الجمعية الرياضية رجاء بني ملال :

- تلتزم الجمعية ب :

* تقديم بطاقة تقنية للأنشطة التي ستقوم بها .

* وضع لوحات إشهارية تخص جماعة بني ملال بجنبات الملعب خلال كل مباراة.

* تأطير ودعم الفئات الصغرى.

- احترام إجراءات التوقيع الخاصة بالحساب البنكي وفق ما هو منصوص عليه في قانونه الأساسي - القيام بجميع عمليات الصرف بواسطة شيك إسمي غير قابل للتظهير و ذلك ضمانا وحفاظا على دقة الحسابات.

- مسك المحاسبة الخاصة برواتب ومنح اللاعبين والأطر التقنية وكذا بالوثائق التي تثبت صحة كافة العمليات المحاسباتية.

- رفع تقرير إلى مجلس الجماعة عند نهاية السنة يبين أنشطة الجمعية التي تم انجازها علاوة على الالتزامات المنصوص عليها في القرار الصادر في 31 يناير1959 المحدد لشروط وكيفية التنظيم المالي والمحاسباتي للجمعيات التي تتلقى مساعدات دورية من الدولة.

الفصل الرابع :التتبع

تحدث لجنة مشتركة مكونة من ممثلين اثنين عن كل طرف يعهد إليها تتبع و تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

الفصل الخامس :الإدلاء بالوثائق المحاسباتية

يجب على الجمعية أن تقدم إلى المجلس الأعلى للحسابات، طبقا للمادة 87 من القانون رقم62-99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، الحسابات المتعلقة باستخدام الدعم مرفقة بالوثائق المثبتة

لذلك.

الفصل السادس: توقيف مبلغ الدعم

يحق للجماعة توقيف مبلغ الدعم المقدم لرجاء بني ملال في الحالات التالية:

-عدم تنفيذ المشروع أو الأنشطة المسطرة.

- عدم تقديم الوثائق المحاسباتية المبررة لصرف مبلغ الدعم أو صرفها خلافا لما تنص عليه هذه الاتفاقية.

الفصل السابع : سريان الاتفاقية

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد التوقيع عليها من طرف رئيس الجمعية الرياضية رجاء بني ملال ورئيس مجلس جماعة بني ملال والتأشير عليها من طرف السلطات المختصة.

الفصل الثامن: التحكيم

عند حدوث خلاف بين الطرفين تتم تسويته بالتراضي من طرف اللجنة المشتركة المكونة من ممثلين اثنين عن كل طرف، وفي حالة تعذر ذلك يعرض النزاع على المحكمة المختصة.

توقيع رئيس جماعة بني ملال

السيد احمـــد بـــدرة

توقيع نائب كاتب المجلس

السيد جمـــال وزيـــن

النقطة الحادية عشرة

تحويل بعض الاعتمادات من فصل إلى فصل بالجزء الأول

من ميزانية التسيير .

العـــرض

لقد تم إدراج هذه النقطة ضمن جدول أعمال الدورة العادية لشهر فبراير من السنة الجارية قصد تحويل مبلغ 3.300.000,00 درهم المرصود بالفصول التالية:

- **10-30-30-40-41 : شراء الوقود و الزيوت : 100.000,00 درهم**
- **10-30-30-80-81 : دراسات عامة : 100.000,00 درهم**
- **20-80-80-70-71 : منح لصالح الجمعيات الثقافية : 100.000,00**
- **30 -10-10-10-11 : شراء الأشجار و الأغراس : 100.000,00 درهم**
- **الصيانة الاعتيادية للمناطق الخضراء : 800.000,00 درهم**
- **50-10-10-20-21 : مصاريف تنفيذ الأحكام القضائية واتفاقات الصلح : 2.100.000,00 درهم.**

قصد تعزيز الاعتمادات المفتوحة بالفصلين التاليين:

- **10-20-20-10-14 : أجور الأعوان العرضيين: 800.000,00 درهم**
- **20-20-20-10 -11 : إعانات للجمعيات الرياضية : 2.500.000,00 درهم**

وقد تدارست لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة هذه النقطة حيث أوصت بالموافقة على التحويل المذكور.

المناقشـــة

السيد الصالح الكونتيقي :

تلا على المجلس نص التوصية التي خرجت بها اللجنة و التي جاء فيها :" ان لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة المنبثقة عن المجلس الجماعي لمدينة بني ملال المجتمعة بتاريخ 2021/02/01 في إطار الإعداد لأشغال الدورة العادية لشهر فبراير، بعد دراستها للنقطة المتعلقة بتحويل بعض الاعتمادات من فصل إلى فصل بالجزء الأول من ميزانية التسيير توصي المجلس بالموافقة .

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح أن هناك بعض الفصول التي تم خصم مبالغ منها بحكم عدم وجود اعتمادات أخرى بحيث أن الفصل الخاص بشراء الوقود و الزيوت أخذنا منه 100 ألف درهم و نفس الشيء بالنسبة للفصل الخاص بالدراسات العامة. و تابع بأنه كانت منح لصالح الجمعيات الثقافية بمبلغ 100 الف درهم إذ لما تأتي دورية وزير الداخلية حول تدبير النفقات في الميزانية، تلغي دعم الجمعيات بصفة نهائية،و على هذا الأساس تم حذفها بالمرة.

بالنسبة للمناطق الخضراء أردنا نهج مسطرة التدبير المفوض فإذا بدورية وزير الداخلية تمنع الاستثمار في المناطق الخضراء و الإنارة العمومية و التهيئة خلال سنة 2021 .

كما تم تحويل 100 الف درهم من الفصل الخاص بالصيانة الاعتبادية لشراء الاغراس و الأشجار. و بالنسبة للصيانة الاعتيادية للمناطق الخضراء فقد كانت 1 مليون و 800 ألف درهم تم الإبقاء على مبلغ 800 ألف درهم. أما مصاريف تنفيذ الأحكام القضائية و اتفاقات الصلح فقد تم تحويل مبلغ مليونين و 100 ألف درهم و ذلك ليعلم فريق رجاء بني ملال و طاقمه المسير المجهودات التي قامت بها لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة من اجل تدبير و إيجاد هذا المبلغ. كما تم تخصيص 600.000،00 درهم للأعوان العرضيين و الذي أصبح 800.000،00 درهم ضارعا إلى العلي القدير أن يرفع هذا الوباء عن الأمة .

السيد دحان بودحين :

تساءل في تدخله لماذا لم يعد المجلس يدعم الجمعيات الثقافية. و أشار إلى أن هناك علة غائبة و إذا نقلها شخص تصبح خبر ضدنا. كما تساءل لماذا وزارة الداخلية لديها إرادة لمحاربة داء كوفيد 19 و لا تعير أهمية لسقي الأرض، هناك علة يجب أن توضح لكي لا يعلل الكلام في غير مقصده.

السيد جمال وزين :

أشار إلى أن الإشكال المطروح ببني ملال هو أن الجمالية ناقصة بكثير ذلك أن العاملين في هذا المجال يعملون كل ما بجهدهم و لكن ذلك غير كافي. و أشار إلى أن مبالغ كبيرة صرفت على شارع محمد السادس و هو لا يزال على وضعيته الحالية، و طالب بإصلاح هذا الشارع لأنه مرآة المدينة و وضع نافورة بهذا الشكل فهذا غير لائق .

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح أن الصفقة المتعلقة بتهيئة شارع محمد الخامس لازالت لم تغلق و التي كان من المفروض أن يكون بها التشجير. و أوضح أن الجماعة قامت بمجهودات كبيرة غير أن الأعمال أثرت عليها موجة الحرارة السائدة في ذلك الوقت و التي أثرت سلبيا على عملية السقي. أما تهيئته فقد صودق عليها .

كما أوضح أن صفقته لازال بها مبلغ 6 مليون و 700 ألف درهم واردة من صندوق التجهيز الجماعي و الجماعة تؤدي عليها الفوائد ظلما و عدوانا. و دعا إلى إغلاق الصفقة منذ انتهاء الأشغال او تحويل هذا المبلغ لاستثماره في أشياء أخرى إذا كانت هناك إمكانية أو إرجاعه لصاحبه. أما فيما يخص النافورة فلديها دفتر تحملات و لا سبيل لتغييره .

السيدة نعيمة بهيش :

تساءلت في تدخلها عن السبب في تحويل مبلغ 250 مليون إلى 220 مليون و إبقاءه إلى غاية سنة 2021 و خلصت إلى وجوب إعطاء مبلغ 500 مليون للفريق. و أشارت إلى أن دورية وزير الداخلية بخصوص الاغراس ليست بقانون، و شارع محمد السادس ان لم تكن هناك نهضة فستتلاشى الاغراس، و العمال الموجودون بشارع محمد السادس بدأوا يتراخون.

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح أن صفقة شارع محمد السادس صفقة عرجاء بحيث أن الكمية الموجودة الخاصة بالتشوير لا ترقى إلى المستوى المطلوب و على هذا الأساس سيضطر سيادته إلى خلق ملحق اتفاقية من اجل الزيادة في التشوير و صباغة مخفضات السرعة و الأرصفة و التي لم يتم التنصيص عليها بالصفقة معبرا عن استغرابه على هذا الأمر.كما عبر عن وجود معاناة كبيرة في هذا الشارع بحيث تغرس الاغراس في اليوم و تزاح في اليوم الموالي و الشركة راسلت الجماعة كثيرا في هذا الشأن. مما اضطر المصالح الجماعية إلى اخذ أسوار الجماعة لإغلاق جهة المحطة الطرقية. و هذا تم تبليغه للجهات المسؤولة و السيد الباشا يقوم بمجهودات لمقاومة هذه الظاهرة. كما ان السيد الوالي نزل وقت الفجر حتى عاين أولئك العمال الذين يجلسون فوق العشب المخصص للشارع .هذا بالإضافة إلى الشاحنات التي اتخذت جنبات الشارع موقفا لها بحيث فشلت كل المحاولات لإخلائهم من هناك من طرف السلطة المحلية.

السيد محمد لبرديغازي :

تساءل حول تفعيل سوق الجملة للسمك الذي يظهر و كأنه فارغا. و ساءل السيد الباشا حول ما إذا كان ممكنا إعطاء الأولوية لموظفي الملحقات الإدارية فيما يخص عملية التلقيح لان لديهم ازدحام كبير.

و عاد إلى النقطة ليبدي ملاحظة مفادها أن التحويل من خانة شراء الأشجار و الاغراس غير معقول و لا يجب المساس بهذه الخانة و طلب في الأخير تأجيل هذه النقطة إلى الجلسة الثانية .

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح أن الجماعة في حالة طوارئ التي أقرتها حكومة صاحب الجلالة و هذه الدورية ملزمة و يجب على الجميع تطبيقها، لان هذا النقاش أثارته مجموعة من الجماعات المحلية بالمغرب و الكل في حالة طوارئ صحية بحيث أن الآمرين بالصرف لا يمكنهم شراء و لو مسمار إلا إذا أرسل لانحة استعجاليه إلى السادة الولاة و العمال قصد التأشير عليها و إرسال نسخة منها إلى الخازن الذي يقوم بصرف الاعتماد .

و عاد للإجابة على السؤال الذي جاء على لسان المستشار محمد لبرديغازي حول سوق الجملة للسمك الذي لا يشتغل نظرا لانتشار الباعة الجائلين في جميع أرجاء المدينة

و الذين لم يتركوا له مجالا لينجح. و أشار إلى أنه حرم على نفسه الترخيص لأي احد لبيع السمك.

ثم انتقل ليوضح بأن مكتب حفظ الصحة بالجماعة عمل كل ما في وسعه لمحاربة مخلفات الجائحة حيث دخلوا إلى المناطق الخطيرة و دفنوا الموتى رحمهم الله الذين ماتوا بسبب كوفيد 19، و كان من الأولى أن يكونوا في الواجهة فيما يخص تلقي الجرعة الأولى من التلقيح .

السيد باشا المدينة و رئيس الدائرة الحضرية الأولى عين اسردون بني ملال :

أوضح في إطار الرد انه صدر بلاغ مشترك من وزارة الداخلية و وزارة الصحة حول الفئات التي ستستفيد من المرحلة الأولى من التلقيح بحيث سيشمل الناس ما فوق 75 سنة ثم الفئات الاستراتيجية الذين هم بالصفوف الأمامية من رجال الصحة ورجال الأمن والدرك والتعليم. وأوضح أن كمية اللقاحات التي وصلت خصص لها برنامج وبالنسبة لموظفي مكتب الصحة بجماعة بني ملال فسيستفيدون من التلقيح في المرة المقبلة إن شاء الله بحيث تم إرسال لائحة في هذا الموضوع إلى السيد والي جهة بني ملال خنيفرة وعامل إقليم بني ملال.

السيد محمد الصواف :

ثمن ما جاء على لسان السيد الباشا فيما يخص إعطاء الأولوية لموظفي المكتب الصحي البلدي في عملية التلقيح واستغل الفرصة لتقديم الشكر لهم على المجهودات التي يقومون بها.

وفيما يخص تحويل الاعتمادات، أشار انه يستحضر معلما درس عنده في المرحلة الابتدائية يقول شعرا غنائيا :

بني ملال الخضراء يا امة البلاد

أشبالك الحمراء في كل نادي

من جبال الأطلس ورمال الوادي

إذن أين نحن من بني ملال الخضراء، هذا إشكال وأنا، قال المتدخل، لا احمل المسؤولية للمجلس الحالي ولكن احملها للمجالس المتعاقبة لان في الواقع كانت بني ملال تعبرها عدة قنوات وسواقي ولكن تم الإجهاز عليها، بحيث في عهد الاستعمار كانت المدينة

القديمة تحتوي على أكثر من ثمانية مناطق خضراء. وعليه أشار إلى أن مدينة بني ملال تراجعت إلى الوراء ويجب رد الاعتبار إليها لان العقار هجم عليها هجمة شرسة و أشجار الزيتون تنهب وتقطع ويجب الاحتفاظ على ما تبقى من الخضرة بالمدينة ومن جمالية السواقي.

وفيما يخص فريق رجاء بني ملال ضم صوته إلى صوت المستشارة نعيمة بهيش وتساءل عن الاعتماد المخصص خلال السنة الماضية، و إذا رفض أين هو ويجب أن يبقى في الميزانية.

ثم انتقل إلى الأعوان العرضيين طالبا القطيعة مع الماضي اذ يجب ان يكونوا ناس في المستوى يقومون بعملهم بجدية و ناشد الرئاسة بالوقوف عن كثب لمحاربة ظاهرة الأشباح و محاربة الزبونية، و هذا ما سيرجع لبني ملال رونقها .

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح في إطار الرد أن الموظفون الأشباح غير موجودون و ان السيد المدير العام للمصالح يتتبع هذا الملف شخصيا كل موظف على حدة لان هذه توصية المفتشين كما ان الرئاسة بتنسيق مع الإدارة العامة نحاول تدارك جميع التوصيات بالتنسيق مع السادة رؤساء المصالح. كما أحاط المجلس علما أن اليد العاملة قليلة جدا في جماعة بني ملال بفعل الإحالة على التقاعد. مما يملي ضرورة إجراء مباراة التوظيف و لكن الظروف لا تسمح، إذ لا توجد اعتمادات مالية بالميزانية لصرف رواتبهم ناهيك عن أن مصلحة الأشغال البلدية لا يحرك دواليبها إلا عمال الإنعاش نفس الشيء بالنسبة للاغراس و الذين يقومون كذلك بحراسة الشجر المغروس في إطار الاتفاقية مع وزارة المياه و الغابات اي الخروب الموجود بالجبل في دوار خرطوس و بعين اسردون و بسيدي بوبعقوب.

الجماعة عينت حارسين لكل منطقة لمدة سنة لان الاتفاقية تنص على ذلك إضافة إلى عملية السقي.

و انتقل إلى الحديث عن المنحة التي لن تؤدى لأنها غير ملتزم بها و سقطت في الفائض. و الآن لا يوجد من أين سنأتي ب 500 مليون، خاصة و أن الضريبة على القيمة المضافة انخفضت ب 8./. على الصعيد الوطني أضف إليها دورية وزير الداخلية. و استطرد بأن ثلاثة شهور الأولى من سنة 2021 تم التصويت على المقرر الخاص بمواقف السيارات

و الشاحنات و السوق الأسبوعي. فالجماعة ليس لها اي ستيم بهذا الخصوص لان السنة ستبدأ من شهر مارس، و هذا يعني ان سنة 2021 ستكون كارثية مما يحتم علينا نهج سياسة التقشف في كثير من المجالات .

السيد الحسين الحنصالي :

أشار إلى انه علاقة بعملية التحويل و لا سيما الفصول الخاصة بالاغراس و الصيانة الاعتيادية للمناطق الخضراء، فان الجو الساند بمدينة بني ملال استثنائي. أما فيما يخص دورية السيد وزير الداخلية التي تحدث عنها السيد الرئيس فقد استشف انه يتكلم عن الاستثمار و لم يتكلم عن جانب الصيانة و التسيير. و دعا الى الاعتناء بالشوارع الكبيرة من حيث التشجير لان الناس بنقصهم أين يستظلون خلال فصل الصيف كما أكد على ضرورة تحريك المجتمع المدني لمساعدة المجلس الجماعي و السلطات المحلية فيما يخص الأشجار و الشوارع . ثم انتقل إلى تصميم تهيئة مدينة بني ملال الذي تمت الموافقة عليه خلال شهر يونيو، و شهر يونيو على الأبواب، فان هذا التصميم هو الذي يجب ان يعطي الجمالية لشارع محمد السادس. و في هذا الإطار، طالب من السيد الباشا رفع توصية إلى السيد الوالي من اجل تسريع المصالح المركزية في المصادقة على تصميم التهيئة.

و في الأخير اقترح فيما يخص ملحق اتفاقية خاصة بالتشوير إدخال مسألة النافورة لان ذلك وجه المدينة و السيد الوالي سيتعاون مع الجماعة في هذا الإطار لأن ذلك سيزيد من جمالية الجهة الغربية للمدينة .

السيد احمد العرش :

ضم صوته للسادة الأعضاء مشيرا إلى أن مادة البلاتين غير صالحة وسط المدينة لان ورقه يتناثر في أواخر شهر غشت و تتسخ شوارع المدينة من جراء ذلك و يخلق متاعب لعمال النظافة، بالإضافة إلى أنها تخلق الحساسية للناس وأكد أن مادة البلاتين هذه يجب ان تكون في مداخل المدينة لكي تشد التربة أما بداخل المدينة فشجر الفيكوس (le siris) هو الذي يصلح لأنه الشجرة الوحيدة التي تستطيع الصبر في حرارة بني ملال كما انها تعطي جمالية. غير ان المجتمع المدني لا يتعاون ولو يسقي الشجرة التي توجد بالقرب من دكانه او منزله او مقهاه كما أن هناك مندوبية البيئة أو سياسة المدينة الذين يجب عليهم مساعدة الجماعة بهذا الخصوص. لأنه إذا بقيت الأزمة هكذا، فان الناس سيعزفون على الترشيح في الانتخابات.

وأشار إلى ضرورة إعادة النظر في الآبار الموجودة في بعض الشوارع لان الماء ينزل ويهرب.

وعرج إلى جمعيات الأحياء التي تندفع بحماس في البداية ولكن وازع الاستمرارية في العمل ينعدم بعد ذلك أشار إلى أن الناس يطلبون تشغيل أبنائهم في الإنعاش الوطني او في قطاع النظافة، والشركة لديها العدد الكافي من العمال أما بالإنعاش الوطني فالعقد محددة في 70 يوما بحيث عندما يألف العامل عمله ويتقنه ويكتسب تجربة في الاغراس مثلا، يقال له لقد انتهت 70 يوما ويتم تشغيل آخر. وفي الأخير أوضح أن هناك عدة قيود إذا استمرت سوف لن يستقيم تدبير الشأن المحلي داعيا الله تعالى رفع هذه الجائحة عن البلاد وفتح أبواب رحمته إلى العباد.

السيد احمد بدرة رئيس المجلس الجماعي :

أوضح في إطار الرد انه تم فعلا الانفتاح على الجمعيات في شارع محمد السادس وتم العمل مع إحدى الجمعيات ببوشريط على أساس تشغيل عضوين منهم مع الشركة وذلك في الجزء المتواجد أمامهم، وقد اشتغلوا مع الجماعة حوالي 3 شهور وشق عليهم الأمر رغم أنهم اولاد الحي لان تلك الرشاشات تسرق وصاحب الشركة حاسبهم عليها لأنهم يحرسونها وعليه أوضح أن هناك تخريب ممنهج وليس عفوي وانتشار كبير للبغال وقطعان للمواشي أمام الناس، الشيء الذي يمنع منعا كليا بالمدينة.

وعاد للإشارة إلى أن الرئاسة تواصلت مع الجمعيات بدون جدوى واضطرت إلى فتح ملاعب القرب رغم عدم استلامها للحيلولة دون تقطيع الشبكة السلكية المحيطة بالملعب.

أما بالنسبة للنافورات فهناك إنسان دون مأوى اتخذها ملجأ وسكن بها. كم أن هناك اثنان من بائعي النقانق أمام بيت هيونداي لا يريدون إخلاء المكان ويتعاطون لهذا النشاط كل عشية.

السيد الصالح الكونتشي :

زكى ما جاء على لسان المستشار الحسين الحنصالي فيما يخص تصميم تهيئة مدينة بني ملال حيث يتوافد المتضررون على الجماعة، وطالب من السيد مدير الوكالة الحضرية لمدينة بني ملال العمل على تسريع انجاز هذا التصميم . وفي الأخير اقترح نهج نفس الطريقة التي اعتمدتها جماعة مراكش فيما يخص الاغراس.

السيد احمد بدرة رئيس المجلس الجماعي

أوضح أن الصفقة المبرمة فيما يخص الدور المهددة بالانهيار بالمدينة القديمة قد انتهت. وكان من الأحسن أن تكون صفقة إطار وهي التي يجب اعتمادها لان هناك خلل على أساس انه بالنسبة للعمران كان بيدها رصيد مهم يجب عليها أن تدبر به ملف المدينة القديمة، لان الأساس تم عمله للكهوف وتبين بأنها تنزل، وهم يقولون بان دراستهم غطت 100 ./. من الكهوف الموجودة. ولكن تبين في الأخير أن ثلاثة أو أربعة قد نزلوا والتي لا توجد في دراستهم بصفة نهائية. وهذا خطر حيث يجب إعادة النظر في اللجنة التقنية.

السيد احمد العرش :

عقب بان التصنيف الذي تم اعتماده صنف درجة الخطورة إلى عالية ومتوسطة وقليلة، وخلال السنة الماضية انهار منزلين غير مصنفين. يعني أن الدراسة تقريبية.

السيد احمد بدرة رئيس المجلس الجماعي

أوضح انه يجب تحيين تلك الدراسة و إطلاق الصفقة لان هناك طلبات صادرة من الناس في هذا الإطار.

السيد صالح بحري :

أشار في تدخله أن عملية الهدم على عاتق شركة العمران وليس الجماعة لان لديهم ميزانية خاصة بهم بها تقريبا 15 مليار مخصصة للمدينة القديمة.

السيد عبد الواحد العسري :

أوضح أن الاتفاقية التي أبرمت بين الجماعة و شركة العمران قد انتهت، و تم إطلاق صفقة بمبلغ 30 مليون التي انتهت بدورها. و قد قامت شركة العمران بهدم الدور الآيلة للسقوط بالمدينة القديمة و عندها انتهت الاتفاقية التي تربط الجماعة معهم .

السيد احمد بدرة رئيس المجلس الجماعي :

بعد هذه التدخلات طرح هذه النقطة على أنظار المجلس من اجل التصويت عليها حيث أجريت هذه العملية التي أسفرت عن النتيجة التالية :

بيـــان التصويـــت

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 33 عضوا .

الموافقون	الرافضون	الممتنعون
احمد بدرة – حميد ابراهيمي - محمد بوحدادي – احمـد العرش – عبد الواحد العسري - محمد العجلاوي- امينة النماوي – سعاد أعزيـز - علي بوقدير – لحسن كـدام – عبد الحق المغراوي – محمد الرافع – سعاد البطـال – فاطمة الزهـراء القصري – عبد الرحيم يحياوي - الحسين الحنصالي– محمد لبرداغازي – دحان بودحين– عبد الله بن بها- المصطفى جغمان – نعيمة بهيش - لحسن بـو الكرش عبد الصادق لمعنكد – عباس شبوبي – المصطفى النـو – جمال وزين – صالح بحري - الصالح الكونتيـي – محمد الصواف - أمين العصبي – حميد طارق– كبيرلقصر و البشير عياش.	لا احـد	لا احـد

ملحوظـــة :

أثناء عملية التصويت كان السادة :

- محمد حلحال - عبد الكبير لعيشي – محمد شكيب و ابراهيم بلمان خارج القاعة .

على اثر هذه النتيجة اصدر المجلس المقرر التالي :

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــة
ولاية جهة بني ملال خنيفرة
جماعة بني ملال
مصلحة كتابة المجلس

مقـــرر رقـــم : 204
بتاريـخ : 2021/02/04

النقطة المتعلقة بتحويل بعض الاعتمادات من فصل إلى فصل بالجزء الأول من ميزانية التسيير.

- ✓ إن مجلس جماعة بني ملال المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2021" الجلسة العلنية الأولى " المنعقدة بتاريخ 2021/02/04.
- ✓ طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم : 85-15-1 بتاريخ : 20 رمضان 1436 هـ الموافق ل : 07 يوليوز 2015 وخاصة المواد 33- 43-47 و 92 '

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بتحويل بعض الاعتمادات من فصل إلى فصل بالجزء الأول من ميزانية التسيير.

- ✓ وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت عما يلي :

- ❖ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت: 33 عضوا (ثلاثة و ثلاثون).
- ❖ عدد الأعضاء الموافقين: " الإجماع " وهم السادة :

احمد بدرة – حميد ابراهيمي - محمد بوحدادي – احمد العرش – عبد الواحد العسري - محمد العجلاوي- أمينة النماوي – سعاد أعزيز - على بوقدير – لحسن كدام – عبد الحق المغراوي – محمد الرافع – سعاد البطال – فاطمة الزهراء القصري – عبد الرحيم يحياوي - الحسين الحنصالي– محمد لبرداغاري – دحان بودحين– عبد الله بن بها- المصطفى جغمان – نعيمة بهيش - لحسن بو الكرش – عبد الصادق لمعنكد – عباس شبوبي - المصطفى النو – جمال وزين – صالح بحري - الصالح الكوتيتي – أمين العصبي – حميد طارق– كبير لقصر- محمد الصواف و البشير عياش.

- ❖ **عدد الأعضاء الرافضين : لا أحد (00)**
- ❖ **عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد (00)**

يقـــرر ما يلـــي

وافق المجلس الجماعي بالتصويت العلني بإجماع أعضائه الحاضرين على تحويل بعض الاعتمادات من فصل إلى فصل بالجزء الأول من ميزانية التسيير، و ذلك وفق ما يلي :

أ الفصول التي ستحول منها الاعتمادات

الفصـــل	موضـــوع النفقة	الاعتمـــاد المفتوح	الاعتمـاد المقترح تحويله	الاعتمـــاد النهائي
10-30-30-40-41	شراء الوقود و الزيوت	900,000.00	100,000.00	800,000.00
10-30-30-80-81	دراسات عامة	300,000.00	100,000.00	200,000.00
20-80-80-70-71	منح لصالح الجمعيات الثقافية	100,000.00	100,000.00	-
30-10-10-10-11	شراء الأشجار و الأغراس	200,000.00	100,000.00	100,000.00
30-10-10-20-21	الصيانة الاعتيادية للمناطق الخضراء	1,800,000.00	800,000.00	1,000,000.00
50-10-10-20-21	مصاريف تنفيذ الأحكام القضائية و اتفاقات الصلح	7,000,000.00	2,100,000.00	4,900,000.00
	مجمـــــــوع الاعتمـــاد المقترح تحويله		3,300,000.00	

أأ الفصول التي ستحول إليها الاعتمادات

الفصـــل	موضـــوع النفقة	الاعتمـــاد المفتوح	الاعتمـاد المحول	الاعتمـــاد النهائي
10-20-20-10-14	أجور الأعوان العرضيين	600,000.00	800,000.00	1,400,000.00
20-20-20-10-11	إعانات للجمعيات الرياضية	-	2,500,000.00	2,500,000.00
	مجمـــــــوع الاعتمـــاد المحول		3,300,000.00	

توقيع رئيس جماعة بني ملال

السيد : أحمد بدرة

توقيع نائب كاتب المجلس

السيد: جمال وزين

42

النقطـــة الاولـــى

الدراسة واتخاذ القرار المناسب في شان انتخاب متتدبين جماعيين (04)
إضافيين في حضيرة مجلس مجموعة الجماعات الترابية " بني ملال "
لتدبير مرفق حفـظ الصحة.

الـــعـرض

عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 113/14 المتعلق بالجماعات، و المادتين 38 و 39 من النظام الداخلي للمجلس، و بناءا على إرسالية السيد والي الجهة عدد 8704 المؤرخة في 16 ديسمبر 2020 تعرض على أنظار مجلسكم هذه النقطة لاختيار أربعة أعضاء لتمثيل المجلس في حضيرة مجلس مجموعة الجماعات الترابية بني ملال لتدبير مرفق حفظ الصحة، و لذلك يكون مجلسكم مدعو لاقتراح أربعة أعضاء لتمثيله، و الكلمة للمجلس الموقر.

المناقشـة

السيد رئيس جماعة بني ملال :

عرض النقطة على أسماع أعضاء المجلس مذكرا إياهم انه يجب انتخاب أربعة أعضاء إضافيين من المجلس لتمثيله في حضيرة مجلس المجموعات الترابية " بني ملال" لتدبير مرفق الصحة، حيث تم اقتراح السادة : محمد لبرديغازي – لحسن بو الكـــرش – محمد الرافع وصالح بحري .

وبعد ذلك عرض هذه اللائحة على أنظار المجلس للتصويت عليها حيث أجريت هذه العملية والتي أسفرت على النتيجة التالية :

بيـــان التصويـــت

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 33 عضوا .

الموافقون	الرافضون	الممتنعون
احمد بدرة – حميد ابراهيمي - محمد بوحدادي – احمـد العرش - عبد الواحد العسري - محمد العجلاوي – علـي بوقدير- أمينة النماوي – سعاد أعزيز – أمين العصبـي – الصالح الكونتيتي - حميد طارق- فاطمة الزهـراء القصري لحسن بو الكرش - سعاد البطال - عبد الرحيم يحياوي – الحسين الحنصالي - المصطفى جغمان- كبير لقصر- عبد الله بن بها - المصطفى النو- نعيمة بهيـش – محمـد لبرداغازي – عبد الصادق لمعنكد – محمـد الصـواف. - لحسن كدام - جمال وزين - عباس شبوبي - محمد الرافع - دحان بودحين – عبد الحق المغراوي - البشير عيـاش و صالح بحري.	لا احـد (00)	لا احـد(00)

ملحوظـــة :

أثناء عملية التصويت كان السادة :

محمد شكيب - ابراهيم بلمان - عبد الكبير لعيشي و محمد حلحال خارج القاعة .

على اثر هذه النتيجة اصدر المجلس المقرر التالي :

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــة
ولاية جهة بني ملال خنيفرة
جماعة بني ملال
مصلحة كتابة المجلـس

مقـــرر رقـــم : 205

بتاريـخ : 2021/02/04

الدراسة واتخاذ القرار المناسب بشان انتخاب منتدبين جماعيين (04) إضافيين
في حضيرة مجلس مجموعة الجماعات الترابية " بني ملال "
لتدبير مرفق حفـظ الصحة.

- ✓ إن مجلس جماعة بني ملال المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2021" الجلسة العلنية الأولى " المنعقدة بتاريخ 2021/02/04.
- ✓ طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم : 85-15-1 بتاريخ : 20 رمضان 1436 هـ الموافق ل : 07 يوليوز 2015 وخاصة المواد 33- 43-47 و 92 ،

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة واتخاذ القرار المناسب بشان انتخاب منتدبين جماعيين إضافيين في حضيرة مجلس مجموعة الجماعات الترابية " بني مـــلال " لتدبير مرفق حفـظ الصحة.

- ✓ وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني،
- ✓ وحيث أن عملية التصويت أسفرت عما يلي :

- ❖ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت: 33 عضوا (ثلاثة و ثلاثون).
- ❖ عدد الأعضاء الموافقين: " الإجماع " وهم السادة :

احمد بدرة – حميد ابراهيمي - محمد بوحدادي – احمـــد العرش - عبد الواحد العسري - محمد العجلاوي – علـي بوقدير- أمينة النماوي – سعاد أعزيز – أمين العصبـي – الصالح الكونتيـي - حميد طارق- فاطمة الزهـراء القصري لحسن بو الكرش - سعاد البطال - عبد الرحيم يحياوي – الحسين الحنصالي - المصطفى

جغمان- كبير لقصر- عبد الله بن بها - المصطفى النو - نعيمة بهيش – محمد لبرداغازي – عبد الصادق لمعنكد – محمد الصواف - لحسن كدام - جمال وزين - عباس شبوبي - محمد الرافع -دحان بودحين – عبد الحق المغراوي - البشير عياش و صالح بحري.

❖ **عدد الأعضاء الرافضين : لا أحد (00)**

❖ **عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد (00)**

يقـرر ما يلـي

انتخب المجلس الجماعي لمدينة بني ملال بالتصويت العلني باجماع اعضائه الحاضرين السادة : محمد لبرداغازي – لحسن بو الكرش – محمد الرافع و صالح بحري، كمنتدبين جماعيين إضافيين في حضيرة مجلس مجموعة الجماعات الترابية " بني ملال " لتدبير مرفق حفظ الصحة.

توقيع رئيس جماعة بني ملال

السيد احمد بدرة

توقيع نائب كاتب المجلس

السيد جمال وزين

النقطـــة الثالثـــة

الدراسة والتصويت على ملحق اتفاقية الشراكة بين كل من جمعية نور الأمل لحاملي القوقعة وولاية جهة بني ملال خنيفرة (صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) وجماعة بني ملال لانجاز أشغال تكميلية لتجهيز قاعة للترويض بالمركز السوسيو ثقافي المسيرة 2 لمدينة بني ملال.

العـــرض

عملا بمقتضيات المـــادة 92 من القانـــون التنظيمـــي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، تعرض على أنظار مجلسكم هذه النقطة التي تداولتها في اجتماع مشترك بين لجنـــة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية و لجنة الميزانيـــة و الشؤون المالية والبرمجة المجتمعتين بتاريخ 2021/01/27 وبعد مناقشتهما أوصتا بشأنها بالموافقة .

المناقشـــة

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

عرض النقطة على اسماع اعضاء المجلس ثم اعطى بعدها الكلمة للسيدة سعاد البطال نائبة رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الرياضية لتلاوة توصية اللجنة .

السيدة سعاد البطال نائبة رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الرياضية :

عرضت نص توصية لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الرياضية و الذ ي جاء فيه:" إن لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية المجتمعة بقاعة الاجتماعات بالجماعة بتاريخ 2021/01/27 على الساعة 12 صباحا، في اطار التهيىء لعقد الدورة العادية لشهر فبراير 2021 بعد دراستها للنقطة المتعلق ب : دراسة ملحق اتفاقية الشراكة بين كل من جمعية نور

الأمل لحاملي القوقعة وولاية جهة بني ملال خنيفرة (صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) وجماعة بني ملال لانجاز أشغال تكميلية لتجهيز قاعة للترويض بالمركز السوسيو ثقافي المسيرة 2 لمدينة بني ملال، توصي المجلس بالموافقة على الملحق.

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

بعد تأكد من عدم وجود أي تدخل أو استفسار بخصوص هذه النقطة عرضها على أنظار المجلس من اجل التصويت عليها .

حيث أجريت هذه العملية التي أسفرت على النتيجة التالية :

بيـــان التصويـــت

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 33 عضوا .

الموافقون	الرافضون	الممتنعون
احمد بدرة – حميد ابراهيمي - محمد بوحدادي – احمـــد العرش - عبد الواحد العسري - محمد العجلاوي – علـي بوقدير- أمينة النماوي – سعاد أعزيز – أمين العصبـــي – الصالح الكونتيتي - حميد طارق- فاطمة الزهـراء القصري لحسن بو الكرش - سعاد البطال - عبد الرحيم يحياوي – الحسين الحنصالي - المصطفى جغمان- كبير لقصر- عبد الله بن بها - المصطفى النو - نعيمة بهيـش – محمـــد لبرداغازي – عبد الصادق لمعنكد – محمـد الصـــواف. - لحسن كدام - جمال وزين - عباس شبوبي - محمد الرافع - دحان بودحين – عبد الحق المغراوي - البشير عيـــاش و صالح بحري.	لا احـــد	لا احـــد

ملحوظـــة :

أثناء عملية التصويت كان السادة :

محمد شكيب - ابراهيم بلمان - عبد الكبير لعيشي و محمد حلحال خارج القاعة .

على اثر هذه النتيجة اصدر المجلس المقرر التالي :

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــة
ولاية جهة بني ملال خنيفـرة
جماعة بني ملال
مصلحة كتابة المجلـس

مقـــرر رقـــم : 206

بتاريـخ : 2021/02/04

الدراسة والتصويت على ملحق اتفاقية الشراكة بين كل من جمعية نور الأمل لحاملي القوقعة وولاية جهة بني ملال خنيفرة (صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) وجماعة بني ملال لانجاز أشغال تكميلية لتجهيز قاعة للترويض بالمركز السوسيو ثقافي المسيرة 2 لمدينة بني ملال.

- ✓ إن مجلس جماعة بني ملال المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2021" الجلسة العلنية الأولى " المنعقدة بتاريخ 2021/02/04.
- ✓ طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم : 85-15-1 بتاريخ : 20 رمضان 1436 هـ الموافق ل : 07 يوليوز 2015 وخاصة المواد 33- 43-47 و 92 ،

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على ملحق اتفاقية الشراكة بين كل من جمعية نور الأمل لحاملي القوقعة وولاية جهة بني ملال خنيفرة (صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) وجماعة بني ملال لانجاز أشغال تكميلية لتجهيز قاعة للترويض بالمركز السوسيو ثقافي المسيرة 2 لمدينة بني ملال.

- ✓ و بعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني ،
- ✓ و حيث أن عملية التصويت أسفرت عما يلي :
  - ❖ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت: 33 عضوا (ثلاثة و ثلاثون).
  - ❖ عدد الأعضاء الموافقين: " الإجماع " وهم السادة :

احمد بدرة – حميد ابراهيمي - محمد بوحدادي – احمـــد العرش - عبد الواحد العسري - محمد العجلاوي – علـي بوقدير- أمينة النماوي – سعاد أعزيز – أمين العصبي – الصالح الكونتيتي - حميد طارق- فاطمة الزهـراء القصـــــري -

لحسن بو الكرش - سعاد البطال - عبد الرحيم يحياوي – الحسين الحنصالـــي - المصطفى جغمان- كبير لقصر- عبـد الله بن بها - المصطفى النـو - نعيمة بهيـش – محمـــد لبردياغازي – عبد الصادق لمعنكد – محمـد الصواف - لحسن كدام - جمال وزين - عباس شبوبي - محمد الرافع -دحان بودحين – عبد الحق المغراوي - البشير عياش و صالح بحري.

❖ **عدد الأعضاء الرافضين : لا أحد (00)**

❖ **عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد (00)**

يقـرر ما يلـي

وافق المجلس الجماعي لمدينة بني ملال بالتصويت العلني بإجماع أعضائه الحاضرين على ملحق اتفاقية الشراكة بين كل من جمعية نور الأمل لحاملي القوقعة وولاية جهة بني ملال خنيفرة (صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) وجماعة بني ملال لانجاز أشغال تكميلية لتجهيز قاعة للترويض بالمركز السوسيو ثقافي المسيرة 2 لمدينة بني ملال و ذلك وفق ما يلي :

ملحق اتفـــاقيـة شـــراكـة

موضوع ملحق الاتفاقية

إنجاز أشغال تكميلية لتجهيز قاعة للترويض بالمركز السوسيوثقافي المسيرة 2 بمدينة بني ملال

الموقعون عليه

ولاية جهة بني ملال خنيفرة (صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية)

الجماعة الترابية لبني ملال

و

جمعية نور الامل لحاملي القوقعة

ملحق اتفاقية شراكة

لإنجاز اشغال تكميلية لتجهيز قاعة للترويض بالمركز السوسيوثقافي المسيرة

2

لفائدة جمعية نور الامل لحاملي القوقعة

في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

ما بين

والي جهة بني ملال خنيفرة وعامل إقليم بني ملال

بصفته رئيسا للجنة الإقليمية للتنمية البشرية

و

رئيس الجماعة الترابية لبني ملال

و

رئيسة جمعية نور الامل لحاملي القوقعة

تمهيـــد:

- تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 18 ماي 2005 الذي حدد أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- وتطبيقا لمخطط عمل الحكومة الهادف إلى تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛

- واعتبارا لكون المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تجسد الرغبة في محاربة الفقر، الإقصاء والتهميش الاجتماعي، وترسيخ دينامية لفائدة تنمية بشرية مستدامة؛

- وانطلاقا من مبادئ الشراكة، التعاقدية، المسؤولية والشفافية التي تقوم عليها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛

- بناء على دلائل المساطر المتعلقة ببرامج بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

- بناء على أرضية عمل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لفترة 2011-2015.

- بناء على الظهير الشريف رقم 84-15-1 الصادر في 20 رمضان 1436 الموافق ل 07 يوليوز 2015 القاضي بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112-14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.

- بناء على الظهير الشريف رقم 85-15-1 الصادر في 20 رمضان 1436 الموافق ل 07 يوليوز 2015 القاضي بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات.

- بناء على اعلان انطلاق المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 19 شتنبر 2018.

- وبناء على المادتين 15 و26 من اتفاقية الشراكة المبرمة بين ولاية جهة بني ملال خنيفرة، الجماعة الترابية بني ملال وجمعية نور الامل لحاملي القوقعة ببني ملال بتاريخ 2018/08/15 في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية - برنامج محاربة الاقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري - برسم سنة 2018 والمتعلقة بتجهيز قاعة للترويض بالمركز السوسيوثقافي المسيرة 2 ببني ملال

- وبناء على الطلب المقدم من طرف رئيسة جمعية نور الامل لحاملي القوقعة ببني ملال بتاريخ 2020/12/16 بخصوص الموافقة على صرف الفائض المالي المتبقي من الاعتمادات المرصودة للمشروع السالف الذكر.

فـــإن

والي جهة بني ملال خنيفرة وعامل إقليم بني ملال بصفته رئيسا للجنة الإقليمية للتنمية البشرية .

و

رئيس الجماعة الترابية لبني ملال

و

رئيسة جمعية نور الامل لحاملي القوقعة

اتفقوا على ما يلي:

المادة 1: موضوع ملحق الاتفاقية

يتعلق موضوع ملحق الاتفاقية ببرمجة الفائض المالي المتبقي من مشروع تجهيز قاعة للترويض بالمركز السوسيو ثقافي المسيرة 2 بمدينة بني ملال، المنجز في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم سنة 2018 وذلك من أجل إنجاز اشغال تكميلية لنفس المشروع.

المادة 2: مكونات المشروع

يحدد ملحق الاتفاقية الإطار العام لتنفيذ المشروع المسمى إنجاز اشغال تكميلية لتجهيز قاعة للترويض بكلفة مالية قدرها 18 682,00 درهم كفائض مالي متبقي من المبلغ المرصود لإنجاز المشروع المذكور برسم سنة 2018 تبعا للبطاقة التقنية المرفقة لهذا الملحق.

المادة 3: المدة

يتم العمل بهذا الملحق لمدة سنة وتدخل بنوده حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليه من قبل كافة الشركاء.

المادة 4: المبادئ المؤسسة لعقد الشراكة

تلتزم الأطراف الموقعة على هذا الملحق بالعمل جماعيا على إنجاز المشروع مع مراعاة أهداف وفلسفة ومقاربة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وخطة ومنهجية عملها، كما تسري نفس الإجراءات والمساطر المشار اليها في الاتفاقية الاصلية على هذا الملحق.

توقيع رئيس جماعة بني ملال	**توقيع نائب كاتب المجلس**
السيـــد احمـــد بـــدرة	**السيـــد جمـــال وزيـــن**

النقطـــة الرابعـــة

إعادة الدراسة والتصويت على المقرر رقم 119 المصادق عليه خلال دورة أكتوبـــر 2019 والمتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي و عمال ومتقاعدي جماعة بني ملال والمجلس الجماعي لمدينة بني ملال.

العـــرض

عملا بمقتضيات المـــادة 92 من القانـــون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، تعرض على أنظار مجلسكم هذه النقطة التي تداولتها في اجتماع مشترك للجنتي الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية و الميزانية والشؤون المالية والبرمجة المجتمعتين بتاريخ 2021/01/27 بمن حضر، وبعد المناقشة أوصتا بتأجيلها إلى الدورة اللاحقة و دعوة الجمعية إلى تقديم برنامج عملها مفصلا برسم سنة 2021.

المناقشة

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

تلا عرض النقطة على أسماع أعضاء المجلس ثم أعطى بعدها الكلمة للسيدة سعاد البطال نائبة رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الرياضية لتلاوة نص توصية اللجنة .

السيدة سعاد البطال نائبة رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الرياضية:

عرضت نص توصية لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الرياضية و الذي جاء فيه :" إن لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية المجتمعة بقاعة الاجتماعات بالجماعة بتاريخ 2021/01/27 على الساعة 12 صباحا، في إطار التهيىء لعقد الدورة العادية لشهر فبراير 2021 بعد دراستها للنقطة المتعلق ب : إعادة الدراسة و التصويت على المقرر رقم 119 المصادق عليه خلال دورة أكتوبر 2019 و المتعلق بالمصادقة على اتفاقية

شراكة بين جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي و عمال و متقاعدي جماعة بني ملال والمجلس الجماعي لمدينة بني ملال، توصي المجلس بتأجيل النقطة إلى أقرب دورة لاحقة، في انتظار تسطير و إحضار برنامج أنشطة الجمعية.

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

بعد الاستماع الى توصية لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية التي اوصت بتاجيل النقطة الى دورة لاحقة ، عرض سيادته هذه التوصية على انظار المجلس من اجل التصويت عليها، حيث اجريت هذه العملية التي اسفرت على النتيجة التالية :

بيـــان التصويـــت

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 33 عضوا .

الموافقون	الرافضون	الممتنعون
احمد بدرة – حميد ابراهيمي - محمد بوحدادي – احمـد العرش - عبد الواحد العسري - محمد العجلاوي – علـي بوقدير- أمينة النماوي – سعاد أعزيز – أمين العصبـي – الصالح الكونتيتي - حميد طارق- فاطمة الزهـراء القصري لحسن بو الكرش - سعاد البطال - عبد الرحيم بحياوي – الحسين الحنصالي - المصطفى جغمان- كبير لقصر- عبد الله بن بها - المصطفى النـو - نعيمة بهيـش – محمـد لبرياغازي – عبد الصادق لمعنكد – محمـد الصـواف. - لحسن كدام - جمال وزين - عباس شبوبي - محمد الرافع - دحان بودحين – عبد الحق المغراوي - البشير عيـاش و صالح بحري.	لا احـد	لا احـد

ملحوظـــة :

أثناء عملية التصويت كان السادة :

محمد شكيب - ابراهيم بلمان - عبد الكبير لعيشي و محمد حلحال خارج القاعة .

على اثر هذه النتيجة اصدر المجلس المقرر التالي :

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــة
ولاية جهة بني ملال خنيفرة
جماعة بني ملال
مصلحة كتابة المجلـس

مقـــرر رقـــم : 207

بتاريـخ : 2021/02/04

إعادة الدراسة والتصويت على المقرر رقم 119 المصادق عليه خلال دورة أكتوبـر 2019 والمتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي و عمال و متقاعدي جماعة بني ملال والمجلس الجماعي لمدينة بني ملال.

- ✓ إن مجلس جماعة بني ملال المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2021" الجلسة العلنية الأولى " المنعقدة بتاريخ 2021/02/04.
- ✓ طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم : 85-15-1 بتاريخ : 20 رمضان 1436 هـ الموافق ل : 07 يوليوز 2015 وخاصة المواد 33- 43-47 و 92 ،

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بإعادة الدراسة والتصويت على المقرر رقم 119 المصادق عليه خلال دورة أكتوبر 2019 والمتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي و عمال و متقاعدي جماعة بني ملال والمجلس الجماعي لمدينة بني ملال.

- ✓ و بعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني ،
- ✓ و حيث أن عملية التصويت أسفرت عما يلي :
- ❖ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت: 33 عضوا (ثلاثة و ثلاثون).
- ❖ عدد الأعضاء الموافقين: " الإجماع " وهم السادة :

احمد بدرة – حميد ابراهيمي - محمد بوحدادي – احمـــد العرش - عبد الواحد العسري - محمد العجلاوي – علـي بوقدير- أمينة النماوي – سعاد أعزيز – أمين العصبـي – الصالح الكونتيتي - حميد طارق- فاطمة الزهـراء القصـــــري - لحسن بو الكرش - سعاد البطال - عبد الرحيم يحياوي – الحسين الحنصالـــي - المصطفى جغمان- كبير لقصر- عبـد الله بن بها - المصطفى النـو - نعيمة بهيـش – محمـــد لبرديغازي – عبد الصادق لمعنكد – محمـد الصواف - لحسن كدام - جمال وزين - عباس شبوبي - محمد الرافع -دحان بودحين – عبد الحق المغراوي - البشير عياش و صالح بحري.

❖ **عدد الأعضاء الرافضين : لا أحد (00)**

❖ **عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد (00)**

يقـرر ما يلـي

وافق المجلس الجماعي لمدينة بني ملال بالتصويت العلني بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل النقطة المتعلقة بإعادة الدراسة والتصويت على المقرر رقم 119 المصادق عليه خلال دورة أكتوبر 2019 والمتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي و عمال و متقاعدي جماعة بني ملال والمجلس الجماعي لمدينة بني ملال الى اقرب دورة لاحقة .

توقيع رئيس جماعة بني ملال

السيـــد احمـــد بـــدرة

توقيع نائب كاتب المجلس

السيـــد جمـــال وزيـــن

النقطـــة الخامســة

الدراسة والتصويت على الثمن الذي حددته اللجنة الإدارية للخبرة من اجل تعويض بعض أرباب العقارات التى شملتها المنفعة العامة بشارع محمد السادس
وهم : فاطمة باعريب ومن معها، عبد الغانى الحسنى منفردا وخدوج منصيف ومن معها.

الـــعـرض

في إطار تسوية الوضعية العقارية للقطع الأرضية التي شملها مشروع إحداث منطقة خضراء بشارع محمد السادس، وبناء على الموافقات الرضائية للسيدة فاطمة باعريب و السيد عبد الغاني الحسني، والسيدة خدوج منصف و من معها، فقد وافقت اللجنة على ثمن 3000.00 درهم للمتر المربع الواحد كتقويم لكل قطعة أرضية وتجدون تفصيل المعطيات في الجدول التالي:

إسم المالك	المراجع العقارية	التخصيص	المساحة	ثمن التقويم الفردي	ثمن التقويم الاجمالي
فاطمة باعريب و من معها	10/56570	منطقة خضراء	770 م^2	3000.00 درهم	2310000.00 درهم
عبد الغاني الحسني	10/22758	منطقة خضراء	399 م^2	3000.00 درهم	1197000.00 درهم
خدوج منصف و من معها	10/25493	منطقة خضراء	169 م^2	3000.00 درهم	507000.00 درهم

وعليه، نعرض على مجلسكم الموقر هذه النقطة قصد الموافقة على الثمن الذي حددته اللجنة الإدارية للتقويم.

الـمناقشة

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح للسادة الأعضاء أن النقطة تندرج في إطار إيجاد الحل للعرقلة التي يعرفها الشارع .

السيد الصالح الكونتيتي رئيس لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة :

أوضح من جهته أن النقطة تداولتها لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة خلال اجتماع مشترك مع لجنة التعمير و إعداد التراب، و تم القيام بمعاينة في إطار لجينة مكونة من السادة : الصالح الكونتيتي، أمين العصبي، المصطفى جغمان و البشير السملالي، و تم تحديد المحلات الثلاثة، و بقي الإشكال في محل المدعو عبد الغاني الحسني الذي أقام سورا قبالة مدرسة طه حسين، و كان قد تعهد بإزاحته، و أكد التزامه بإزاحة الحائط يوم الخميس للسيد البشير السملالي، إلا أن الموت باغته يوم السبت، و أما مبلغ التعويض فهو ثلاثة آلاف درهم 3.000,00'درهم) كتعويض بطبيعة الحال سيؤول لورثته.

السيد المصطفى جغمان :

أكد أنه فعلا شارك في المعاينة و استطرد أن المعاينة لم تضف للاجتماع شيئا في رفع اللبس و توضيح الرؤية لأن التصميم غير واضح، و المعاينة لم تضف شيئا لما تمت مشاهدته على التصميم و لأن الحدود غير واضحة، مع العلم أن هناك أناسا لم يتم تعويضهم .

السيد جمال وزين :

أشار من جهته في إطار التعقيب أن السيد الصالح الكونتيتي قدم الشروحـــات الكافية خلال أشغال اللجنتين، و الثمن تم تحديده، و كل متضرر يمكنه مراجعة الجماعة، و ما يصدر عن السيد المصطفى جغمان الآن يضرب مصداقية اللجن .

السيد أحمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح في إطار الجواب أن المسألة بسيطة جدا لأن هناك ملاكين على الشارع أفردت لهم اللجنة الإدارية للتقويم ثمنا مرتفعا، و تم التراضي بين الجماعة و الملاكين

حول الثمن ، و أما الحدود فهناك جهات موكول لها ضبط ذلك، و الخازن الإقليمي لايمكنه أداء ولو سنتيما واحدا دون توفر الوثائق الثبوتية.

السيد الصالح الكونتيتي رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة :

أكد أن اللجنة التي قامت بالمعاينة كانت مصحوبة بالملكية والرفع الطوبوغرافي ومن خلال التصميم والشروحات التي قدمها السيد البشير السملالي المسؤول عن مصلحة الممتلكات الجماعية كانت الأمور واضحة أمام السادة أعضاء اللجنة، والسادة أعضاء اللجنتين، ولكن من لديه فكرة أخرى فلا يمكن إقناعه .

السيد أمين العصبي رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب :

أوضح من جانبه أنه خلال اجتماع اللجنتين لم يستطع السادة الأعضاء تحديد المكان مع وجود الوثائق والتصميم مما حدى بالجمع الى تشكيل لجنة للخروج إلى عين المكان مما جعل الأمور تتضح.

السيد الحسين الحنصالي :

أشار إلى أن بإمكان التصميم منجز من طرف مكتب الدراسات عبد الدين وهو مكتـــب دراسات مطعون فيه، ولذلك لا بد من تصميم مصالح المسح العقاري plan cadastral،مؤكدا أن كلام السيد المصطفى جغمان على صواب، ومطلبه معقول، فكل ملك فيه رسم عقاري لا يناقش، و أما العقود العرفية فلابد لها من التدقيق.

السيد أحمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أكد في إطار الجواب على تدخل السيد الحسين الحنصالي أن الرسوم العقارية لا غبار عليها، و أما العقود العرفية فتطرح مشكلة.

السيد الصالح الكونتيتي رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة :

أكد أن هناك ملكيات وهناك تصاميم وهناك وثائق ثبوتية واللجنة التي أجرت المعاينة استندت في معاينتها على الإثباتات.

السيد محمد بوحدادي :

نفى في إطار التعقيب ما جاء على لسان السيد محمد بوحدادي كون الجماعة لا يمكنها أن تدفع تعويضا دون معرفتها للتقويم.

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أكد في إطار الجواب أن كلام السيد الحسين الحنصالي صحيح.

السيد الحسين الحنصالي :

أضاف أن بإمكان المفتشين في إطار انجاز مهامهم الطلب من السيد الرئيس إجراء معاينة لعين المكان، إذاك هل يمكن الجواب على طلب المفتشين أن المجلس ليس معنيا.

السيد احمد العرش :

أكد من جهته أن الأمر واضح، واللجنة وضعت تقيما، والمجلس بصدد مناقشته والتراضي لا يختلف عليه احد، والمساحة واضحة، والمبلغ هو ثلاثة آلاف درهم 3000.00 درهم، وأما التعويض فلا يتم إلا بعد التأكد من الوثائق الثبوتية .

السيد محمد ناجي باشا المدينة :

أوضح في إطار تنوير المجلس أن عملية التراضي التي تمت مع الملاكين لولاها لما تم انجاز أشغال شارع محمد السادس، وساعتها سيكون المجلس مضطرا لإجراء مسطرة نزع الملكية، و هو الأمر الذي يتطلب وقتا وجهدا إضافيين، والمجلس بصيغة التراضي وفر الجهد والوقت واختصر الطريق و إلا لما كان شارع محمد السادس بالشكل الموجود عليه الآن، و أما التعويض فالأمور عادية والإجراءات الإدارية ستأخذ مجراها وسيتم حينها الإدلاء بالوثائق الثبوتية المطلوبة.

السيد رئيس جماعة بني ملال :

أكد في إطار التوضيح أن هناك أناس توصلوا بنفس المبلغ بمن فيهم المدعو حسي الذي سبق للمجلس أن تداوله في إحدى دوراته.

السيد الحسن الحنصالي :

تساءل إن كانت المساحة نفسها أم طرأ عليها تغيير.

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح في إطار الجواب على تساؤل السيد الحسين الحنصالي أن التســـــاؤل والملاحظات صحيحة و أن الضبط مطلوب قبل التعويض وبذلك انتقل بالسادة الأعضاء إلى عملية التصويت، ، والتي أسفرت عن النتيجة التالية :

بيـــان التصويـــت

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 29 عضوا .

الموافقون	الرافضون	الممتنعون
احمد بدرة – حميد ابراهيمي - محمد بوحدادي – احمـد العرش - عبد الواحد العسري - محمد العجلاوي – علـي بوقدير- أمينة النماوي – سعاد أعزيز – أمين العصبـي – الصالح الكونتيتي - حميد طارق- لحسن بو الكرش - سعاد البطال - عبد الرحيم يحياوي – الحسين الحنصالي - كبير لقصر- عبد الله بن بها - المصطفى النو - نعيمة بهيـش – محمد لبرداغازي – عبد الصادق لمعنكد – محمد الرافع - محمد الصواف. - لحسن كدام - جمال وزين - عباس شبوبي – عبد الحق المغراوي و صالح بحري.	لا احد (00)	لا احـد(00)

ملحوظـــة :

أثناء عملية التصويت كان السادة :

محمد شكيب – البشير عياش – دحان بودحين - ابراهيم بلمان - عبد الكبير لعيشي – المصطفى جغمان – فاطمة الزهراء القصري و محمد حلحال خارج القاعة .

على اثر هذه النتيجة أصدر المجلس المقرر التالي :

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــة
ولاية جهة بني ملال خنيفـرة
جماعة بني ملال
مصلحة كتابة المجلـس

مقـــرر رقـــم : 208

بتاريـخ : 2021/02/04

الدراسة والتصويت على الثمن الذي حددته اللجنة الإدارية للخبرة من أجل تعويض بعض أرباب العقارات التي شملتها المنفعة العامة بشارع محمد السادس وهم : فاطمة باعريب ومن معها، عبد الغاني الحسني منفردا وخدوج منصيف ومن معها.

- ✓ إن مجلس جماعة بني ملال المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2021" الجلسة العلنية الأولى " المنعقدة بتاريخ 2021/02/04.
- ✓ طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم : 85-15-1 بتاريخ : 20 رمضان 1436 هـ الموافق ل : 07 يوليوز 2015 وخاصة المواد 33- 43-47 و 92 ،

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالتصويت على الثمن الذي حددته اللجنة الإدارية للخبرة من أجل تعويض بعض أرباب العقارات التي شملتها المنفعة العامة بشارع محمد السادس وهم : فاطمة باعريب ومن معها، عبد الغاني الحسني منفردا وخدوج منصيف ومن معه.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني،

- ✓ وحيث أن عملية التصويت أسفرت عما يلي :

❖ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت: 29 (تسعة وعشرون) عضوا.

❖ عدد الأعضاء الموافقين: " الإجماع " وهم السادة : احمد بدرة – حميد ابراهيمي - محمد بوحدادي – احمد العرش - عبد الواحد العسري - محمد العجلاوي – علـي بوقدير- أمينـــة النماوي – سعاد أعزيز – أمين العصبي – الصالح الكوتيتي - حميد طارق- لحسن بو الكرش - سعاد البطال - عبد الرحيم يحياوي – الحسين الحنصالي - كبير لقصر- عبد الله بن بها –

المصطفى النو - نعيمة بهيش – محمد لبرداغازي – عبد الصادق لمعنكد – محمد الرافع - محمد الصواف. - لحسن كدام - جمال وزين - عباس شبوبي – عبد الحق المغراوي و صالح بحري.

❖ **عدد الأعضاء الرافضين : لا أحد (00)**

❖ **عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد (00)**

يقـرر ما يلـي

وافق مجلس جماعة بني ملال على الثمن الذي حددته اللجنة الإدارية للخبـرة المجتمعة بتاريخ 2021/01/27 لتعويض السادة : فاطمة باعريب ومن معها، عبد الغاني الحسني منفردا و خدوج منصيف بنت الحسين ومن معها وذلك وفق المعطيات المفصلة في الجدول التالي :

إسم المالك	المراجع العقارية	التخصيص	المساحة	ثمن التقويم الفردي	ثمن التقويم الاجمالي
فاطمة باعريب و من معها	10/56570	منطقة خضراء بشارع محمد السادس	770 م^2	3.000.00 درهم	2.310.000،00 درهم
عبد الغاني الحسني	10/22758	منطقة خضراء بشارع محمد السادس	399 م^2	3.000.00 درهم	1.197.000،00 درهم
خدوج منصف بنت الحسين و من معها	10/25493	منطقة خضراء بشارع محمد السادس	169 م^2	3.000.00 درهم	507000،00 درهم

توقيع رئيس جماعة بني ملال

السيـد أحمـد بـدرة

توقيع نائب كاتب المجلس

السيـد جمـال وزيـن

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخلية
جهة بني ملال خنيفرة
عمالة اقليم بني صـــلال
جماعة بنـي صـــلال
ك/م

دورة : فبراير العادية
الجلسة 2 : علنيـــة

الورقة الحافظة

عقد المجلس الجماعي لمدينة بني ملال جلسته الثانية من الدورة العادية لشهر فبراير 2021 المنعقدة بتاريخ 2021/02/08 على الساعة الرابعة بعد الزوال بقاعة الندوات بالغرفة الفلاحية، وقد ترأس أشغال هذه الجلسة السيد احمد بدرة رئيس المجلس الجماعي بحضور السيد محمد ناجي باشا مدينة بني ملال ورئيس الدائرة الحضرية الأولى عين اسردون.

* **عدد الأعضاء المزاولين مهامهم** : (42) عضـــوا

* **عـدد المناصـب الشاغـرة** : منصب واحد ويتعلق الأمر بالسيد احمد شد رئيس المجلس السابق الموقوف طبقا لأحكام المادة 64 من القانون التنظيمي 113/14 المتعلق بالجماعات.

* **عدد الأعضـاء الحاضريـن** : (35) عضوا وهم السادة :

- احمـــد بـــدرة : رئيس المجلس الجماعي
- حميد ابراهيمي : النائب الأول للرئيـــس
- احمـــد العـرش : النائب الثالث للرئيـــس
- عبد الـواحد العسري : النائب الرابع للرئيـــس
- محمـــد عجـــلاوي : النائب الخامس للرئيس
- علـــي بـــوقديـــــر : النائب السادس للرئيس
- امينـــــة النمـــــاوي : النائب السابع للرئيـــس
- سعـــاد اعزيـــــز : النائب الثامن للرئيـــس
- محمـــد شكيـــب : كاتـــب المجلـــس
- جمـــال وزيـــن : نائب كاتب المجلـــس
- الصالح الكونتيـــي : رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية و البرمجة

- أميـــن العصبـــي : رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب
- حميـد طـارق : نائب رئيس لجنة التعمير و إعداد التراب.
- صالـح بحـــري : رئيس لجنة المرافق العمومية و الخدمات
- عبـاس شبوبـي : نائب رئيس لجنة المرافق العمومية و الخدمات
- للافاطمة الزهراء نقاش : رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الرياضية
- سعـاد البطـال : نائبة رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الرياضية.
- محمد لبرداغازي : رئيس لجنة البيئة و الصحة و المناطق الخضراء .
- محمـد الرافـــع : نائب رئيس لجنة البيئة و الصحة و المناطق الخضراء
- البشيـر عيـاش : عضو مستشـــار
- عبد الصادق لمعنك : عضـو مستشـار
- المصطفـــى النـــو : عضـو مستشـار
- عبد الرحيم بحياوي : عضـو مستشـار
- دحـان بودحيـــن : عضـو مستشـار
- عبد الله بن بهـا : عضـو مستشـــار
- لحســن كـــدام : عضـو مستشـــــار
- ابراهيـم بلمـــان : عضـو مستشـار
- لحسن بو لكرش : عضـو مستشـار
- المصطفى جغمـان : عضـو مستشـار
- عبد الكبير لعيشي : عضـو مستشـــار
- فاطمة الزهراء القصري : عضو مستشار
- عبد الحق المغراوي : عضو مستشـــار
- الحسين الحنصالـي : عضـو مستشـــار
- حميـد ابراهيمـي : عضـــو مستشـــار
- محمـد حلحـــال : عضـــو مستشـار.
- محمـــد الصـواف : عضـــو مستشـــار

*** عدد الأعضاء المتغيبين بعـذر :** (05) أعضاء و هم السـادة :

- محمد بوحدادي : النائب الثاني لرئيس المجلس الجماعي
- نور الدين ربفي بلحاج : نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية و البرمجة
- كبيـــر لقصـــر : عضـو مستشـار
- خالد المنصوري : عضـو مستشـار
- نعيمـــة بهيـــش : عضـو مستشـار

*** عدد الأعضاء المتغيبين بدون عـذر : عضوين اثنين**(02)

- زكريـــا بقـــوي : عضـو مستشـار
- اسماء الحداوي : عضـو مستشـار

وحضر هذه الجلسة كل من رؤساء المصالح الخارجية والجماعية السادة :

- المصطفى عتـو : المدير العام للمصالح الجماعية
- علـــي بنـــداوي : عن المديرية العامة للجماعة
- رضوان قوبي : رئيس مصلحة الموارد المالية
- احمد لمهيري : رئيس قسم الموارد البشرية والشؤون الإدارية والقانونية.
- رشيد زاكـــي : رئيس قسم الشؤون المالية والاقتصادية
- عائشة بلعربي : مصلحة الموارد المالية
- محمد الشحايمي : عن مصلحة الجماعات المحلية بالباشوية
- العربي ارسلان : عن مصلحة الجماعات المحلية بالباشوية
- محمد نجيب المزواري الكلاوي : مهندس معماري
- الجبلالي مغطايب : عن كتابة المجلس
- عبد الرحمان سعيدي : عـن كتابـة المجلـس
- ابراهيـم معتصـم : عن كتابة المجلس
- بشـــرى قســـو : المسؤولة عـن كتابـة المجلـس
- العربـي العثماني : عن خلية الإعلام والتواصل
- منيـــر زهيـــد : عن خلية الإعلام والتواصل
- عبد الاله دعنوني : هومبريس.

و يتضمن جدول أعمال هذه الدورة النقط التالية الذكر :

6- الدراسة والتصويت على تفويت القطعة الأرضية المكونة للوحدات التجارية لشـــارع الجيش الملكي للتجار المكترين للمحلات التجارية المشيدة عليها وفق الثمن الذي حددته اللجنة الإدارية للتقويم.

7- إعادة الدراسة والتصويت على مشروع اتفاقية للشراكة والتعاون بين جماعـــة بني ملال والوكالة الحضرية لبني ملال وخلية المهندسين بني ملال الفقيه بن صالح المتعلقة بالمساعدة التقنية بالجماعة الترابية لبني ملال، (الأحياء المهيكلة بالمدينة).

8 – إعادة الدراسة و التصويت على دفتر التحملات الخاص بإيجار مرافق الســـوق الأسبوعي لمدينة بني ملال برسم سنة 2021.

9 - إعادة الدراسة و التصويت على دفتر التحملات الخاص بإيجار محطات وقـــوف الدراجات و السيارات و الشاحنات لمدينة بني ملال برسم سنة 2021.

10 - الدراسة و التصويت على تعديل دفتر التحملات الخاص بكراء المحلات التجارية بالسوبقة النموذجية " تامكنونت ".

و بعد تأكد الرئاسة من توفر النصاب القانوني طبقا لمقتضيات المادة 42 مـــن القانون التنظيمي رقم 113/14 المتعلق بالجماعات أعلن عن افتتاح الجلسة الثانية، و بعد تذكير السيد الرئيس بجدول أعمال الجلسة الثانية أعطى الكلمة للسيدة بشرى قسو المسؤولة عن كتابة المجلس للتذكير بالغياب، وإبقاء السجل مفتوحا من اجل التوقيع إلى غاية انتهاء أشغال الجلسة .

النقطـة السابعـة

إعادة الدراسة والتصويت على مشروع اتفاقية للشراكة والتعاون بين جماعـة بني ملال والوكالة الحضرية لبني ملال وخلية المهندسين ببني ملال الفقيه بن صالـح المتعلقة بالمساعدة التقنية بالجماعة الترابية لبني ملال، (الأحياء المهيكلة بالمدينة).

العـــــرض

عملا بمقتضيات المادة 92 من القانون التنظيمي رقم 113/14 المتعلق بالجماعات، ونظرا للتغييرات التي طرأت على بعض بنود الاتفاقية من طرف خلية المهندسين بني ملال والفقيه بن صالح.

تعرض على أنظار مجلسكم الموقر هذه النقطة التي تداولتها لجنة التعمير و إعـداد التراب المجتمعة بتاريخ 2021/01/25 فـي إطـار الإعـداد لأشـغال الـدورة العاديـة لشـهر فبراير، و أوصت بخصوصها بالموافقة. و للمزيد من التوضيح سأعطي الكلمـة للسـيد رئـيس اللجنة لقراءة التوصية و للإحاطة فان هـذه الاتفاقيـة جـاءت للرفـع مـن مسـتوى المنتـوج المعماري بالمدينة و ذلك للحد من انتشار البناء العشوائي و إعادة هيكلـة الأحيـاء الناقصـة التجهيز، كما ستقوم بإعطاء مساعدة تقنية للساكنة.

المناقشـــة

السيد امين العصبي رئيس لجنة التعمير واعداد التراب :

قرأ توصية اللجنة التي جـاء فيهـا : " ان لجنـة التعميـر و إعـداد التـراب المنبثقـة عـن المجلس الجماعي لمدينة بني ملال، المجتمعة بتاريخ 2021/01/22 على السـاعة 12 زوالا في إطار الإعداد لأشغال الدورة العادية لشهر فبراير بعد دراسته للنقطـة المتعلقـة بإعـادة دراسـة مشـروع اتفاقيـة للشـراكة و التعـاون بـين جماعـة بنـي مـلال و الوكالـة الحضـرية لبني ملال و خلية المهندسين ببني مـلال و الفقيـه بـن صـالح المتعلقـة بالمسـاعدة التقنيـة بالجماعة الترابية لبني ملال،(الأحياء المهيكلة بالمدينة)، توصي المجلس بإضافة ما يلي:

- بالنسبة للبقع من فئة(R+2) الموجـودة فـي التجزئـات فسـيتم احتسـاب 35 درهـم للمتـر المربع المغطى .

- فيما يخص البنايات القائمة تحدد أتعاب المهندس المعماري كالتالي :

* مسح لحالة البناية القائمة 1.000،00 درهم (ألف درهم) Relevé de l'existant .

* 25 درهم للمتر المربع المغطى كيفما كان المشروع، و 35 درهم للمتر مربع المغطى إذا كانت زيادة طابق .

* توضع أتعاب انجاز التصاميم المعمارية بمقر الخلية و تصرف للمهندس المعماري واضع التصميم عند انجاز و تسليم التصاميم لدى الخلية مع بيان شهادة رخص بالنسبة لكل مشروع فسيتم استخلاص مصاريف الملف التي تتراوح ما بين 400 و 600 درهم ".

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

دعا إلى وجوب التركيز عن التغيير الذي لحق الاتفاقية، و الأسباب الداعية إلى إحداث هذا التعديل.

السيد محمد نجيب المزواري الكلاوي ممثل خلية المهندسين ببني ملال و الفقيه صالح :

ألقى عرضا أوضح في مستهله أن سبب التغيير راجع إلى اقتراح بعض المهندسين الذين لاحظوا أن الثمن زهيد، و المتر المربع للبقعة ليس المغطى، و 4 آلاف درهم تضاف لها الضريبة على القيمة المضافة TVA .

السيد محمد شكيب :

عبر عن ترحيبه بالعملية و تثمينه لها باعتبارها ورش ممتاز سيرد للمدينة جماليتها، و لكن الخوف من عدم إعطاء العملية لأكلها و عدم استمراريتها إذا تم تقييد المهندسين بعدد التصاميم و إذ لابد من توضيح حتى لا يبقى المواطن تائها بين المهندسين الذين سيعطون الأولوية لتصميم يجنون من ورائه 20 إلف درهم عوض 4 آلاف درهم .

السيد جمال وزين :

أشار إلى وجود الضرر داعيا إلى معالجة الأمر في شموليته إذ أن الضريبة على القيمة المضافة TVA غير كافية لحل المشكلة، متسائلا عما إذا كانت الجماعة تسلم الرخص لباعة النقانق و المقاهي المتنقلة !

السيد الصالح الكونتيتي رئيس لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة :

استهل تدخله بتثمين مشروع الاتفاقية الذي اعتبره عمل يشكر عليه المجلس متسائلا عن بعض المصاريف المضمنة بالاتفاقية مجزأة مثل 400 درهم و 600 درهم علما أن المبلغ الإجمالي هو المحدد في 4 آلاف درهم، و مؤكدا أن هذا العمل مهم إلا أن نجاحه رهين بالوكالة الحضرية التي أصبحت مطالبة بتسريع تصميم التهيئة،و السيد الباشا يجب أن يبلغ أن خمسة مواطنين جاؤوا اليوم يتساءلون عن مآل تصميم التهيئة، و المجلس يريد رؤية ملاحظاته على أرض الواقع قبل مغادرته، و لابد من شكر الناس الذين اشتغلوا عليه و بذلوا مجهودات جبارة خلال شهور، دون أن يروا لحد الآن ثمار جهودهم على أرض الواقع.

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح في إطار الجواب على تدخل السيد الصالح الكونتيتي انه أجرى اتصالا مع السيد

مدير الوكالة الحضرية مباشرة بعد انتهاء أشغال الدورة، و اخبره أن اجتماع اللجنة المركزية سينعقد نهاية شهر فبراير 2021 بالمصالح المركزية، و المعلوم لدى الرئاسة أن الاجتماع سيتم عقده ببني ملال في إطار اللامركزية، بدليل ان جماعة بوجنيبة مجاورة و تم تدارس تصميم التهيئة الخاص بها بمدينة خريبكة، داعيا بذلك السيد الباشا إلى تبليغ السيد الوالي بهذا المستجد، و خاصة ان العلو لا يطرح أية مشكلة و الإشكاليات تنتظر صدور تصميم التهيئة بالجريدة الرسمية .

السيد جمال وزين :

أشار إلى انه اشتغل على تصميم التهيئة بمعية الأعضاء خلال شهر رمضان، و لبث التصميم في الوكالة الحضرية مدة شهور قد اقتربت من العام و ربما سينتظر سنة أخرى ليخرج الى الوجود، و هناك إشكالية من الناحية المالية و خاصة فيما يخص الضرائب على الأراضي الحضرية غير المبنية و الجماعة درست في التصميم 50./.، و بني ملال يساكنتها ككل، تساءل عن تصميم التهيئة، و هناك أشياء تفوق طاقة المجلس و تتجاوزه، و دوره لا يعد و أن يكون إيصال الخبز إلى الفرن، و تم السكوت على عدم حضور مكتب الدراسات، و الآن ضاع وقت المجلس دون معرفة أي شيء، و لذلك يكون الطلب موجه إلى السيد الباشا لأخذ الأمور بجدية و المجلس يأخذ فيها قرار .

السيد احمد العرش :

أوضح في البداية ان المجلس بصدد مناقشة الاتفاقية الخاصة بالمهندسين، و هي لا علاقة لها بتصميم التهيئة، و مع ذلك لأبأس من الإدلاء بالدلو في هذا الباب، اذ ان المجلس سطر 36 ملاحظة في تصميم التهيئة و لم يوخذ بها، و السيد مدير الوكالة الحضرية يبقى موظف سيتنقل في يوما ما و يذهب إلى حال سبيله و يبقى السادة أعضاء المجلس يتلقون السب و الشتم من الساكنة، و تعطيل التصميم هو سبب الفوضى، و هو الشيء نفسه الذي وقع في التصميم السابق الذي تم تأخيره لتكرار نفس ما وقع سابقا !

السيد حميد طارق :

أكد أن الجماعة و أعضاؤها هم من يتلقى السب و الشتم، و الفاعلين الاقتصاديين في المدينة تم إيقاف نشاطهم، و تميز المناطق آو " الزونين Zoning"فرض على المجلس فرضا و لا اله إلا الله.

السيد لحسن بو الكرش :

أشار من جانبه إلى أن المجلس اشتغل على تصميم التهيئة في عز شهر رمضان و في عز جائحة كورونا، مؤكدا أن السيد الحسين الحنصالي هو من واكب العملية نيابة عن فريقه رغم الصيام، و تم إبداء 170 ملاحظة،و في آخر المطاف يتم ترحيل تصميم التهيئة إلى الرباط،لا فلماذا إذن عرض على المجلس و ما هو دور المجلس إن كان القرار سيأتي من المركز بل كان الأولى أن يتخذ القرار دون إشراك المجلس، و الإخوة في المجلس تبارك الله ناقشوا التصميم بعمق و راعوا جمالية المدينة كما راعوا هموم المواطنين، و هذا أمر لا ينبغي السكوت عليه في حضور السيد الباشا .

السيد عبد الصادق لمعنكد :

أثار الانتباه إلى أن تصاميم السكان بحي أولاد عياد موقوفة و لا أحد يريد الترخيص لها ليبقى الإشكال مطروحا، و السؤال مطروحا حول الجهة التي يمكنها الترخيص لهؤلاء السكان !

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح في إطار الجواب على السيد عبد الصادق لمعنكد أن شهادة التسوية في موضوع المخالفة تسلم من قبل السلطة المحلية، و هذه الأخيرة تتدرع بكون المخالفات قبل تاريخ معين كانت تسلم من قبل رئيس الجماعة، و بجماعات أخرى تسلم هذه الشواهد من قبل السادة الباشوات.

السيد محمد شكيب :

أشار في إطار التعقيب إلى أن الأصل هو المخالفة فكيف تتم تسويتها .

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح في إطار الجواب على السيد محمد شكيب أن أغلب المخالفات تتعلق بالعلو، و لو عاد التصميم مصادق عليه باقتراحات المجلس ستكون المخالفات غير ذات موضوع بعد إضافة طابق إلى العلو (plus un niveau)

السيد محمد ناجي باشا المدينة و رئيس الدائرة الحضرية الأولى عين اسردون بني ملال :

دعا إلى اجتماع مشترك بين المجلس و السلطة و الاتفاق على صيغة قانونية لاتباعها.

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح في إطار الجواب على السيد الباشا أنه حضر أشغال اجتماع انعقد بالولاية، و نوقش الموضوع و لم يتم الخروج بأية نتيجة، و السادة القياد تحفضوا بخصوص المدة التي كانت تسلم من قبل رؤساء الجماعات فالآن هم يسلموها، و لكن بقيت المدة القديمة معلقة، و الرئاسة أبدت استعدادها لتوقيع الشواهد التي تخص المدة القديمة، و لكن بقي الأمر معلقا بدون نتيجة .

السيد محمد ناجي باشا المدينة و رئيس الدائرة الحضرية الأولى عين اسردون بني ملال :

أوضح في إطار التعقيب على السيد الرئيس أن كل بناء بلا ترخيص يعتبره السادة القياد عشوائيا .

السيد الحسين الحنصالي:

دعا إلى إيجاد حل لهذه الشواهد لان آخر اجل لتسوية الوضعية هو شهر دجنبر 2021 .

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أكد في إطار جوابه على السيد الحسين الحنصالي انه على استعداد لتوقيعها ابتداءا من الغد، و لكن الوكالة الحضرية لم تقبل التوقيع .

السيد الحسين الحنصالي:

أكد في إطار التعقيب أن القانون لا يسري بأثر رجعي .

السيد أحمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أكد في إطار الجواب على مقترح السيد الحسين الحنصالي أنه سيكاتب ، والسيد الباشا بدوره سيكاتب، وسيتم عقد اجتماع وإيجاد الحل لهذه المشكلة .

السيد الصالح الكونتيتي رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة :

أشار إلى أن هناك أناس ينتقلون إلى الرباط ويزورون اللجنة المركزية لتغير المعطيات ومشكلة سنة 2004 سيتم تكرارها.

السيد أحمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أكد في إطار الجواب على السيد الصالح الكونتيتي أنه تفاجأ من تدخل السيد احمد العرش.

السيد الحسين الحنصالي :

أشار إلى أن هناك مزايدات لان التعرضات تعرض على الأمانة العامة للحكومة.

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أكد في إطار الجواب على السيد الحسين الحنصالي أن مدير الوكالة الحضرية أبلغه أنه ليس في حاجة إلى توقيع الرئاسة، بعد تبليغه أن رئيس الجماعة سيوقع بعد موافقة المجلس.

السيد جمال وزين :

أشار إلى أنه تكبد المشقة إلى جانب السادة أعضاء المجلس في عز رمضان وفي عز المرض ولمدة ثلاثة أشهر متواصلة، ومن العيب أن لا يؤخذ القرار الآن ويتحمل السيد الرئيس مسؤوليته.

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

دعا المجلس إلى أخذ القرار الآن مبديا استعداده لتنفيذه، كما دعا إلى عقد اجتماع في أقرب وقت ممكن سواء من قبل لجنة التعمير وإعداد التراب، أو من قبل المجلس برمته.

السيد صالح بحري رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات :

أشار إلى أن المجلس أصبح يشك في الوكالة الحضرية هل ملاحظاته تم أخذها في الاعتبار أم تم تغييرها.

السيد الحسين الحنصالي :

اقترح على الرئاسة طرح المشكلة على السيد الوالي، وذلك بتخصيص زيارة لولاية الجهة بمعية السيد مدير الوكالة الحضرية، والسيد الرئيس ينوب على المجلس، و بعد ذلك يمكن زيارة معالي الوزيرة وبعدها معالي رئيس الحكومة.

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أكد في إطار الجواب على السيد صالح بحري أن ملاحظات المجلس تم تمسك بها من قبل التقنيين الذين مثلوا المجلس في الاجتماعات التي عقدت بمقر الوكالة الحضرية بشان تصميم التهيئة وخص بالذكر السيد نور الدين بوتكنا وإحدى التقنيات التي كانت ترافقه خلال هذه الاجتماعات، مؤكدا أن الملاحظات التي تم الاختلاف بشأنها استغرقت دراستها مدة شهرين، و ان بتاريخ 11 مارس تم رفع الملاحظات قانونيا .

السيد جمال وزين :

طالب باستدعاء السيد مدير الوكالة الحضرية الآن لمشاركة المجلس هذا النقاش و تنويره .

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

بعد تأكده أن الملاحظات التي أبداها المجلس اليوم سيتم تبليغها دعا المجلس الى الرجوع للنقطة موضحا أن الهدف منها هو المساعدة التقنية للأحياء الهامشية لمساعدتها على البناء بنظام في إطار القانون، و السيد نجيب جازاه الله كل خير أضاف الأحياء الأخرى لتعميم المنفعة، ليتبين فيما بعد أنها غير كافية، و الآن لازال السؤال مطروحا هل الاتفاقية لازالت تحافظ على ذوي الدخل المحدود أم تجاوزتهم لتشمل فئات أخرى.

السيد محمد نجيب الكلاوي المزواري ممثل خلية المهندسين :

أوضح أنه غيرة منه على المدينة سيدلي بدلوه بخصوص مسطرة المصادقة على تصميم التهيئة، مبينا أنه بعد مصادقة المجلس يصبح التصميم ملزما لسنة كاملة باستثناء الملاحظات ، و بعد دلك يتم عرضه على اللجنة المركزية، و بعدها يعرض على الأمانة العامة الحكومة، و بعد ذلك إن صادف و مرت عليه سنة كاملة ساعتها لا تجدي ملاحظات المجلس في شيء،و يعود من جديد إلى اللجنة التقنية لدراسته من جديد و إعادة الخطوات الأولى التي قطعها من قبل .

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح في إطار الجواب على السيد المهندس (محمد نجيب المزواري الكلاوي) أن لديه الحل في التمديد ثلاثة أشهر الخاصة بجائحة كوفيد 19.

السيد محمد نجيب المزواري الكلاوي ممثل خلية المهندسين :

تابع تنويره للسادة أعضاء المجلس أنه تمت إضافة الضريبة على القيمة المضافة الى الاتفاقية(T.V.A) استجابة لطلب بعض المتدخلين، و جوابا على سؤال السيد محمد شكيب أنه سيتم إعطاء الأولوية لتصاميم أخرى عوض أربعة الاف درهم 4.000،00(درهم) أكد أن الحصيص(cota)غير وارد، و كل صاحب تصميم له الحق أن يذهب عند المهندس الذي يرغب في الذهاب إليه، و له الحرية في التعامل مع من شاء من المهندسين حسب اختياره شريطة الالتزام بالجدول الزمني، و اليوم المخصص لكل مهندس على حدة .

السيد Hاحمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

بعد استيفائه لجميع التدخلات، انتقل بالسادة الأعضاء إلى عملية التصويت، و التي أسفرت عن النتيجة التالية :

بيـــان التصويـــت

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 24 عضوا .

الموافقون	الرافضون	الممتنعون
احمد بدرة – احمد العرش – علي بوقدير- أمينة النماوي - حميد طارق– أمين العصبي- فاطمة الزهراء القصري - لحسن بو الكرش- سعاد البطال- المصطفى جغمان - عبد الله بن بها- المصطفى النو- جمال وزين- محمد الرافع- لحسن كدام– عبد الحق المغراوي - صالح بحري - عباس شبوبي– عبد الصادق لمعنكد– محمد الصواف – سعاد أعزيز- للافاطمة الزهراء نقاش– الصالح الكونتيتي و محمد شكيب .	لا أحـــد	لا أحـــد

ملحوظـــة :

أثناء عملية التصويت كان السادة :

– حميد ابراهيمي - عبد الواحد العسري - محمد العجلاوي – محمد لبرديغازي. - البشير عباش - الحسين الحنصالي - عبد الرحيم يحياوي - دحان بودحين- ابراهيم بلمان - عبد الكبير لعبيشي و محمد حلحال خارج القاعة .

على اثر هذه النتيجة اصدر المجلس المقرر التالي :

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــة
ولاية جهة بني ملال خنيفـرة
جماعة بني ملال
مصلحة كتابة المجلـس

مقـــرر رقـــم : 209

بتاريـخ : 2021/02/08

النقطة المتعلقة بإعادة الدراسة والتصويت على مشروع اتفاقية للشراكة والتعاون بين جماعـة بني ملال والوكالة الحضرية لبني ملال وخلية المهندسين ببني ملال الفقيه بن صالـح المتعلقة بالمساعدة التقنية بالجماعة الترابية لبني مـــــلال، (الأحياء المهيكلة بالمدينة).

- ✓ إن مجلس جماعة بني ملال المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2021" الجلسة العلنية الثانية " المنعقدة بتاريخ 2021/02/08.
- ✓ طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم : 85-15-1 بتاريخ : 20 رمضان 1436 هـ الموافق ل : 07 يوليوز 2015 وخاصة المواد 33- 43-47 و 92 ،

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بإعادة الدراسة والتصويت على مشروع اتفاقية للشراكة والتعاون بين جماعـة بني ملال والوكالة الحضرية لبني ملال وخليـــــة المهندسين ببني ملال الفقيه بن صالـح المتعلقة بالمساعدة التقنية بالجماعة الترابية لبني ملال، (الأحياء المهيكلة بالمدينة).

- ✓ و بعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني ،
- ✓ و حيث أن عملية التصويت أسفرت عما يلي :

❖ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت: 24 عضوا (أربعة و عشرون).

❖ عدد الأعضاء الموافقين: " الإجماع " وهم السادة :

احمد بدرة – احمد العرش – علـي بوقدير- أمينة النماوي- حميد طارق- أمين العصبي- فاطمة الزهـراء القصري- لحسن بو الكرش- سعاد البطال- المصطفى جغمان- عبد الله بن بها- المصطفى النـو- جمال وزين- محمد الرافع- لحسن كدام- عبد الحق المغراوي - صالح بحري- عباس شبوبي- عبد الصادق لمعنكد- محمـد الصـواف- سعاد أعزيز- للافاطمة الزهراء نقاش- الصالح الكونتيتي و محمد شكيب .

❖ عدد الأعضاء الرافضين : لا أحد (00)

❖ عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد (00)

يقــرر ما يلـي

وافق المجلس الجماعي لمدينة بني ملال بالتصويت العلني بإجماع أعضائه الحاضرين على مشروع اتفاقية للشراكة والتعاون بين جماعـة بني ملال والوكالة الحضريـــة لبني ملال وخليـة المهندسين ببني ملال الفقيه بن صالـح المتعلقة بالمساعدة التقنية بالجماعة الترابية لبني ملال، (الأحياء المهيكلة بالمدينة)، وفق الصيغة التالية :

المملكة المغربية

اتفاقية خاصة للشراكة والتعاون
متعلقة بالمساعدة التقنية بالجماعة الترابية لبني ملال

بين

الجماعة الترابية لبني ملال

وخلية المهندسين المعماريين بني ملال ممثلة من طرف رئيس المجلس الجهوي للمنطقة الوسطى للمهندسين المعماريين

اتفاقيةالشراكة بين المجلس الجماعي لمدينة بني ملال

وخلية المهندسين المعماريين ببني ملال والوكالة الحضرية لبني ملال

المراجع القانونية:

- الظهير الشريف رقم 1.02.297 الصادر في 25 من رجب 1423(03 أكتوبر 2002) المتعلق بالميثاق الجماعي،
- الظهير الشريف رقم 1.92.122 الصادر في 25 ربيع الأول 1414 (10شتنبر1993) بتنفيذ القانون رقم 89.016 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين،
- المرسوم رقم 2.93.66 الصادر في 14 ربيع الآخر 1414 (فاتح أكتوبر 1993) تطبيقا للقانون رقم 89.016 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية واحداث الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين؛
- القانون 12.90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 في 17 يونيو 1992 كما تم تغييره وتتميمه؛
- المرسوم رقم2.92.832 الصادر في 27 من ربيع الثاني 1414 (14أكتوبر 1993) لتطبيق القانون 12.90 المتعلق بالتعمير.
- القانون 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رئم 1.92.7 في 17 يونيو 1992 كما تم تغييره وتتميمه؛
- المرسوم رقم2.92.833 الصادر في 25 من ربيع الثاني 1414 (12أكتوبر 1993) لتطبيق القانون 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات؛
- القانون 12/66 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6501 بتاريخ 19 شتنبر2016؛
- المرسوم رقم 2.18.577 الصادر في 8 شوال 1440 (12 يونيو 2019) بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخصوالوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها؛
- قرار مشترك بين وزارة الداخلية والتعمير المحدد للوثائق والنصوص التنظيمية المتعلقة برخص الإصلاح- الهدم
- والتسوية؛

- قرار مشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية ووزير الفلاحة والصيد البحريوالتنمية القرويةوالمياه والغابات ووزير اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي رقم 2064.19 بتفعيل مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداعودراسة طلبات الرخص ورخص السكن وشواهد المطابقة و تسليمها؛
- مقررات مصادقة المجالس الجماعية المعنية على هذه الاتفاقية.

الأطراف المتعاقدة

- المجلس الجماعي لمدينة بني ملال
- من جهة
- وخلية المهندسين المعماريين ببني ملال ممثلة من طرف رئيس المجلس الجهوي للمنطقة الوسطى للهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين، والمشرف على خلية المهندسين المعماريين ببني ملال
- والوكالة الحضرية لبني ملال
- من جهة أخرى
- تم التوافق والتراضي على مايلي:
- تقديم:
- في إطار المجهودات المبذولة من طرف المنظومة المحلية للحد من انتشار البناء العشوائي وإعادة هيكلة الاحياء الناقصة التجهيز بالمدينة، انخرطت خلية المهندسين المعماريين لبني ملال بمعية الفاعلين المحليين في تقديم المساعدة التقنية للساكنة موضوع الأحياء المهيكلة،و البقع المجهزة للبناء الاقتصادي في إطار العمل على تنظيم والرفع من مستوى المنتوج المعماري بالمدينة.
- المادة الاولى: موضوع الاتفاقية:
- يتمحور موضوع الاتفاقية في تحديد أتعاب المهندس المعماري المنتمي لخلية المهندسين المعماريين ببني ملال، من أجل اعداد تصاميم البناء والسهر على تتبع إنجازها للبقع السكنية حسب الحالات التالية:
- التصاميم التي لا تفوق مساحة بقعتها الارضية 80م2؛
- التصاميم التي تتراوح مساحة بقعتها الارضية مابين 81م2 و120 م2
- البقع التي تفوق مساحتها 120م2
- البقع من فئة سفلي +3طوابق (R+3)
- البنايات القائمة بدون ترخيص و التي تتطلب تسوية وضعيتها.
- المادة الثانية: مهام المهندسين المعماريين:
- تحدد هذه المهام فيمايلي :
-

- تحديد أسماء المهندسين الراغبين في الانخراط في هذه العملية؛
- انجاز تصاميم البناء وفقا لدفاتر التحملات التي تخص المناطق المهيكلة والمصادق عليها و التجزئات المتوفرة على تسليم من طرف السلطات المعنية في احترام التام لمقتضيات تصميم التهيئة للمدينة؛
- فتح الورش من طرف المهندس المعماري واضع التصميم طبقا للنموذج المصادق عليه؛
- تتبع أشغال البناء والسهر على تطبيق التصاميم المصادق عليها؛
- تسليم شهادة نهاية أشغال البناء و المصادقة طبقا للتصاميم المصادق عليها .
- المادة الثالثة: أتعاب المهندسين المعماريين:
- مقابل الخدمات و المهام المشار اليها في المادة الثانية أعلاه، وبشكل حصري حددت اتعاب المهندس المعماري واضع التصميم كالتالي:
- حدد مبلغ 4000 درهم فيما يخص انجاز التصاميم للبقع التي لا تفوق مساحتها 80م2 (المتر المربع)؛من فئة سفلي و طابقين على الأكثر مع استخلاص الرسوم.
- حدد مبلغ 6000 درهم في ما يخص التصاميم للبقع التي تتراوح مساحتها بين 81م2 و 120م2 من فئة سفلي + طابقين على الأكثر و ادا ما فاقت هده المساحة 120م2 فسيتم استخلاص 35 درهم للمتر المربع المغطى مع استخلاص الرسوم.
- بالنسبة للبقع التي يتراوح علوها سفلي + ثلاثة طوابق (R+3) فسيتم استخلاص 35 درهم للمتر المربع المغطى .
- بالنسبة للبقع من فئة (R+2) الموجودة في التجزئات فسيتم احتساب 35 درهم للمتر المربع المغطى
- فيما يخص البنايات القائمة تحدد أتعاب المهندس المعماري كالتالي:
- مسح لحالة البناية القائمة 1000 درهم (ألف درهم) Relevé de l'existant
- 25 درهم للمتر مربع المغطى كيف ما كان المشروع:35 درهم للمتر المربع المغطى ادا كانت زيادة طابق.
- توضع أتعاب انجاز التصاميم المعمارية بمقر الخلية وتصرف للمهندس المعماري واضع التصميم عند انجاز وتسليم التصاميم لدى الخلية مع بيان شهادة رخص.
- بالنسبة لكل مشروع فسيتم استخلاص مصاريف الملف التي تتراوح ما بين 400و 600 درهم.
- المادة الرابعة: الوثائق المقدمة من طرف صاحب المشروع:
- على المستفيدين والملاكين الراغبين في انجاز تصاميم البناء والقيام بعملية تشييد بقعهم الإدلاء بمايلي :

- شهادة الملكية او ما يثبت تملكهم للعقار، موضوع البناء؛
- تصميم تحديدي للبقعة المزمع البناء فوقها منجز من طرف مهندس طبوغرافي معتمد مؤشر عليه من طرف مصالح الجماعة، يأخذ بعين الاعتبار جميع معطيات المنطقة، من طرقات، أعمدة كهربائية، قنوات الصرف الصحي، قنوات الماء الصالح للشرب وأعمدة الهاتف حسب وجودها في حالة عقار غير محفظ.
- شهادة الملكية وتصميم المسح العقاري في حالة عقار محفظ.
- شهادة الخبرة من طرف مهندس مختص او مكتب الدراسات معتمد تثبت ان البناية القائمة سليمة وقابلة لزيادة طوابق علوية إذا كان المشروع يحتوي على جزء منه أو مستوى مبني.
- المادة الخامسة: التزامات صاحب المشروع:
- على صاحب المشروع ان يلتزم بالتقيد بمضامين البنود المنصوص عليها في رخصة البناء المسلمة من طرف الجماعة الترابية لبني ملال؛
- وضع الوثائق المرخصة من تصاميم البناء ونسخة من رخصة البناء ودفتر الورش بالورش في مكان آمن.
- يكلف صاحب المشروع من طرف المهندس المعماري بمسك دفتر الورش داخل الورش طيلة مدة انجاز اشغال البناء ويبقى تحت مسؤوليته ويلتزم بالسهر على المحافظة عليه الى حين استلام شهادة المطابقة والانتهاء من عملية البناء.
- تطبيق تصاميم البناء المرخصة والمصادق عليها.
- اختيار مقاولة او يد عاملة كفئة من أجل القيام بعملية البناء طبقا للمواصفات المعمول بها.
- المادة السادسة: التزامات المهندسين المعماريين:
- على كل مهندس معماري قام بإنجاز تصميم البناء داخل الجماعة مرورا بهذه الخلية ان يقوم بمهامه المنوطة به على أحسن وجه طبقا للقوانين الجاري بها العمل، وفي حالة اخلاله بمهامه فإن لهذه الخلية الحق في عدم درج اسمه ضمن المستفيدين من الاتفاقية.
- على كل مهندس معماري أن يضع رهن إشارة الخلية جميع الوثائق المتعلقة بالمشروع الذي قام بإنجازه من تصاميم البناء-بيانات إدارية- محاضر تتبع الاشغال شهادة المطابقة...إلخ.
- المادة السابعة: الاستثناءات:
- يستثنى من هذه الاتفاقية كل التصاميم الخاصة بالمشاريع ذات أغراض تجارية او صناعية، كالحمامات، الفنادق، المقاهي، محطات البنزين...إلخ، كما يستثنى أيضا كل التصاميم للبقع المتواجدة على الشوارع الرئيسية و التي يفوق عدد مستوياتها سفلي+3طوابق R+3 و كذا التجزئات السكنية فان لأي

مهندس معماري الصلاحية في انجاز هاته التصاميم دون الرجوع إلى الخلية شريطة احترام الانمنة المعمول بها لدى الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين.

- وكل مهندس معماري قام بانجاز تصميم داخل اطار هده الاتفاقية دون احترام بنودها فسيتم عرض طلبه على أنضار المجلس الجهوي للمنطقة الوسطى قصد البث فيه.
- المادة الثامنة: إعادة الهيكلة:
- فيما يتعلق بإعادة الهيكلة الاحياء الهامشية او التي تعرف خلال في مجالها فان هاته الخلية تبقى رهن إشارة المجلس البلدي، وسيخصص اجتماع لهذه الغاية وتنجز اتفاقية إضافية من أجل تحديد الأهداف ومواقع التدخل المجالي وكذا اتعاب المهندسين المعماريين في إطار مبدا المساعدة المعمارية.
- المادة التاسعة: دور المجلس الجماعي و الوكالة الحضرية لبني ملال:
- للمجلس الجماعي دور مهم في تطبيق هاته الاتفاقية وتنظيم المجال الحضري وكذا عملية البناء و يتجلى ذلك فيما يلي:
- دور المجلس الجماعي المعنى:
- حث أصحاب المشاريع على تطبيق التصاميم والوفاء بالتزاماتهم.
- وضع رهن إشارة خلية المهندسين المعماريين جميع الوثائق والتصاميم المتعلقة بهذا المشروع، كما تسلم جميع التصاميم المصادق عليها لدى مصالحها، وخصوصا تصاميم إعادة الهيكلة المتواجد عليها المشروع وتصاميم التجزئات المسلمة.
- إعطاء الدعم لكل المهندسين المعماريين من خلال عملية التواصل معهم عبر مصالحها التقنية.
- على مصالح المجلس الجماعي الا يقبل الا عقدة المهندس المعماري الموقعة مع صاحب المشروع والمؤشر عليها من طرف خلية المهندسين المعماريين ببني ملال
- دور الوكالة الحضرية لبني ملال:
- تقوم الوكالة الحضرية لبني ملال بتقديم التأطير والدعم اللازمين لكل من خلية المهندسين المعماريين والجماعة الترابية المعنية بهذه الاتفاقية من أجل انجاز المشاريع المبرمجة في هذه الاتفاقية في أحسن الظروف.
- المادة العاشرة: صلاحية الاتفاقية:
- لا تدخل هذه الاتفاقية حيز التطبيق الا بعد توقيعها والمصادقة عليها من قبل الأطراف المتعاقدة والتأشير عليها من طرف السلطات المختصة.
- وعلى كل المتدخلين الموقعين على هاته الاتفاقية السهر على تطبيق بنودها.
- المادة الحادية عشر: سريان الاتفاقية:
- يسري العمل بهاته الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ المصادقة عليها وتكون هذه المدة قابلة للتجديد بالتراضي بين الطرفين وفي حالة تبين

لأي طرف تغيير أحد بنودها وجب عليه اخبار الطرف الثاني، ولا يصبح هذا التغيير ساري المفعول الا بعد الاتفاق عليه بين الطرفين في إطار اتفاقية تعديلية او إضافية. كما يمكن مراجعة الاثمنة كل سنة.

- المادة الثانية عشر: فض النزاعات:
- يتم فض الاختلافات المحتملة حول تنفيذ مقتضيات هذه الاتفاقية او الاختلاف في تفسير بنودها في إطار ودي بين الاطراف الموقعة، وفي حالة تعذر ذلك ترفع الاختلافات للسيد والي جهة بني ملال –خنيفرة وعامل إقليم بني ملال من اجل البث فيها.
- المادة الثالثة عشر: المصادقة:
- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فور التوقيع عليها من قبل أطراف الشراكة

توقيع رئيس جماعة بني ملال

السيـــد احمـــد بـــدرة

توقيع كاتب المجلـــس

السيـــد محمد شكيب

النـقطة السادســة

الدراسة والتصويت على تفويت القطعة الأرضية المكونة للوحدات التجارية لشارع الجيش الملكي للتجار المكترين للمحلات التجارية المشيدة عليها وفق الثمن الذي حددته اللجنة الإدارية للتقويم.

العـرض

في إطار إعداد ملف تفويت القطعة المكونة للوعاء العقاري للمحلات التجارية بشارع الجيش الملكي، عرضت القطعة الأرضية على أنظار اللجنة الإدارية للخبرة بتاريخ 2020/07/09 والتي حددث لها ثمن 4800،00 درهم للمتر المربع الواحد.

إلا أنه أثناء إعداد الملف التقني لمشروع المركب التجاري الكبير " MALL " على القطعة الأرضية المذكورة تبين أن المساحة الفعلية التي يحتلها المشروع تتجاوز بقليل المساحة المخصصة له مما ترتب عليه زيادة في المساحة موضوع التفويت حيث أصبحت تبلغ 8016 م^2 بدلا 7776 م^2.

ونظرا لأهمية المشروع المزمع إنشاؤه سواء على المستوى الاقتصادي او الاجتماعي أو الاشعاعي بالنسبة للمدينة كعاصمة للجهة و ما يترتب عن ذلك من رفع لمداخيل الجماعة، فإن مكتب المجلس يعرض عليكم هذه النقطة قصد التداول بشأنها و الموافقة على تفويت القطعة الأرضية المكونة للوعاء العقاري للوحدات التجارية لجمعية التجار "النهضة" قصد أنشاء مركب تجاري كبير عليها.

المناقشـــة

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

عرض النقطة على أسماع المجلس ثم أعطى بعدها الكلمة للسيد صالح بحري لتلاوة نص توصية لجنتي الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة و لجنة المرافق العمومية و الخدمات .

السيد صالح بحري رئيس لجنة المرافق العمومية و الخدمات :

عرض نص توصية اللجنتين و الذي جاء فيه : " بخصوص النقطة السادسة و المتعلقة بدراسة تفويت القطعة الأرضية المكونة للوحدات التجارية لشارع الجيش الملكي للتجار المكترين للمحلات التجارية المشيدة عليها وفق الثمن الذي حددته اللجنة الإدارية للتقويم توصي اللجنتان بالموافقة.

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

تساءل عن التغير الذي طرأ على مساحة القطعة كم كانت و ماذا أصبحت .

السيد صالح بحري رئيس لجنة المرافق العمومية و الخدمات :

في إطار جوابه على السيد الرئيس أوضح أن المساحة لم يطرأ عليها أي تغير حسب ما تم الاتفاق عليه باستثناء الفرق.

السيد رئيس المجلس الجماعي :

أوضح للمجلس أن المهندس المساح اخذ المساحة كما هي، لكن المهندس المكلف بانجاز المشروع قام بإدخال الممرات الخلفية المطلة على الضحى في الأرض وتم الانتباه إلى هذه المسالة عند وضع تصاميم المشروع حيث تمت مساءلته حول الممرات هل ستبقى ملك عمومي أم لا، لكن عند إدخالهم سيتم بيعهم للجمعية، حيث كانت المساحة المباعة والمتفق عليها في المرة الأولى تقدر ب 7776 م2 لتصبح 8016م2 وهذا هو التغير الحاصل لكن الثمن بقي كما هو، حيث تم الاتصال بالعدول الذي لم يطلب الكثير للقيام بعملية ضم هذا الفرق إلى مساحة البقعة الأم.

السيد صالح بحري :

أبدى ملاحظة مفادها احترام الجمعية للرصيف من جهة الضحى في انجاز المشروع .

السيد رئيس المجلس الجماعي :

في إطار جوابه على السيد صالح بحري أكد على احترام الرصيف من طرف الجمعية من جهة الضحى.

السيد أمين العصبي رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب :

أوضح للمجلس انه من بين الملاحظات التي أثيرت خلال مناقشة تصميم التهيئة هو مسالة السقيفات التي يجب الحفاظ عليها على طول شارع الجيش الملكي إلى حدود حي المسيرة وهذا ما يجب على الجمعية أخذه بعين الاعتبار خلال انجاز المشروع.

السيد الصالح الكونتي :

طلب من المجلس التسريع بعملية تفويت المحلات التجارية، لأنه تم احتساب ثمنها كموارد مالية للجماعة، إذ أكد على التسريع خلال عهد المجلس الحالي لان التجار مستعدون لإنهاء هذه العملية.

السيد محمد الصواف :

تساءل حول الحلول الممكنة لحل إشكال المكترين، إذ هناك منهم من اكترى وباع نصف محله منذ سنين، فما هي الكيفية لحل هذه الإشكالات.

السيد جمال وزين :

تساءل عن مآل الاكرية و هل من جديد و هل الأمور أخذت اتجاهها الصحيح أم أن هناك مشاكل، أم هناك وضعية خاصة.

السيد رئيس جماعة بني ملال :

المسالة المطروحة بالدورة و هي تعديل المساحة وليست السقيفات لأنه قد تم إدخالهم منذ البداية لكن الأمر يتعلق بممرات منعرجة وراء الوحدات التجارية والتي هي عبارة عن مداخل والتي لم يتم احتسابها بالبقعة أول الأمر على أساس البناء في البناية كما هي حاليا، لكن عند انجاز المهندس للتصميم تبين انه ادخل هذه الممرات مراعيا التصفيف، هنا طلب منه التصميم الطوبوغرافي حيث تبينت المساحة أنها وصلت إلى 8016 م2 لأنهم كجمعية للتجار عملوا على إدماج الكل والاعتماد على المجموع وسيعملون على القسمة حسب المتر المربع الذي يستغله لكل واحد منهم، فالحديث على الكلية التي بيعت لجمعية التجار بثمن قدره 4800.00 للمتر المربع.

بعد تأكده من اتضاح النقطة عرضها على أنظار المجلس من اجل التصويت عليها،

حيث أجريت هذه العملية والتي أسفرت على النتيجة التالية :

* عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : (26) ستة وعشرون عضوا.

بيـــان التصويـــت

الموافقون	الرافضون	الممتنعون
احمد بدرة – احمد العرش - عبد الواحد العسري - محمد العجلاوي – علي بوقدير- أمينة النماوي – سعاد أعزيـــز – أمين العصبـي– الصالح الكونتيتي - حميد طارق- فاطمة الزهـراء القصري - لحسن بو الكرش – سعاد البطـــال – المصطفى جغمان - عبد الله بن بها - المصطفى النـو – محمـد الصواف - لحسن كدام - جمال وزين - عباس شبوبي - محمد الرافع — عبد الحق المغـراوي - فاطمة الزهراء نقاش - محمد شكيب – ابراهيم بلمـان و صالح بحري.	لا احـد (00)	لا احـــد(00)

ملحوظـــة :

أثناء عملية التصويت كان السادة :

حميد ابراهيمي - محمد لبرديغاري - البشير عياش - عبد الصادق لمعنكد- الحسين الحنصالي - عبد الرحيم بحياوي - دحان بودحين- عبد الكبير لعيشي و محمد حلحال خارج القاعة .

على اثر هذه النتيجة اصدر المجلس المقرر التالي :

87

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــة
ولاية جهة بني ملال خنيفـرة
جماعة بني ملال
مصلحة كتابة المجلـس

مقـــرر رقـــم : 210

بتاريـخ : 2021/02/08

الدراسة والتصويت على تفويت القطعة الأرضية المكونة للوحدات التجارية لشارع الجيش الملكي للتجار المكترين للمحلات التجارية المشيدة عليها وفق الثمن الذي حددته اللجنة الإدارية للتقويم.

- ✓ إن مجلس جماعة بني ملال المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبرايـر 2021" الجلسة العلنية الأولى " المنعقدة بتاريخ 2021/02/04.
- ✓ طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم : 85-15-1 بتاريخ : 20 رمضان 1436 هـ الموافق ل : 07 يوليوز 2015 وخاصة المواد 33- 43-47 و 92 ،

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تفويت القطعة الأرضية المكونـة للوحدات التجارية لشارع الجيش الملكي للتجار المكترين للمحلات التجارية المشيدة عليها وفق الثمن الذي حددته اللجنة الإدارية للتقويم.

وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني،

- ✓ وحيث أن عملية التصويت أسفرت عما يلي :

❖ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت: (26) ستة وعشرون عضوا.

عدد الأعضاء الموافقين : " الإجماع " وهم السادة : احمد بدرة – احمد العرش - عبد الواحد العسري - محمد العجلاوي – علي بوقدير- أمينة النماوي – سعاد أعزيـز – أميـن العصبـي – الصالح الكونتيـي - حميد طارق- فاطمة الزهـراء القصري - لحسن بو الكرش سعاد البطـال – المصطفى جغمان - عبـد الله بن بها - المصطفى النو – محمد الصـواف - لحسن كدام - جمال وزين - عباس شبوبي - محمد الرافع – عبد الحق المغـراوي - فاطمة الزهراء نقاش - محمد شكيب – ابراهيم بلمـان و صالح بحري.

❖ عدد الأعضاء الرافضين : لا أحد (00)

❖ عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد (00)

يقــرر ما يلـي

وافق المجلس الجماعي لمدينة بني ملال بالتصويت العلني بإجماع اعضائه الحاضرين على تفويت القطعة الارضية المكونة للوحدات التجارية لشارع الجيش الملكي للتجار المكترين للمحلات التجارية المشيدة عليها وفق الثمن الذي حددته اللجنة الادارية للتقويم وفق المعطيات المفصلة في الجدول اسفله :

الموقع	المرجع العقاري	المساحة الاجمالية	الثمن الفردي	الثمن الاجمالي
الوحدات التجارية لشارع الجيش الملكي	ملك غير محفظ	8016 م^2	4800,00 درهم	38.476.800,00 درهم

توقيع رئيس جماعة بني ملال

السيد احمد بدرة

توقيع كاتب المجلس

السيد محمد شكيب

النقطــة الثامنــة

إعادة الدراسة و التصويت على دفتر التحملات الخاص بإيجار

مرافق السوق الأسبوعي لمدينة بني ملال

برسم سنة 2021.

العـــرض

طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات المحلية 14-113 ، خاصة المادة 92 منه، تعرض على أنظار مجلسكم الموقر النقطة المتعلقة بالدراسة و التصويت على دفتر التحملات الخاص بإيجار مرافق السوق الأسبوعي لمدينة بني ملال لسنة 2021 و التي سبق لمجلسكم الموقر أن صادق عليها خلال دورته العادية لشهر أكتوبر2020 ،و ذلك بعد إدخال بعض التعديلات على كناش التحملات السابق و إضافة الفصول المتضمنة للجزاءات المرتبطة بمخالفة المستأجر لأحد مقتضياته.

و قد تداولت هذه النقطة لجنة المرافق العمومية و الخدمات و لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة بتاريخ 26 يناير 2021، في إطار الإعداد لأشغال الدورة العادية لشهر فبراير 2021 ، و أوصت بخصوصها بالموافقة .

وللمزيد من التوضيح أعطي الكلمة للسيد رئيس اللجنة لقراءة التوصية.

المناقشـــة

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

عرض النقطة على أسماع أعضاء المجلس ثم أعطى بعدها الكلمة للسيد صالح بحري رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات لتلاوة توصية اللجنة :

السيد صالح بحري رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات :

عرض نص توصية لجنة المرافق العمومية والخدمات والذي جاء فيه : " بخصوص النقطة الثامنة و المتعلقة بإعادة الدراسة و التصويت على دفتر التحملات الخاص بإيجار مرافق السوق الأسبوعي لمدينة بني ملال برسم سنة 2021، توصي اللجنتان بتخصيص ممرين احدهما في اتجاه سوق الجملة للخضر و الفواكه و آخر في اتجاه السوق الأسبوعي مع إيفاد أعوان يوم الثلاثاء لتنظيم عملية ولوج السوق، كما توصي اللجنتان بالموافقة على دفتر التحملات .

ثم أضاف أن هذه النقطة قد صادق عليها المجلس خلال شهر أكتوبر من السنة الماضية وتمت إعادة دراستها لان مرافق السوق الأسبوعي سيتم إيجارها لمدة تسعة أشهر فقط، حيث حذفت ثلاثة أشهر .

كما أثار انتباه المجلس أن الشخص المكترى للسوق الأسبوعي حاليا يقوم بالاستخلاص من رواد سوق الجملة للخضر و الفواكه ويعترضطريقهم عند مدخل السوق، في حين أن هناك شخص آخر يستخلص من رواد سوق الجملة للخضر و الفواكه مرة ثانية لفك هذا الإشكال أوصت اللجنة بتخصيص ممرين، الأول في اتجاه سوق الجلة للخضر الفواكه و آخر في اتجاه السوق الأسبوعي مع إيفاد أعوان يوم الثلاثاء لتنظيم عملية ولوج السوق .

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح بدوره أن كراء السوق الأسبوعي سيكون لمدة تسعة أشهر فقط عن سنة 2021 و كذلك الشأن بالنسبة لمحطات وقوف السيارات و الشاحنات و بهذا ستكون سنة 2021 صعبة من الناحية المالية. كما اخبر المجلس أن هذه السنة رغم المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف مصلحة الموارد المالية فان الميزانية تعيش في عجز بمبلـــغ

1 مليار و (400) أربعمائة مليون أي 14 مليون درهم، و لحد الساعة فالسيد رشيد زاكي و القابض البلدي يشتغلون من اجل حصر الميزانية، كما انه بين السنة الماضية و السنة الحالية تم تخفيض هذا العجز بمبلغ(8) ثمانية ملايين درهم، حيث انه كان يقدر بمبلـــغ (22) اثنان و عشرون مليون درهم، و ما سيساعده على التخفيف من هذا العجز هو مصادقة المجلس على تعديل القرار الجبائي الذي سيخفف من وطأ جائحة كوفيد 19 على ميزانية الجماعة الشيء الذي يشمل سائر ميزانيات الجماعات بالمغرب ككل وبالتالي الميزانية العامة للدولة التي نقصت بها الضريبة على الدخل(TVA) بمبلغ 8 ./.

على عكس ميزانية الجماعة التي نقصت بمبلغ 5./.، إذ أن هناك مشاكل مما يستدعي نهج سياسة التقشف.

السيد الصالح الكونتي :

أوضح للمجلس انه بدفتر التحملات تم التنصيص على دفع مبلغ واجبات الإيجار دفعة واحدة داخل آجال 15 يوم من تاريخ تبليغه بنيل الصفقة دون تأخير (الفصل6 و الفصل8)

السيد محمد لبرداغازي :

طلب من المجلس إضافة فصل بدفتر التحملات ينص على إحداث لجنة التتبع كما هو معمول به بسائر دفاتر التحملات.

كما أن واجبات الوقوف بالسوق جد مرتفعة حيث يدفع أصحاب السيارات الصغيرة مبلغ 5 دراهم والكبيرة 10 دراهم.

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

في إطار جوابه على مداخلة السيد محمد لبرداغازي أوضح أن هذه اللجنة قد تم التنصيص عليها بدفتر التحملات (الفصل 19)

أما فيما يتعلق بغلاء واجبات الوقوف، فقد أكد سيادته بحدوث ذلك لكن مصلحة الجبايات قد تداركت الموقف وحدت من هذه التجاوزات سواء على مستوى السوق أو

محطات الوقوف، حيث طلب من رئيس المصلحة السيد رضوان القويي إدخال الدعائر في حالة ضبط أية مخالفة لدفتر التحملات.

السيد رضوان القويي رئيس مصلحة الموارد المالية :

أوضح للمجلس انه في حالة عدم التزام ناقل الصفقة بمقتضيات دفتر التحملات فانه سيعاقب بغرامات حسب الحالة التي ضبط عليها، وهذا ما تم التنصيص عليه في الفصل 23 من كناش التحملات.

السيد رئيس جماعة بني ملال :

عرض نص الفصل (23) الثالث والعشرون من دفتر التحملات والذي جاء فيه : " في حالة عدم التزام ناقل الصفقة بمقتضيات بنود دفتر التحملات، وعدم امتثاله لملاحظات لجنة المراقبة والتتبع وعلى أساس المحضر المحرر من طرفها بخصـــــوص المخالفات المعاينة، يعاقب بغرامة قدرها ألف درهم عند خرقه لأحد بنود كناش التحملات والعقد، وتضاعف الغرامة المترتبة عن المخالفة في حالة تكرارها.

السيد محمد لبرياغازي :

طلب من الرئيس تفعيل هذا الفصل، كما طالب بإحداث هذه اللجنة بدفتر تحملات وقوف الدراجات والسيارات والشاحنات التي تغيب عنه.

السيد رئيس جماعة بني ملال :

أجاب بقبول إحداث هذه اللجنة والتنصيص عليها بدفتر تحملات وقوف الدراجات والسيارات والشاحنات.

السيد صالح بحري :

أوضح للمجلس أن الجماعة تتوفر على مصلحة الشرطة الإدارية التي تلعب دور المراقبة والتتبع وما يخص هنا سوى تفعيل هذا الدور بالسوق الأسبوعي وغيره من المرافق التي تستدعي ذلك.

السيد رئيس جماعة بني ملال :

بعد تأكده من استيفاء النقطة لجميع النقاشات والملاحظات طرحها على أنظار المجلس للتصويت عليها.

حيث أجريت هذه العملية التي أسفرت على النتيجة التالية :

بيـــان التصويـــت

* عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : (27) سبعة وعشرون عضوا.

الموافقون	الرافضون	الممتنعون
احمد بدرة – احمد العرش - عبد الواحد العسري - محمد العجلاوي – علي بوقدير- أمينة النماوي – سعاد أعزيـــز – أمين العصبـي– الصالح الكونتبـي - حميد طارق- فاطمة الزهـراء القصري - لحسن بو الكرش – سعاد البطـــال - عبـد الله بن بها - المصطفى النو – محمد الصـواف - لحسن كدام - عبد الكبير لعيشي- جمال وزين - عباس شبوبي - محمد الرافع – عبد الحق المغراوي - فاطمة الزهراء نقاش - محمد شكيب – ابراهيم بلمـان - محمد لبرداغـــــازي - و صالح بحري.	لا احـد (00)	لا احـــد(00)

ملحوظـــة :

أثناء عملية التصويت كان السادة :

حميد إبراهيمي - البشير عياش - عبد الصادق لمعنكد- الحسين الحنصالي - عبد الرحيم بحياوي - دحان بودحين - المصطفى جغمان - و محمد حلحال خارج القاعة .

على اثر هذه النتيجة اصدر المجلس المقرر التالي :

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــة
ولاية جهة بني ملال خنيفـرة
جماعة بني ملال
مصلحة كتابة المجلـس

مقـــرر رقـــم : 211

بتاريـخ : 2021/02/08

إعادة الدراسة و التصويت على دفتر التحملات الخاص بإيجار
مرافق السوق الأسبوعي لمدينة بني ملال
برسم سنة 2021.

- ✓ إن مجلس جماعة بني ملال المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبرايـر 2021" الجلسة العلنية الثانية " المنعقدة بتاريخ 2021/02/08.
- ✓ طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم : 85-15-1 بتاريخ : 20 رمضان 1436 هـ الموافق ل : 07 يوليوز 2015 وخاصة المواد 33- 43-47 و 92 ،

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بإعادة الدراسة و التصويت على دفتر التحملات الخاص بإيجار مرافق السوق الأسبوعي لمدينة بني ملال برسم سنة 2021.
وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني،

- ✓ وحيث أن عملية التصويت أسفرت عما يلي :

❖ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت: (27) عضوا سبعة وعشرون عضوا.

عدد الأعضاء الموافقين : " الإجماع " وهم السادة : احمد بدرة – احمد العرش - عبد الواحد العسري - محمد العجلاوي – علي بوقدير- أمينة النماوي – سعاد أعزيـز – أميـن العصبـي– الصالح الكونتيتـي - حميد طارق- فاطمة الزهـراء القصري - لحسن بو الكرش – سعاد البطـال - عبـد الله بن بها - المصطفى النو – محمد الصواف - لحسن كـــدام - عبد الكبير لعيشي- جمال وزين - عباس شبوبي - محمد الرافع – عبد الحق المغراوي - فاطمة الزهراء نقاش - محمد شكيب – ابراهيم بلمـان – محمد لبرياغازي و صالح بحري.

عدد الأعضاء الرافضين : لا أحد (00)

❖ عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد (00)

يقـرر ما يلـي

وافق المجلس الجماعي لمدينة بني ملال بالتصويت العلني بإجماع أعضائه الحاضرين على إعادة الدراسة و التصويت على دفتر التحملات الخاص بإيجار مرافق السوق الأسبوعي لمدينة بني ملال برسم سنة 2021، وذلك وفق ما يلي :

المملكـة المغربية
وزارة الداخليـــة
جهة بني ملال خنيفرة
إقليم بني ملال
جماعة بني ملال

كناش التحملات الخاص بإيجار مرافق

السوق الأسبوعي لمدينة بني ملال لسنة 2021

الباب الأول

مقتضيـــات عامـــة

❖ بمقتضى الظهير الشريف الصادر بتاريخ 30 نونبر 1921 المتعلق بالإستغلال المؤقت للملك العمومي كما وقع تغييره وتتميمه.

❖ بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

❖ بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.20.91 بتاريخ 16 جمادى الأولى 1442 الموافق (31 ديسمبر 2020) بتنفيذ القانون رقم 07.20 بتغيير و تتميم القانون 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية.

❖ بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.07.209 الصادر في 16 من ذي الحجة 1428 (27 دجنبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق و المساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية.

❖ بناء على المرسوم رقم451-17-01 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 الموافق 23 نونبر 2017 بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات المحلية ومؤسسات التعاون بين الجماعات.

❖ بناء على المرسوم رقم 441-09-2 الصادر في 17 من محرم 1431 (03 يناير 2010) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات المحلية و مجموعاتها. بناء على المرسوم رقم 349-12-2 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية.

❖ بناء على القرار الجبائي المستمر رقم 14 بتاريخ 27 يناير 2021 المحدد لنسب وأسعار الرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة بني ملال.

<u>الفصل الأول:</u> إن مرافق السوق الأسبوعي للجماعة والمحددة بالحصص الآتي ذكرها:

<u>الحصة الأولى وتضم:</u>

- واجب الدخول إلى السوق الأسبوعي للبهائم الواقع على الطريق الوطنية رقم 11 الرابطة بين الفقيه بن صالح وطريق مراكش (البقر – الغنم – الدواب) بما فيها رحبة الغنم خلال مناسبة عيد الأضحى المبارك بالسوق الأسبوعي.

- واجب تسجيل بيع البهائم بالسوق الأسبوعي المذكور اعلاه.

- واجبات الوقوف وواجبات الدخول المختلفة إلى السوق الأسبوعي المذكور اعلاه بما في ذلك الدخول إلى سوق الدواجن وسوق الجلود (وسوق الصبار، بالسوق الأسبوعي)

- الموازن العمومية بسوق برا (ميزان الحبوب، ميزان وزن الفواكه الجافة، ميزان وزن الصوف)

- الإسطبل البلدي بالسوق الأسبوعي المذكور أعلاه.

<u>الحصة الثانية وتضم:</u>

- واجب تسجيل الدراجات النارية والعادية.

هذه المرافق الواقعة بالسوق الأسبوعي والمدينة، سيتم إيجارها عن طريق تقديم طلبات عروض مفتوحة طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 349-12-2 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية، والقانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

<u>الفصل الثاني :</u> ينشر الإعلان عن طلب العروض المفتوح في لغة نشر الجريدة على الأقل في جريدتين وطنيتين توزعان على الصعيد الوطني، احداهما باللغة العربية والأخرى بلغة أجنبية وفي بوابة صفقات الدولة، وذلك قبل التاريخ المحدد لاستلام العروض بواحد وعشرون يوما كاملة على الأقل، ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ نشر الإعلان في ثاني جريدة من الجرائد المذكورة.

شروط المشاركة

الفصل الثاني:

يسمح بالمشاركة في هذه المنافسة للأشخاص المعروفين بكفاءتهم والذين لا يوجدون في حالة نزاع مع الجماعة بسبب استغلالهم أو بمناسبة كرائهم السابق لملك جماعي، ويتعين على كل شخص يرغب في المشاركة أن يوجه طلب الترشيح مختوما و مرفقا بالوثائق المطلوبة والمذكورة أسفله إلى السيد رئيس

المجلس الجماعي لمدينة بني ملال عن طريق البريد المضمون، أو إيداعها مباشرة لدى مصلحة الصفقات بجماعة بني ملال مقابل وصل استلام، أو تسليمها مباشرة لرئيس اللجنة المكلفة بفتح الاظرفة قبل بداية الجلسة، أو وضعه الكترونيا ببوابة الصفقات العمومية www.marchéspublics.gov.ma.

1) الملف الإداري والتقني ويضم ما يلي :

أ – تصريح بالشرف يبين الاسم الشخصي والعائلي للمتنافس وصفته ومحل سكناه، كما يبين أيضا رقم القيد في السجل التجاري ورقم الضريبة المهنية ورقم حسابه الجاري البريدي أو البنكي أو بالخزينة العامة وكل معلومات إضافية تقتضي الظروف المحلية توفرها.

ب- شهادة مسلمة منذ اقل من سنة من طرف القابض في محل فرض الضريبة تثبت بان المتنافس يوجد في وضعية جبائية قانونية أو عند عدم الأداء بأنه قدم الضمانات المقررة، ويتعين أن تبين هذه الشهادة نوع النشاط الذي بمقتضاه تم فرض الضريبة على المتنافس.

ج- وصل الضمانة المؤقتة أو الشهادة البنكية التي تقوم مقامه بالمبلغ المحدد من طرف الجماعة بالإعلان عن طلب العروض.

د- مذكرة تبين الوسائل البشرية والتقنية التي يلتزم المتعهد تخصيصها بالمرفق المراد تأجيره.

هـ- شهادة مسلمة منذ اقل من سنة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تثبت بان المتنافس يوجد في وضعية قانونية اتجاه هذه المؤسسة.

و- نسخة من دفتر التحملات ونظام الاستشارة مصادق عليهما.

ز- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها.

2) الملف المالي: ويتضمن العرض المالي

أ- عقد التزام والذي يلتزم بموجبه المتنافس كراء الحصة أو الحصص المذكورة طبقا لمقتضيات كناش التحملات مقابل الثمن الذي وضعه بنفسه.

ب: جدول الأثمان للحصة أو الحصص المراد كراؤها.

ويجب كتابة المبالغ المذكورة بالأرقام وحروف.

يوضع الملف الإداري والتقني في ظرف مختوم يحمل البيانات التالية:

- اسم وعنوان المتنافس
- المرافق المراد كرائها.
- تاريخ وساعة فتح الاظرفة
- إشارة " الملف الإداري والتقني "

كما يجب وضع الملف المالي أيضا في ظرف مختوم يحمل إضافة الى البيانات السالفة إشارة

" العرض المالي ".

وتجمع هذه الاظرفة داخل ظرف كبير مختوم يحمل البيانات التالية:

- اسم وعنوان المتنافس
- المرافق المراد كراؤها.
- تاريخ وساعة فتح الاظرفة
- إشارة " الملفين الإداري والتقني " و " المالي "

الفصل الثالث: لا يتم الاحتفاض بكل تعهد لا يستوفي شروط نظام الاستشارة.

الفصل الرابع: تجتمع لجنة إدارية قبل موعد تاريخ عملية فتح الاظرفة من اجل تقييم موضوعي للسومة الكرائية للمرافق المراد إيجارها وينجز محضر خاص بذلك.

الفصل الخامس: يجب على كل متعهد أن يطلع على المرفق المزمع إيجاره ليتعرف عليه معرفة دقيقة، قبل المشاركة في طلب العروض ولا يجوز له المطالبة بأي تخفيض بعدما تصبح النتيجة نهائية بدعوى عدم معرفته للمرفق المؤجر بالسوق الأسبوعي المتواجد بمحاذاة الطريق الوطنية رقم 11 الرابطة بين الفقيه بن صالح وطريق مراكش.

الفصل السادس: بعدما تصبح النتيجة نهائية يجب على المتعهد الذي تم اختياره أداء مبلغ الكراء دفعة واحدة.

الفصل السابع: لا يجوز المطالبة باسترجاع الضمانات المؤقتة إلا بعد انتهاء مدة الكراء.

الفصل الثامن: تبتدئ مدة الإيجار من تاريخ الأمر بالاستغلال المسلم من طرف رئيس الجماعة و تنتهي في 31 دجنبر 2021 وهي غير قابلة للتجديد.

الفصل التاسع: تؤدى واجبات الإيجار دفعة واحدة داخل آجال 15 يوما من تاريخ تبليغه بنيل الصفقة دون أي تأخير، وفي حالة تقاعس المتعهد عن أداء الواجبات في الأجل القانوني المحدد أعلاه، يجوز للجماعة أن تفسخ العقدة مع إمكانية مطالبة المتعهد بالتعويض عن الأضرار التي قد تنتج عن تقاعسه في أداء واجباته، كما تتدخل الجماعة فورا عن طريق وكالة المداخيل لجباية الحقوق والواجبات المستحقة للمرافق المذكورة دون سابق اعلان إلى غاية إجراء طلب عروض مفتوح جديد لإيجار هذه المرافق.

الفصل العاشر: يمنع على المتعهد في أي حال من الأحوال أن يتنازل للغير عن المرفق الذي استأجره كما لا يجوز له أن يدخل عليه أية إصلاحات أو تغييرات إلا بالموافقة الكتابية لرئيس المجلس الجماعي.

الفصل الحادي عشر: إن جميع البنايات المقامة والتغييرات و الإصلاحات التي أدخلت على الملك تبقى بعد نهاية مدة الإيجار لفائدة الجماعة دون أي تعويض للمتعهد.

الباب الثاني

استخلاص الحقوق والواجبات

الفصل الثاني عشر: يجب على المتعهد إعداد وطبع تذاكير على نفقته الخاصة وباسمه قصد استعمالها وجوبا في تحصيل الحقوق والواجبات على ان تتضمن اساسا المعلومات التالية :

- الجماعة الحضرية لمدينة بني ملال
- صفة المكتري.
- التسعرة المحددة بالقرار الجبائي
- الرقم التسلسلي وتاريخ التذكرة.
- نوع الحصة

الفصل الثالث عشر: يجب أن يستخدم المتعهد من اجل تحصيل الحقوق والواجبات عددا من الأعوان البالغين السن القانوني تحت مسؤوليته الشخصية ويخصص لهم لباسا متميزا و شارات خاصة تتضمن

صورة شمسية والاسم العائلي والشخصي ورقم بطاقة التعريف الوطنية، و بصفة عامة احترام المقتضيات القانونية الواردة في مدونة الشغل المشار إليها في هذا المجال.

و يتعين عليه توجيه لائحة بأسماء المستخدمين العاملين بالمحطات المستغلة من طرفه مع أرقام بطاقاتهم وكل المعلومات المتعلقة بهم وذلك داخل أجل عشرة أيام من استلامه الأمر بالخدمة ويحق للجماعة الاعتراض على أي واحد منهم.

كما يجب عليه إعلام الجماعة بكل تغيير يطرأ على هذه اللائحة.

الفصل الرابع عشر: يجب على المتعهد احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل في ميدان تحصيل الرسوم والحقوق والواجبات المحددة بالقرار الجبائي وذلك كما يلي:

واجبات أسواق البهائم (40.10.20/22)

- البقر عن كل رأس.	30.00 درهم.
- الابل عن كل رأس.	30.00 درهم.
- الخيل و البغال عن كل رأس.	20.00 درهم.
- الحمير عن كل رأس.	10.00 درهم.
- الغنم والماعز عن كل رأس.	08.00 درهم.

واجبات الدخول أو الوقوف بالأسواق و أماكن البيع العامة (40.10.20/23)

سوق الخضر بالتقسيط:	
كيس مملوء بالخضر.	1.50 درهم.
شواري مملوء بالخضر.	1.50 درهم.
صندوق او سلة مملوءة بالخضر.	0.50 درهم.
سوق الفواكه الجافة:	
اللوز كاوكاو و الجوز.	0.30 درهم/للكلغ.
فواكه اخرى جافة.	0.10 درهم/للكلغ
الحنـــــــــة.	0.10 درهم/للكلغ
سوق الحبـــوب:	

القمح للقنطار أو جزء منه	3.00 درهم.
الشعير للقنطـــــــار.	1.50 درهم.
الـذرة للقنطـــــــار.	2.00 درهم.
الجلجلان للقنطـــــــار.	20.00 درهم.
القطنيـــــات:	
العدس اللوبية و الحمص للقنـطار أو جزء منه.	5.00 درهم.
الفول و الجلبانة للقنـطار أو جزء منه.	3.00 درهم.
الدهنيـــــات:	
السمن و العسل للكلغ.	0.50 درهم.
الزيـت للـتـر.	0.20 درهم.
الحيـوانـــات:	
الخيل و البغال للرأس.	2.00 درهم.
الحمير للرأس.	1.00 درهم.
الدواجـــــن:	
الدجاج و القنية للواحدة.	0.50 درهم.
الديك الرومي و الاوز للواحدة.	1.50 درهم.
الحمام للواحـــــــدة.	0.20 درهم.
البيض للدزينـــــــة.	0.60 درهم.
الجـلـــــود:	
جلود الغنم للواحـدة.	1.00 درهم.
جلود الماعز للواحدة.	0.50 درهم.
جلود البقر للواحـدة.	3.00 درهم.
حاجيات أخرى متنوعة:	
حصير الدوم للواحـــــدة.	2.00 درهم.
حصير (التسريح).	0.50 درهم.
زرابي مختلفة للواحـــــدة.	6.00 درهم.

جزة من الصوف للواحـــــدة.	0.50 درهم.
الصوف المغزول للكلغ.	0.50 درهم.
الفحم للقنطار أو جزء منه.	1.00 درهم.
خشب التدفئة للقنطار أو جزء منه.	0.50 درهم.
خشب النجارة للحمولـــــــــة.	50.00 درهم.
الخزف و الفخار للحمولـــــــة.	30.00 درهم.
الكفاف و السال للواحـــــدة.	0.10 درهم.
الكناسات للواحـــــدة.	0.05 درهم.
الشاحنات و السيارات و العربات المحملة بالسلع :	
الشاحنات للواحـــــــــدة.	5.00 درهم.
السيارات و البيكـــــــاب.	5.00 درهم.
عربة جر ذات أربع عجلات.	3.00 درهم.
عربة جر ذات عجلتيـــــن.	2.00 درهم
عربات يدويـــــــــــة.	1.00 درهم.
الشاحنات و السيارات و العربات الفارغـــة:	
الشاحنـــــــــــات.	3.00 درهم.
الجـــــــــــرارات.	3.00 درهم.
البيـــــكوبـــــــــات.	2.00 درهم.
السيـــــــــارات الصغيرة.	1.50 درهم.
عربة جر ذات عجلتيـــــن.	1.00 درهم.
عربة جر ذات أربع عجلات.	1.50 درهم.
عربات يدويـــــــــــة.	0.50 درهم.

واجبات الوقوف (40.10.20/23)

بائعوا الخضر و الفواكه الطرية	0.25 درهم للمتر المربع.
بائعوا الأثواب و الملابس و الأحذية و الأثاث المنزلية و المواد الغذائية و الفواكه الجافة بالتقسيط و باقي العارضين بالسوق	0.30 درهم للمتر المربع.
بائعوا المجوهرات	3.00 درهم للمتر المربع.
بائعوا اللحم عن كل بسط	5.00 دراهم.
بائعوا السقوط عن كل بسط	2.50 دراهم.

منتوج الموازين العمومية و حقوق الوزن و الكيل (40.10.30/42)

<u>ميزان وزن الفواكه الجافة:</u>	
الكركاع اللوز الحناء كاوكاو.	0.10 درهم/للكلغ.
الفواكه الجافة الأخرى.	0.05 درهم/للكلغ
<u>ميزان وزن الصوف:</u>	
الصوف المغزول.	0.20 درهم/للكلغ.
الـــــــــدرة.	0.30 درهم للواحدة.
<u>ميزان وزن الحبوب:</u>	
القنطار من الحبوب	2.00 درهم
العبرة من الحبوب	0.40 درهم
القنطار من الجلجلان	5.00 درهم

تسجيل بيع البهائم (10.20.30/32

يعتبر تسجيل بيوعات البهائم اختياريا ولا تسلم الصكوك المتعلقة بالبيع إلا عند طلبها من طرف المشتري مع التزام ناقل الصفقة بعدم الإجبار على التسجيل.

يؤدى عن تسجيل بيع البهائم الواجبات التالية:

نوع البهائم	المبلغ عن كل رأس
- البقر و الخيل و البغال و الإبل.	10.00 درهم
- الحمير.	05.00 درهم
- الغنم و الماعز.	01.00 درهم

تسجيل بيع الدراجات النارية و العادية (10.20.30/32)

إن تسجيل بيع الدراجات النارية والعادية بالمكان المخصص لها تؤدى عنه واجبات بالسوق الأسبوعي الجديد يوم انعقاده محددة كما يلي:

- الدراجات النارية للواحدة.	100.00 درهم.
- الدراجات العادية للواحدة.	50.00 درهم.

محلات أخرى(40.10.20/31)

الإسطبل البلدي:

- الخيل والبغال	1.90 درهم
- الحمير	1.70 درهم

الباب الثالث

مقتضيات مختلفة

الفصل الخامس عشر: لا تصبح عملية الإيجار نهائية ونافذة المفعول إلا بعد توقيع محضر فتح الأظرفة و إبرام عقد الإيجار بين الطرفين، و يحرر عقد الكراء بين المستغل ورئيس الجماعة .

الفصل السادس عشر: تؤدى صوائر التسجيل والتنبر والضرائب المترتبة عن العقدة من طرف المتعهد.

الفصل السابع عشر: لا يمكن للمستغل أن يطالب بأي تخفيض للواجبات المستحقة عن الكراء أو الإعفاء منها كيفما كانت الأسباب أو الظروف الداعية إلى ذلك.

الفصل الثامن عشر: في حالة تخلي صاحب الصفقة لسبب من الأسباب عن استغلال المرفق المأجور لا يحق له المطالبة باسترجاع الضمانات أو واجب الإيجار .

الفصل التاسع عشر: تقوم لجنة من الشرطة الإدارية بتتبع تدبير المرفق من أجل الحرص على احترام مقتضيات كناش التحملات مع إنجاز تقارير في الموضوع و يمكن لهذه اللجنة القيام بزيارات و معاينات ميدانية بدون سابق إشعار و ذلك من أجل مراقبة تدبير المرفق و رصد المخالفات في هذا الشأن.

الفصل العشرون: يتعين على صاحب الصفقة أن يفسح المجال أمام جميع أجهزة المراقبة المؤهلة قانونيا لذلك للقيام بالمهام التفتيشية المنوطة بها كما يتعهد بتقديم جميع الوثائق والبيانات التي من شانها تسهيل مأمورية هذه الأجهزة.

الفصل الواحد و العشرون : يلتزم المكتري طيلة مدة العقد بكونه المسؤول عن الخسائر أو سرقة الأشياء أو الحوادث أو الأضرار المادية منها أو الجسيمة المباشرة الناجمة بمناسبة استغلاله للمرفق أو المرافق المكتراة أو تلك التي يكون فيها الأعوان العاملون معه سببا فيها.

لذا عليه القيام بتأمين مسؤوليته المدنية و مسؤولية العاملين معه و الانخراط لدى إحدى شركات التأمين المعترف بها.

الفصل الثاني و العشرون: يسهر صاحب الصفقة على نظافة المرفق المكترى من طرفه طيلة مدة الإيجار وذلك على نفقته وتحت مسؤوليته مرة كل أسبوع على الأقل.

الفصل الثالث و العشرون: في حالة عدم التزام نائل الصفقة بمقتضيات بنود دفتر التحملات، و عدم امتثاله لملاحظات لجنة المراقبة و التتبع وعلى أساس المحضر المحرر من طرفها بخصوص المخالفات المعاينة، يعاقب بغرامة قدرها ألف درهم عن خرقه لأحد بنود كناش التحملات و العقد ،و تضاعف الغرامة المترتبة عن المخالفة في حالة تكرارها.

الفصل الرابع والعشرون: تقوم الجماعة بفسخ العقد دون أي تعويض للمستغل وتتدخل الجماعة لمواصلة جباية الحقوق والواجبات في حالة الاستمرار المتعمد في خرق مقتضيات دفتر التحملات و شروط عقد الاستغلال، خاصة الإخلال بمقتضيات القرار الجبائي .

ويتم الفسخ بقرار من رئيس المجلس الجماعي،بعد إشعار كتابي للمستغل عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل بمحل المخابرة الذي أدلى به لمصالح الجماعة،وذلك في أجل لايتعدى ثمانية أيام ابتداء من تاريخ توصل المستغل بإشعار الفسخ.

وتجب الإشارة إلى أن رفض التوصل بالرسالة المضمونة لرئيس الجماعة أو عن طريق محامي الجماعة، يعد توصلا بحكم القانون .

و في حالة الفسخ يبقى مبلغ الضمان النهائي كسبا للجماعة دون أن يحق للمؤجر له أن يطالب بأي تعويض و تحل الجماعة محله في عملية الاستخلاص إلى حين اجراء طلب عروض جديد.

الفصل الخامس و العشرون: في حالة وفاة المؤجر له ، يمكن لذوي الحقوق الاستمرار في استغلال المرفق للمدة المتبقية في عقد الإيجار شريطة تعبيرهم عن هذه الرغبة بكتاب موجه إلى الجماعة مرفق برسم الاراثة و تعيينهم لمخاطب واحد عن طريق وكالة عدلية أو مصححة الامضاء.

الفصل السادس والعشرون: يتم البث في حالة حدوث نزاع بين الجماعة والمتعهد او صاحب الصفقة حول عدم تنفيذ احد بنود كناش التحملات يتحاكم الطرفان إلى السلطات الاقليمية المختصة، و تبقى المحكمة التابعة لنفوذ الجماعة هي صاحبة الاختصاص في حالة اللجوء الى القضاء.

توقيع رئيس جماعة بني ملال

السيـــد احمـــد بـــدرة

توقيع كاتب المجلس

السيـــد محمد شكيب

النقطـة التاسعـة

إعادة الدراسة و التصويت على دفتر التحملات الخاص بإيجار محطات

وقوف الدراجات و السيارات و الشاحنات لمدينة بني ملال

برسم سنة 2021.

العـرض

طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات المحلية 14-113 ، خاصة المادة 92 منه، تعرض على أنظار مجلسكم الموقر هذه النقطة المتعلقة بالدراسة و التصويت على كناش التحملات الخاص بإيجار محطات وقوف الدراجات والسيارات والشاحنات بمدينة بني ملال لسنة 2021، والتي سبق لمجلسكم الموقر أن صادق عليها خلال دورته العادية لشهر لسنة أكتوبر، و ذلك بعد إدخال بعض التعديلات على كناش التحملات السابق و إضافة الفصول المتضمنة للجزاءات المرتبطة بمخالفة المستأجر لأحد مقتضياته.

و قد تداولت هذه النقطة لجنة المرافق العمومية و الخدمات و لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة بتاريخ 26 يناير 2021، في إطار الإعداد لأشغال الدورة العادية لشهر فبراير 2021 ، و أوصت بخصوصها بالموافقة .

وللمزيد من التوضيح أعطي الكلمة للسيد رئيس اللجنة لقراءة التوصية.

المناقشـة

السيد رئيس جماعة بني ملال :

عرض نص النقطة على أسماع المجلس ثم أعطى بعدها الكلمة للسيد صالح بحري رئيس لجنة المرفق العمومية والخدمات لتلاوة توصية اللجنتين في الاجتماع المشترك.

السيد صالح بحري :

عرض نص توصية لجنتي الميزانية والشؤون المالية والبرمجة ولجنة المرافق العمومية والخدمات والذي جاء فيه : " بخصوص النقطة التاسعة و المتعلقة بإعادة الدراسة و التصويت على دفتر التحملات الخاص بإيجار محطات وقوف الدراجات و السيارات و الشاحنات لمدينة بني ملال برسم سنة 2021، توصي اللجنتان بالموافقة على دفتر التحملات مع الملاحظات التي أبدتها اللجنتان و التعديلات التي وضعتها بمشروع دفتر التحملات، و التي تخص شارع محمد الخامس التابع لمنطقة داي أن يصبح شقه في اتجاه مدينة مراكش تابع لمنطقة داي، وشقه في اتجاه مدينة فاس تابع لمنطقة عين اســـردون، و مراسلة وكيل الملك بخصوص ترامي بعض الغرباء على مواقف السيارات و وضع علامات دالة على مكان الوقوف قصد تبسيط عملية المعاينة للمكان، و التزام المستفيد بإشهار الأثمان على علامات الإشارة الموضوعة لهذا الغرض، وتكليف لجنة من مصلحة الشرطة الإدارية بالتتبع ورصد المخالفات.

السيد رئيس جماعة بني ملال :

أوضح للمجلس انه متفق مع اقتراح اللجنة الأخير بخصوص محطات الوقوف العشوائية والترامي عليها من طرف أشخاص يبتزون الناس أو يقومون بتخريب سياراتهم بتشريطها والاستخلاص منهم وسوء معاملتهم كما انه من الناحية القانونية فعلى صاحب الصفقة إلا يكتري لليوم ولأي شخص كيفما كان، بل يجب عليه استخدام عمال خاصين به و يوفر لهم الشروط القانونية من تأمين وضمان اجتماعي وغيره لتصبح كمقاولة حقيقية، إضافة إلى البدلة القانونية.

السيد صالح بحري :

أوضح للمجلس أن كل هذه الشروط مذكورة وينص عليها دفتر التحملات، بما في ذلك الورقة التعريفية التي يعلقها الحارس المكلف بالموقف تتضمن كل معلوماته الخاصة والصورة، كما تم اقتراح خلال أشغال اجتماع اللجنتين ان تعمل الجماعة على وضع لوحات تشير للموقف المؤدى عنه وتوضح الثمن والتوقيت من و الى .

السيد جمال وزين :

أعلن انه في إطار تطبيق القانون يجب إرسال دفتر التحملات إلى مفتشية الشغل لإعطائه مصداقية أخرى، حيث ستتم المتابعة من طرف مفتشي الشغل كما يجري العمل

بشركات الحدائق وغيرها التي تخضع لتفتيش المفتشية للعمال حول وضعيتهم الإدارية والمادية وبهذا سيكون المجلس دخل في اختصاص الجماعات المحلية والتنمية والتشغيل. كما ان هناك ملاحظة اخرى بخصوص كراء محطات الوقوف حيث أن كل المواقف مكتراة سواء المرخصة منها أو غيرها، كما انه يوافق رأي السيد محمد لبرديغازي في تفعيل دور لجنة المراقبة والتتبع، كما انه من واجب الشرطة الإدارية والقائمين على هذا القطاع القيام بهذا الدور لان هذا عمل يومي وان ما يتعرض له الموظف في هذا الإطار فهو قبيح، لهذا أعاد المطالبة بدفع دفتر التحملات لمفتشية الشغل التي سجد نفسها مجبرة على تطبيق القانون على ناقل الصفقة وبالتالي فعلى الجماعة القيام بإحصاء للمواقف المستوجب كراءها وضبطها لتتضح المكتراة عشوائيا أو المترامي عنها أو التي يتم كراؤها ثلاث أو رابع مرات وهذا ما يجب الانتباه إليه.

السيد امين العصبي :

أوضح للمجلس أن استغلال محطات الوقوف يعتبر واجهة المدينة كالحدائق وغيرها، لان قدوم السائح إلى المدينة ليزور عين اسردون أو القصر فيجد الذي يستخلص منه له ملف متسخ بسوابق عدلية فهذا إشكال إذ يجب على المكلفين بمحطات الوقوف خصوصا بهذه المناطق السالفة الذكر يجب ان يكون لهم منظر لانق، كما أشار الى اللوحات التي إذا لم يكن بالامكان وضعها بالأعمدة فيمكن وضع اللوحات المضيئة يحدد فيها الثمن والتوقيت من إلى لان بالقصر يتم الاستخلاص وعين اسردون كذلك في حين انهما حصة واحدة.

السيد محمد شكيب :

أثار انتباه المجلس إلى نقطة مهمة تتار خلال عدة جلسات ألا و هي جمالية المدينة إذ أن الحدائق قد هيئت و الطرقات إلا أن المواقف تسهر عليها فئة من دوي السوابق العدلية حيث المخدرات و جميع أنواع الأعمال الخارجة عن القانون و يبتزون الناس، لكن بمدينة اكادير فان صاحب الصفقة يعلق لوحة اشهارية يوضح فيها الثمن و التوقيت و يشار فيها إلى رقم أو رقمين للهاتف للاتصال في حالة وقوع مخالفة لدفتر التحملات او لموظفي للشرطة الإدارية و بذلك يكون صاحب الصفقة مرغما على تطبيقه، لذا يجب تعليق هواتف الشرطة الإدارية آو الرئيس أو احد نوابه بلافتات عند محطات الوقوف حتى يتم الاتصال بهم عند الحاجة في أربع مناطق رئيسية كمدخل عين اسردون شارع محمد الخامس،شارع الحسن الثاني و شارع 20 غشت و هذا ما يجب التأسيس له للقضاء على هذا النوع من الابتزاز .

السيد لحسن بو الكرش :

أوضح للمجلس انه فيما يخص تفعيل دور الشرطة الإدارية كما هو منصوص عليه بدفتر التحملات الخاص بالسوق الأسبوعي وما يجب التنصيص عليه بدفتر التحملات الخاص بمحطات وقوف السيارات و الشاحنات و الدراجات، و بالتالي تفعيلها لان هذا أمر للمتابعة، كما وافق رأي السيد أمين العصبي في كون الأشخاص الذين يشتغلون بالاستخلاص بمحطات الوقوف أن يكونوا من دوي السير الحسنة و حسن الخلق مع توفير شروط العمل،

و هذا كله يجب على المجلس أن يقوله و يطلبه من نائل الصفقة، كما تجب الإشارة إلى التوقيت بالمواقف حصة واحدة خلال 24 ساعة.

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

صرح للمجلس ان شخصه يؤكد و بأمانه ان جل المدن المغربية تعيش نفس الحالة و يمكن ملاحظة ان القيمين على الاستخلاص بالمواقف من دوي السوابق او عجزة او معاقين بسائر أرجاء المغرب بدون استثناء.

السيد ابراهيم بلمان :

أوضح للمجلس انه بخصوص هذه النقطة تمت الإشارة إلى العديد من النقط لإلزامية حمل شارة لاسم المستخدمين بالمواقف به طابع الشركة، و بالتالي تفعيل دور الشرطة الإدارية بالجماعة و بالتالي وضع حد للاستخلاص من الأزقة و المناطق الغير مدرجة بدفتر التحملات لان هذا ابتزاز للساكنة. إذ يجب تطبيق العقوبات الزجرية ضد نائل الصفقة في حالة عدم الاستجابة لهذه الشروط.

أما فيما يخص المواقف فيجب وضع لوحات اشهارية للمواقف المرخصة تفاديا للنزاع بين صاحب الصفقة و المواطنين ، لذا فعلى الجماعة بدل مجهود لتقنين قطاع محطات الوقوف و إعطائه دفعة جديدة .

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أعلن للمجلس أن الجماعة بصدد تنفيذ صفقة للتشوير بسائر الشوارع بأرجاء المدينة كما هو واضح للأعين، و أن هذا النوع من علامات التشوير لا وجود له بهذه الصفقة و انه يمكن إضافة ملحق للصفقة حسب رأي السيد مدير المصالح الجماعية الذي استشير بهذا الخصوص، و تتم إضافتهم .

السيد ابراهيم بلمان :

أضاف انه خلال انعقاد الجلسة السابقة فقد تمت إضافة بعض الشوارع التي تستدعي خلق محطات الوقوف بها و الاستخلاص منها .

السيد محمد الصواف:

أعلن في بداية تدخله أن دراسة دفتر تحملات إيجار محطات الوقود تعيد نفس الإشكال والهم وتتقاسم نفس المشاكل لكن الله غالب لان هذا حال جميع المجالس السابقة خلال انعقاد الدورات، فعلى سبيل المثال فأمام الجماعة ليس هناك موقف مؤدى عنه وهناك شخص يستخلص أمام أنظار الجميع، وهذا أحسن تعبير على ما تعيشه المدينة

السيد رئيس جماعة بني ملال.

في إطار رده على السيد محمد الصواف أكد سيادته انه تم إصدار قرار من مصلحة الشرطة الإدارية يمنع الوقوف أمام مقر الجماعة باستثناء الموظفين بالإدارة الجماعية، وتم وضع العلامات الخاصة بوقوف سيارات الرئيس والنواب وغيرهم، ورجال الأمن تم الضغط عليهم بالهاتف حالة مخالفة القرار، فيتم حجز سيارات الموظفين، وعند الاستفسار من رجال الأمن يؤكدون أنها لا تحمل حرف الجيم حيث اضطرت الرآسة إلى إخلاء الموقف الذي كان يركن به الأعضاء سياراتهم من الجهة الغربية للجماعة وتخصيصها لسيارة الرآسة تفاديا لكثرة الاتصال برجال الأمن إلى جانب سيارة الباشوية، حيث قام السائق بوضع السيارة بمكان آخر فوق الرصيف بعض الشيء فيقوم احد السادة الحقوقيين بأخذ صورة لها والاتصال برجال الأمن للاشتكاء من رئيس المجلس الجماعي الذي احدث مخالفة السير " وقوف معيب" حيث تم أداء الغرامة، لكن في الحقيقة هذه مخالفة في السير ويعاقب عليها القانون وبهذا تم التوقف عند هذا الحد، لكن يجب تعميمها على سائر المواطنين دون استثناء.

السيد باشا المدينة رئيس الدائرة الحضرية الأولى عين اسردون :

أوضح للمجلس أن الموقف أمام البلدية يطرح عدة مشاكل، مما يستدعي إيجاد حل مناسب، إذ كيف يعقل أن رئيس جماعة ونواب وموظفين وشخصه لا يجدون مكان لركن سيارتهم حتى أمام مكتبه، لذا وجد شخصه مضطرا إلى اللجوء إلى مكان آخر ، إذ أن هناك أصحاب الحال الذين يصورون السيارات ويرسلونهم عبر شبكة الواتساب مما يجدر رجال الأمن نفسهم مضطرين إلى القيام بالواجب والمسؤول لا يمكنه الامتناع عن الأداء لذا وجد الرئيس نفسه مجبرا على الأداء مما يستدعي إيجاد حل لهذا الإشكال في القريب العاجل.

حيث تم التفكير في استغلال الطريق المحيطة بمقر الجماعة مع صباغة الرصيف بالأبيض و الأحمر لكن دون جدوى، حيث تجد مواطن يركن سيارته ويتم مكالمة رجال الأمن الذين لا يحضرون حيث اقترح إغلاق الطريق من كل الاتجاهين بمنع المرور لاستغلالها من طرف السيد الرئيس والأعضاء، ، للقضاء على هذا الإشكال العويص.

السيد رئيس جماعة بني ملال.

صرح أمام المجلس والسيد الباشا أن هناك شخص أمام الجميع يستخلص من الموقف أمام الجماعة، على حد قول السيد محمد الصواف، حيث يتجرأ بعض الأحيان حتى علـــى الموظفين في الاستخلاص منهم، متضرعا بطلب الإعانة منهم.

السيد محمد شكيب :

أعلن للمجلس أن مقر الجماعة ككل يجب إعادة النظر فيه واستبداله لإيجاد مواقف تليق بمستوى المدينة لأنها لا تشرف.

السيد رئيس جماعة بني ملال.

صرح بموافقته ومشاطرة رأي السيد محمد شكيب في إيجاد مقر للجماعة يشرف المدينة ويستجيب لاحتياجات الجميع.

السيد محمد الصواف :

استهل تدخله بالقول بأن ما يحصل بالمواقف فهو موروث من المجالس السابقة، إذ أن هناك مشاكل كثيرة من بينها أن المواطن يؤدي واجب الوقوف دون الحصول على ورقة الأداء ، وعند الوقوف بمكان آخر فيطلب منه الأداء، بدريعة أن المكتري يختلف من مكان لآخر، لذا طلب الصرامة في التعامل مع ناتلي الصفقة حيث يجب عليه استخدام عماله الخاصين ليبقى الموقف يتحلى بالوحدة، لكن نظرا للظروف المادية عند اكترائه لحصتين فيعمل كل شخص على هواه في كل واحدة وهذا إشكال يتطلب الصرامة في التعامل إلى جانب ارتداء الزي الموحد الذي يمكن التنصيص عليه بدفتر التحملات مع تحديد مواصفاته من سروال وغيره كالقبعة والجيلي حيث تكون بذلة واضحة إضافة إلى رمز الجماعة، إذ اقترح الاقتصار على القليل في الوقت الراهن، لكن بهذا سيكون التأسيس لهذه العملية، وهذا لن يتأتى إلا بتفعيل دور الشرطة الإدارية حسب قوله الذي يقتضي توفير جميع المستلزمات للنهوض بالعملية إذ عند تحرير محالفة فإنها يجب أن تكون موجبة على الجميع دون محاباة أو تدخلات، كما أن عناصر الشرطة الإدارية يجب أن توفر لديهم بذلة موحدة ومحترمة تعبر عن مهمتهم كما هو الشأن بسائر المدن المغربية إلى جانب وجود سيارة في المستوى خاصة بالشرطة الإدارية وجاهزة للعمل، هذا إلى جانب تحفيز العاملين بالمصلحة لتحريكها بأريحية والتأكد من أن تفعيل المحضر المحرر سيصل إلى أقصى حد ممكن وانه لن يتم إيقافه.

السيد احمد العرش :

اقترح في بداية تدخله الإبقاء على المواقف غير المؤدى عنها وان تبقى بالمجان لان المواطن الذي يتوفر على مبلغ 200 درهم يكون مجبرا على عدم الوقوف بالمحطة نظرا لعدم توفره على الصرف تفاديا للمشاكل مع المكلف بالاستخلاص، حيث أعطى مثالا بالموقف بجانب اتصالات المغرب الذي يتوفر على شخص متزن وعاقل ويشرف على موقف منظم ثم أثار مسالة وقوف الشاحنات بشارع محمد السادس وان اغلب الإشارات العمودية فهي تمنع الوقوف وسطوب حيث اقترح نصب لوحات منع وقوف الشاحنات بالشارع، إذ أن المشروع صرفت عليه الملايير والشاحنات تغطيه وتحجب النظر إليه والاستمتاع به، إذ أكد على نصب هذه اللوحات على طول الشارع ومن كلتا الواجهتين، وكمثال على ذلك شارع بوعشوش تم منع الوقوف بجهة دون أخرى حيث كان الوقوف مسموح بكل الواجهتين وعند المدار السياحي ابتداء سيدي بو يعقوب إلى عين اسردون كان مسموح به الوقوف بجهة واحدة وبالمجان حيث تمنى أن يبقى كذلك وعند اجتياز الوادي والقنطرة (الفريكو) تم منع لوقوف بكلتا الواجهتين، لكن خلال شهر مارس ومع اقتراب فصل الربيع يقف المواطنون بالزيتون للتنزه لذا اقترح السماح بالوقوف بجهة واحدة بهذا المقطع الطرقي لفسح المجال

للمواطنين للتنزه، لهذا يجب المراعاة بعدم منع الوقوف بكلتا الواجهتين وبالتالي ترك المحطات والأماكن التي كانت بالمجان كذلك.

السيد رئيس جماعة بني ملال.

في إطار تعقيبه على السيد احمد العرش صرح ان صفقة إشارات المرور أنجزت بتنسيق مع شرطة المرور حيث كان يحضر قائد الشرطة والأمن وأعطى رأيه في جميع الإشارات ومن بينهم التي وضعت بالمدينة حيث حضر اللجنة المكلفة بالصفقة وعبر عن رأيه بالرفض والقبول والتغيير والنقل للعلامات، لذا فأماكن منع الوقوف هم المسؤولون عن تحديد أماكنها وليس الإخوة بمصلحة الشرطة الإدارية الذين يقترحون الأماكن التي بها المشاكل والعرقلة والنقط السوداء لحوادث السير كان القرار الأول لمصالح الأمن.

السيد عبد الكبير لعيشي :

أكد للمجلس انه عند تضمين ملاحظات السادة الأعضاء بدفتر التحملات محطات الوقوف فسيكون له دور فعال بما في ذلك الزي والقائمين بعملية الاستخلاص الذين يجب تحليهم بأخلاق حسنة ومعاملة طيبة على حد قول السيد أمين العصبى لأنهم يمثلون وجه المدينة وكذا جميع المتدخلين كالشرطة الإدارية الذين يجب توفرهم على زي مشرف على حد قول السيد محمد الصواف، كما اقترح على المجلس عرض تقارير بمصلحة الشرطة الإدارية بين الدورتين خلال انعقاد الدورة، حيث طلب في الأخير تحفيز موظفي المصلحة لإعطائهم شحنة قوية للعمل الدؤوب والمتواصل للدور المنوط بهم على الوجه المطلوب.

السيد الصالح الكونتيتي :

أبدى ملاحظات بخصوص التسيير الجيد للمواقف مفادها أولا انه يجب على الجماعة نصب العلامات الخاصة بالمواقف ويحدد فيها الثمن والتوقيت من و إلى بما فيه يومي السبت والأحد، ثانيا تحديد أماكن الوقوف المرخصة لممارسة العملية بكل احترافية تفاديا للترامي على الأماكن غير المرخصة وغير المنصوص عليها بدفتر التحملات للقضاء على العشوائية وهذا من اختصاص الشرطة الإدارية، ثالثا عدم الاستجابة للشكايات الواردة على الجماعة من طرف مواطنين وقعوا في خلاف أو نزاع مع الشخص المكلف بالموقف. وبالتالي المخالفات التي تبلغ (1000،00) ألف درهم لان صاحب الصفقة يعمل على كراء أماكن لمكترين آخرين بأثمنة مختلفة حيث يتم التعامل مع أشخاص آخرين غير صاحب الصفقة، إذ أن هؤلاء الأشخاص لا يعيرون موظفي الشرطة الإدارية أي اهتمام لذا يجب التنصيص على ان يكون المخاطب الوحيد في حالة أي خلاف هو صاحب الصفقة إذ يجب تدقيق كل هذه الأمور معه قبل الشروع في العمل، ثم نبه مرة أخرى انه يجب تحديد الأماكن في الوقت الحالي قبل وصول وقت إجراء الصفقة لكي يكون مسيري هذا الموقف في أمان.

السيد رئيس جماعة بني ملال :

في إطار رده على السيد الصالح الكونتيتي أكد انه يجب مناقشة هذه النقطة بكل شجاعة إذ أن مصلحة الشرطة الإدارية فهي شرطة كسائر الضباط الذين لهم حق في تحرير المحاضر وإرسالها للمحكمة ويعتد به ويؤخذ بعه لكونها شرطة حيث لا يطلب منه أي تبرير ولو كان ظالما، إذ يقوم بانجاز محضره طبقا للقوانين الجاري بها العمل يؤكد فيه انه ضبط صاحب الصفقة مخالفا لدفتر التحملات، فيستوجب ذلك أداء الغرامة المستحقة دون تردد أو شك لكونهم محلفين، حيث أكد أن الغرامات سيشرع في تطبيقها ابتداء من السنة الجارية، إذ يجب على مصلحة الشرطة الإدارية ضبط الأمور وتحرير محاضر ثم تطبيق الغرامات، حيث سال بهذا الخصوص السيد رضوان القويي حول الطريقة التي ستطبق بها هذه الغرامات هل تنفذ من طرف الجماعة أم أنها سترسل إلى المحكمة وهذا استفسار قانوني يجب توضيحه بالبحث فيه و إيجاد الصيغة القانونية.

السيد صالح بحري :

أعلن للمجلس أن كل الملاحظات التي أبداها السادة الأعضاء فهي مذكورة ومنصوص عليها بدفتر التحملات وقد أخذتها مصلحة الجبايات بعين الاعتبار مشكورة ودونتها به.

السيد رئيس جماعة بني ملال :

أضاف إلى علم السيد صالح بحري والمجلس ان شخصه كان على اتصال مباشر بالسيد رضوان القويي رئيس مصلحة الجبايات طيلة مراحل إعداد دفتر التحملات لتزويده بالاقتراحات والملاحظات والإضافات، وذلك لأجل تجويد دفتر التحملات وسد ثغراته، وذلك من اجل وضع لمسة المجلس فيه ثم التأسيس لما هو أفضل إنشاء الله.

السيد جمال وزين :

استهل تدخله بالتنويه بعمل مصلحة الجبايات والشرطة الإدارية لما يقومون به من عمل جبار، حيث اقترح توفير الحماية لهم، أما فيما يخص وضع العلامات واقتراح أماكنها فرغم وجود الشرطة الإدارية فلا بد من حضور وموافقة شرطة المرور على ذلك لأنه عندما تسير الأمور فيما هو قانون فيكون الإنسان مرتاحا لذلك.

السيد رئيس جماعة بني ملال :

بعد تأكده من استيفاء النقطة لجميع الشروحات والإيضاحات عرضها على أنظار المجلس من أجل التصويت عليها، حيث أجريت هذه العملية التي أسفرت على النتيجة التالية :

بيـــان التصويـــت

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 28 عضوا .

الموافقون	الرافضون	الممتنعون
احمد بدرة– احمد العرش–عبد الواحد العسري– علي بوقدير- محمد العجلاوي - أمينة النماوي- سعاد أعزيز- حميد طارق– أمين العصبي- فاطمة الزهـراء القصري - لحسن بو الكرش- عبد الكبير لعيشي- سعاد البطال- ابراهيم بلمان- عبد اللـــه بن بها- المصطفى النـو- جمال وزين- محمد الرافع- دحـان بودحين - لحسن كدام– عبد الحق المغراوي-صالح بحـري- عباس شبوبي– محمد الصواف - محمـد لبرداغـــــازي.- للافاطمة الزهراء نقاش– الصالح الكونتيتي و محمد شكيب.	لا أحـــد	لا أحـــد

ملحوظـــة :

أثناء عملية التصويت كان السادة :

– حميد ابراهيمي - عبد الصادق لمعنكد- الحسين الحنصالي - عبد الرحيم يحياوي - البشير عياش - المصطفى جغمان و محمد حلحال خارج القاعة .

على اثر هذه النتيجة اصدر المجلس المقرر التالي :

114

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــة
ولاية جهة بني ملال خنيفـرة
جماعة بني ملال
مصلحة كتابة المجلـس

مقـــرر رقـــم : 212

بتاريـخ : 2021/02/08

النقطة المتعلقة بإعادة الدراسة و التصويت على دفتر التحملات الخاص بإيجار محطات وقوف الدراجات و السيارات و الشاحنات لمدينة بني ملال برسم سنة 2021.

- ✓ إن مجلس جماعة بني ملال المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2021" الجلسة العلنية الثانية " المنعقدة بتاريخ 2021/02/08.
- ✓ طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم : 85-15-1 بتاريخ : 20 رمضان 1436 هـ الموافق ل : 07 يوليوز 2015 وخاصة المواد 33- 43-47 و 92 ،

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بإعادة الدراسة و التصويت على دفتر التحملات الخاص بإيجار محطات وقوف الدراجات و السيارات و الشاحنات لمدينة بني ملال برسم سنة 2021.

و بعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني ،

- ✓ و حيث أن عملية التصويت أسفرت عما يلي :

❖ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت: (28) ثمانية و عشرون عضوا.

عدد الأعضاء الموافقين: " الإجماع " وهم السادة : احمد بدرة – احمد العرش – عبد الواحد العسري - علي بوقدير- محمد العجلاوي - أمينة النماوي- سعاد أعزيز- حميد طارق– أمين العصبي- فاطمة الزهـراء القصري- لحسن بو الكرش- - عبد الكبير لعيشي - سعاد البطال- - ابراهيم بلمان- عبد الله بن بها- المصطفى النـو- جمال وزين- محمد الرافع- دحان بودحين - لحسن كدام– عبد الحق المغراوي - صالح بحري- عباس شبويي– محمد الصواف - محمد لبرداغازي.- للافاطمة الزهراء نقاش– الصالح الكونتيتي و محمد شكيب .

❖ **عدد الأعضاء الرافضين : لا أحد (00)**

❖ **عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد (00)**

السيد رئيس جماعة بني ملال.

صرح بموافقته ومشاطرة رأي السيد محمد شكيب في إيجاد مقر للجماعة بشرف المدينة ويستجيب لاحتياجات الجميع.

السيد محمد الصواف :

استهل تدخله بالقول بأن ما يحصل بالمواقف فهو موروث من المجالس السابقة، إذ أن هناك مشاكل كثيرة من بينها أن المواطن يؤدي واجب الوقوف دون الحصول على ورقة الأداء ، وعند الوقوف بمكان آخر فيطلب منه الأداء، بذريعة أن المكتري يختلف من مكان لآخر، لذا طلب الصرامة في التعامل مع ناظلي الصفقة حيث يجب عليه استخدام عماله الخاصين ليبقى الموقف يتحلى بالوحدة، لكن نظرا للظروف المادية عند اكترائه لحصتين فيعمل كل شخص على هواه في كل واحدة وهذا إشكال يتطلب الصرامة في التعامل إلى جانب ارتداء الزي الموحد الذي يمكن التنصيص عليه بدفتر التحملات مع تحديد مواصفاته من سروال وغيره كالقبعة والجيلي حيث تكون بذلة واضحة إضافة إلى رمز الجماعة، إذ اقترح الاقتصار على القليل في الوقت الراهن، لكن بهذا سيكون التأسيس لهذه العملية، وهذا لن يتأتى إلا بتفعيل دور الشرطة الإدارية حسب قوله الذي يقتضي توفير جميع المستلزمات للنهوض بالعملية إذ عند تحرير محالفة فإنها يجب أن تكون موجبة على الجميع دون محاباة أو تدخلات، كما أن عناصر الشرطة الإدارية يجب أن توفر لديهم بذلة موحدة ومحترمة تعبر عن مهمتهم كما هو الشأن بسائر المدن المغربية إلى جانب وجود سيارة في المستوى خاصة بالشرطة الإدارية وجاهزة للعمل، هذا إلى جانب تحفيز العاملين بالمصلحة لتحريكها بأريحية والتأكد من أن تفعيل المحضر المحرر سيصل إلى أقصى حد ممكن وانه لن يتم إيقافه.

السيد احمد العرش :

اقترح في بداية تدخله الإبقاء على المواقف غير المؤدى عنها وان تبقى بالمجان لان المواطن الذي يتوفر على مبلغ 200 درهم يكون مجبرا على عدم الوقوف بالمحطة نظرا لعدم توفره على الصرف تفاديا للمشاكل مع المكلف بالاستخلاص، حيث أعطى مثالا بالموقف بجانب اتصالات المغرب الذي يتوفر على شخص متزن وعاقل ويشرف على موقف منظم ثم أثار مسالة وقوف الشاحنات بشارع محمد السادس وان اغلب الإشارات العمودية فهي تمنع الوقوف وسطوب حيث اقترح نصب لوحات منع وقوف الشاحنات بالشارع، إذ أن المشروع صرفت عليه الملايير والشاحنات تغطيه وتحجب النظر إليه والاستمتاع به، إذ أكد على نصب هذه اللوحات على طول الشارع ومن كلتا الواجهتين، وكمثال على ذلك شارع بوعشوش تم منع الوقوف بجهة دون أخرى حيث كان الوقوف مسموح بكل الواجهتين وعند المدار السياحي ابتداء سيدي بو يعقوب إلى عين اسردون كان مسموح به الوقوف بجهة واحدة وبالمجان حيث تمنى أن يبقى كذلك وعند اجتياز الوادي والقنطرة (الفريكو) تم منع لوقوف بكلتا الواجهتين، لكن خلال شهر مارس ومع اقتراب فصل الربيع يقف المواطنون بالزيتون للتنزه لذا اقترح السماح بالوقوف بجهة واحدة بهذا المقطع الطرقي لفسح المجال

للمواطنين للتنزه، لهذا يجب المراعاة بعدم منع الوقوف بكلتا الواجهتين وبالتالي ترك المحطات والأماكن التي كانت بالمجان كذلك.

السيد رئيس جماعة بني ملال.

في إطار تعقيبه على السيد احمد العرش صرح ان صفقة إشارات المرور أنجزت بتنسيق مع شرطة المرور حيث كان يحضر قائد الشرطة والأمن وأعطى رأيه في جميع الإشارات ومن بينهم التي وضعت بالمدينة حيث حضر اللجنة المكلفة بالصفقة وعبر عن رأيه بالرفض والقبول والتغيير والنقل للعلامات، لذا فأماكن منع الوقوف هم المسؤولون عن تحديد أماكنها وليس الإخوة بمصلحة الشرطة الإدارية الذين يقترحون الأماكن التي بها المشاكل والعرقلة والنقط السوداء لحوادث السير كان القرار الأول لمصالح الأمن.

السيد عبد الكبير لعيشي :

أكد للمجلس انه عند تضمين ملاحظات السادة الأعضاء بدفتر التحملات محطات الوقوف فسيكون له دور فعال بما في ذلك الزي والقائمين بعملية الاستخلاص الذين يجب تحليهم بأخلاق حسنة ومعاملة طيبة على حد قول السيد أمين العصبي لأنهم يمثلون وجه المدينة وكذا جميع المتدخلين كالشرطة الإدارية الذين يجب توفرهم على زي مشرف على حد قول السيد محمد الصواف، كما اقترح على المجلس عرض تقارير بمصلحة الشرطة الإدارية بين الدورتين خلال انعقاد الدورة، حيث طلب في الأخير تحفيز موظفي المصلحة لإعطائهم شحنة قوية للعمل الدؤوب والمتواصل للدور المنوط بهم على الوجه المطلوب.

السيد الصالح الكونتي :

أبدى ملاحظات بخصوص التسيير الجيد للمواقف مفادها أولا انه يجب على الجماعة نصب العلامات الخاصة بالمواقف ويحدد فيها الثمن والتوقيت من و إلى بما فيه يومي السبت والأحد، ثانيا تحديد أماكن الوقوف المرخصة لممارسة العملية بكل احترافية تفاديا للتراص على الأماكن غير المرخصة وغير المنصوص عليها بدفتر التحملات للقضاء على العشوائية وهذا من إختصاص الشرطة الإدارية، ثالثا عدم الاستجابة للشكايات الواردة على الجماعة من طرف مواطنين وقعوا في خلاف أو نزاع مع الشخص المكلف بالموقف، وبالتالي المخالفات التي تبلغ (1000,00) ألف درهم لان صاحب الصفقة يعمل على كراء أماكن لمكترين آخرين بأثمنة مختلفة حيث يتم التعامل مع أشخاص آخرين غير صاحب الصفقة، إذ أن هؤلاء الأشخاص لا يعيرون موظفي الشرطة الإدارية أي اهتمام لذا يجب التنصيص على ان يكون المخاطب الوحيد في حالة أي خلاف هو صاحب الصفقة إذ يجب تدقيق كل هذه الأمور معه قبل الشروع في العمل، ثم نبه مرة أخرى انه يجب تحديد الأماكن في الوقت الحالي قبل وصول وقت إجراء الصفقة لكي يكون مسيرّي هذا الموقف في أمان.

السيد رئيس جماعة بني ملال :

في إطار رده على السيد الصالح الكونتيتي أكد انه يجب مناقشة هذه النقطة بكل شجاعة إذ أن مصلحة الشرطة الإدارية فهي شرطة كسائر الضباط الذين لهم حق في تحرير المحاضر وإرسالها للمحكمة ويعتد به ويؤخذ بعه لكونها شرطة حيث لا يطلب منه أي تبرير ولو كان ظالما، إذ يقوم بانجاز محضره طبقا للقوانين الجاري بها العمل يؤكد فيه انه ضبط صاحب الصفقة مخالفا لدفتر التحملات، فيستوجب ذلك أداء الغرامة المستحقة دون تردد أو شك لكونهم محلفين، حيث أكد أن الغرامات سيشرع في تطبيقها ابتداء من السنة الجارية، إذ يجب على مصلحة الشرطة الإدارية ضبط الأمور وتحرّير محاضر ثم تطبيق الغرامات، حيث سال بهذا الخصوص السيد رضوان القويي حول الطريقة التي ستطبق بها هذه الغرامات هل تنفذ من طرف الجماعة أم أنها سترسل إلى المحكمة وهذا استفسار قانوني يجب توضيحه بالبحث فيه و إيجاد الصيغة القانونية.

السيد صالح بحري :

أعلن للمجلس أن كل الملاحظات التي أبداها السادة الأعضاء فهي مذكورة ومنصوص عليها بدفتر التحملات وقد أخذتها مصلحة الجبايات بعين الاعتبار مشكورة ودونتها به.

السيد رئيس جماعة بني ملال :

أضاف إلى علم السيد صالح بحري والمجلس ان شخصه كان على اتصال مباشر بالسيد رضوان القويي رئيس مصلحة الجبايات طيلة مراحل إعداد دفتر التحملات لتزويده بالاقتراحات والملاحظات والإضافات، وذلك لأجل تجويد دفتر التحملات وسد ثغرات، وذلك من اجل وضع لمسة المجلس فيه ثم التأسيس لما هو أفضل إنشاء الله.

السيد جمال وزين :

استهل تدخله بالتنويه بعمل مصلحة الجبايات والشرطة الإدارية لما يقومون به من عمل جبار، حيث اقترح توفير الحماية لهم، أما فيما يخص وضع العلامات واقتراح أماكنها فرغم وجود الشرطة الإدارية فلا بد من حضور وموافقة شرطة المرور على ذلك لأنه عندما تسير الأمور فيما هو قانون فيكون الإنسان مرتاحا لذلك.

السيد رئيس جماعة بني ملال :

بعد تأكده من استيفاء النقطة لجميع الشروحات والإيضاحات عرضها على أنظار المجلس من أجل التصويت عليها، حيث أجريت هذه العملية التي أسفرت على النتيجة التالية :

بيـــان التصويـــت

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 28 عضوا .

الموافقون	الرافضون	الممتنعون
احمد بدرة- احمد العرش-عبد الواحد العسري- علي بوقدير- محمد العجلاوي - أمينة النماوي- سعاد أعزيز- حميد طارق- أمين العصبي- فاطمة الزهـراء القصري - لحسن بو الكرش- عبد الكبير لعيشي- سعاد البطال- ابراهيم بلمان- عبد اللـــه بن بها- المصطفى النو- جمال وزين- محمد الرافع- دحـان بودحين - لحسن كدام- عبد الحق المغراوي-صالح بحـري- عباس شهبي- محمد الصواف - محمـد لبرداغـــــازي.- للافاطمة الزهراء نقاش- الصالح الكونتيي و محمد شكيب.	لا أحـــد	لا أحـــد

ملحوظـــة :

أثناء عملية التصويت كان السادة :

- حميد ابراهيمي - عبد الصادق لمعنكد- الحسين الحنصالي - عبد الرحيم بحياوي - البشير عياش - المصطفى جغمان و محمد حلحال خارج القاعة .

على اثر هذه النتيجة اصدر المجلس المقرر التالي :

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــة
ولاية جهة بني ملال خنيفرة
جماعة بني ملال
مصلحة كتابة المجلـس

مقـــرر رقـــم : 212

بتاريـخ : 2021/02/08

النقطة المتعلقة بإعادة الدراسة و التصويت على دفتر التحملات الخاص بإيجار محطات وقوف الدراجات و السيارات و الشاحنات لمدينة بني ملال برسم سنة 2021.

- ✓ إن مجلس جماعة بني ملال المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2021" الجلسة العلنية الثانية " المنعقدة بتاريخ 2021/02/08.
- ✓ طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم : 85-15-1 بتاريخ : 20 رمضان 1436 هـ الموافق ل : 07 يوليوز 2015 وخاصة المواد 33- 43-47 و 92 ،

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بإعادة الدراسة و التصويت على دفتر التحملات الخاص بإيجار محطات وقوف الدراجات و السيارات و الشاحنات لمدينة بني ملال برسم سنة 2021.

و بعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني ،

- ✓ و حيث أن عملية التصويت أسفرت عما يلي :
- ❖ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت: (28) ثمانية و عشرون عضوا.

عدد الأعضاء الموافقين: " الإجماع " وهم السادة : احمد بدرة – احمد العرش – عبد الواحد العسري - علي بوقدير- محمد العجلاوي - أمينة النماوي- سعاد أعزيز- حميد طارق– أمين العصبي- فاطمة الزهـراء القصري- لحسن بو الكرش- - عبد الكبير لعيشي - سعاد البطال- - ابراهيم بلمان- عبد الله بن بها- المصطفى النـو- جمالّ وزين- محمد الرافع- دحان بودحين - لحسن كدام– عبد الحق المغراوي - صالح بحري- عباس شبوبي– محمد الصواف - محمد لبرداغاري.- للافاطمة الزهراء نقاش– الصالح الكونتيتي و محمد شكيب .

- ❖ عدد الأعضاء الرافضين : لا أحد (00)
- ❖ عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد (00)

115

يقـــرر ما يلـــي

وافق المجلس الجماعي لمدينة بني ملال بالتصويت العلني بإجماع أعضائه الحاضرين على إعادة الدراسة و التصويت على دفتر التحملات الخاص بإيجار محطات وقوف الدراجات و السيارات و الشاحنات لمدينة بني ملال برسم سنة 2021 وذلك وفق ما يلي :

المملكـــة المغربية

وزارة الداخليـــة

جهة بني ملال خنيفرة

كناش التحملات الخاص بإيجار

محطات وقوف الدراجات والسيارات والشاحنات بمدينة بني ملال

لسنة 2021

الباب الأول

مقتضيـــات عامـــة

- بمقتضى الظهير الشريف الصادر بتاريخ 30 نونبر 1921 المتعلق بالإستغلال المؤقت للملك العمومي كما وقع تغييره وتتميمه.
- بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.20.91 بتاريخ 16 جمادى الأولى 1442 الموافق (31 ديسمبر 2020) بتنفيذ القانون رقم 07.20 بتغيير و تتميم القانون 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية.
- بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.07.209 الصادر في 16 من ذي الحجة 1428 (27 دجنبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق و المساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية.
- بناء على المرسوم رقم451-17-01 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 الموافق 23 نونبر 2017 بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات المحلية ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
- بناء على المرسوم رقم 441-09-2 الصادر في 17 من محرم 1431 (03 يناير 2010) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات المحلية و مجموعاتها. بناء على المرسوم رقم 349-12-2 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية.

❖ بناء على القرار الجبائي المستمر رقم 14 بتاريخ 27 يناير 2021 المحدد لنسب وأسعار الرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة بني ملال

الفصل الأول: يهدف دفتر التحملات هذا إلى تنظيم عملية كراء محطات وقوف الدراجات والسيارات والشاحنات بمدينـــــة بني ملال والمحددة في ثلاث حصص كما يلي:

الحصة الأولى وتضم:

- منتوج محطات وقوف الدراجات والسيارات والشاحنات بالمنطقة الحضرية 1 عين اسردون.

الحصة الثانية وتضم :

- منتوج محطات وقوف الدراجات والسيارات والشاحنات بالمنطقة الحضرية 2 داي.

الحصة الثالثة وتضم :

- منتوج محطات وقوف الدراجات والسيارات والشاحنات بمنتزه عين اسردون.

هذه المحطات الواقعة بالمدار الحضري للمدينة، سيتم إيجارها عن طريق تقديم طلبات عروض مفتوحة طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 349-12-2 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية، والقانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، و طبقا للقوانين و القرارات الجاري بها العمل.

الفصل الثاني : ينشر الإعلان عن طلب العروض المفتوح في لغة نشر الجريدة على الأقل في جريدتين وطنيتين توزعان على الصعيد الوطني، احداهما باللغة العربية والأخرى بلغة أجنبية وفي بوابة صفقات الدولة، وذلك قبل التاريخ المحدد لاستلام العروض بواحد وعشرون يوما كاملة على الأقل، ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ نشر الإعلان في ثاني جريدة من الجرائد المذكورة.

شروط المشاركة

الفصل الثالث: يسمح بالمشاركة في هذه المنافسة للأشخاص الذاتيين أو المعنويين المعروفين بكفاءتهم والذين لا يوجدون في حالة نزاع مع الجماعة بسبب استغلالهم أو بمناسبة كرائهم السابق لملك جماعي، ويتعين على كل شخص يرغب في المشاركة أن يوجه طلب الترشيح مختوما و مرفقا بالوثائق المطلوبة والمذكورة أسفله إلى السيد رئيس المجلس الجماعي لمدينة بني ملال عن طريق البريد المضمون، أو إيداعها مباشرة لدى مصلحة الصفقات بجماعة بني ملال مقابل وصل استلام، أو تسليمها مباشرة لرئيس اللجنة المكلفة بفتح الاظرفة قبل بداية الجلسة، أو وضعه الكترونيا ببوابة الصفقات العمومية www.marchéspublics.gov.ma.

1) الملف الإداري والتقني ويضم ما يلي :

أ – تصريح بالشرف يبين الاسم الشخصي والعائلي للمتنافس وصفته ومحل سكناه، كما يبين أيضا رقم القيد في السجل التجاري ورقم الضريبة المهنية ورقم حسابه الجاري البريدي أو البنكي أو بالخزينة العامة وكل معلومات إضافية تقتضي الظروف المحلية توفرها.

ب- شهادة مسلمة منذ اقل من سنة من طرف القابض في محل فرض الضريبة تثبت بان المتنافس يوجد في وضعية جبائية قانونية أو عند عدم الأداء بأنه قدم الضمانات المقررة، ويتعين أن تبين هذه الشهادة نوع النشاط الذي بمقتضاه تم فرض الضريبة على المتنافس.

ج- وصل الضمانة المؤقتة أو الشهادة البنكية التي تقوم مقامه بالمبلغ المحدد من طرف الجماعة بالإعلان عن طلب العروض.

د- مذكرة تبين الوسائل البشرية والتقنية التي يلتزم المتعهد تخصيصها بالمرفق المراد تأجيره.

هـ- شهادة مسلمة منذ اقل من سنة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تثبت بان المتنافس يوجد في وضعية قانونية اتجاه هذه المؤسسة.

و- نسخة من دفتر التحملات ونظام الاستشارة مصادق عليهما.

ز- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها.

2) الملف المالي: ويتضمن العرض المالي

أ- عقد التزام والذي يلتزم بموجبه المتنافس كراء الحصة أو الحصص المذكورة طبقا لمقتضيات كناش التحملات مقابل الثمن الذي وضعه بنفسه.

ب: جدول الأثمان للحصة أو الحصص المراد كراؤها، ويجب كتابة المبالغ المذكورة بالأرقام و الحروف.

يوضع الملف الإداري والتقني في ظرف مختوم يحمل البيانات التالية:

- اسم وعنوان المتنافس
- المرافق المراد كرائها.
- تاريخ وساعة فتح الاظرفة
- إشارة " الملف الإداري والتقني "

كما يجب وضع الملف المالي أيضا في ظرف مختوم يحمل إضافة الى البيانات السالفة إشارة

" العرض المالي ".

وتجمع هذه الاظرفة داخل ظرف كبير مختوم يحمل البيانات التالية:

- اسم وعنوان المتنافس
- المرافق المراد كراؤها.
- تاريخ وساعة فتح الاظرفة
- إشارة " الملفين الإداري والتقني " و " المالي "

الفصل الرابع: لا يتم الاحتفاظ بكل تعهد لا يستوفي شروط نظام الاستشارة.

الفصل الخامس: تجتمع لجنة إدارية قبل موعد تاريخ عملية فتح الاظرفة من أجل تقييم موضوعي للسومة الكرائية للمحطات المراد إيجارها وينجز محضر خاص بذلك.

الفصل السادس: يجب على كل متعهد أن يطلع على المحطات المزمع إيجارها ليتعرف عليها معرفة دقيقة قبل المشاركة في طلب العروض، ولا يجوز له المطالبة بأي تخفيض بعدما تصبح النتيجة نهائية بدعوى عدم معرفته لمحطات الوقوف.

الفصل السابع: بعدما تصبح النتيجة نهائية يجب على المتعهد الذي تم اختياره أداء مبلغ الكراء دفعة واحدة.

الفصل الثامن: لا يجوز المطالبة باسترجاع الضمانات المؤقتة إلا بعد انتهاء مدة الكراء وبواسطة شهادة رفع اليد مسلمة من طرف السيد رئيس المجلس الجماعي.

الفصل التاسع: تبتدئ مدة الإيجار من تاريخ الأمر بالاستغلال المسلم من طرف رئيس الجماعة و تنتهي في 31 دجنبر 2021 وهي غير قابلة للتجديد.

الفصل العاشر: تؤدى واجبات الإيجار دفعة واحدة داخل آجال 15 يوما من تاريخ تبليغه بنيل الصفقة دون أي تأخير، وفي حالة تقاعس المتعهد عن أداء الواجبات في الأجل القانوني المحدد أعلاه يجوز للجماعة أن تفسخ العقدة مع إمكانية مطالبة المتعهد بالتعويض عن الأضرار التي قد تنتج عن تقاعسه في أداء واجباته، كما تتدخل الجماعة فورا عن طريق وكالة المداخيل لجباية الحقوق والواجبات المستحقة للمحطات المذكورة دون سابق إعلان إلى غاية إجراء طلب عروض مفتوح جديد لإيجار هذه المحطات.

الفصل الحادي عشر: يمنع على المتعهد في أي حال من الأحوال أن يتنازل للغير عن المحطات التي استأجرها كما لا يجوز له أن يدخل عليها أية إصلاحات أو تغييرات إلا بالموافقة الكتابية لرئيس المجلس الجماعي ، وفي هذه الحالة فإن جميع التغييرات والإصلاحات التي أدخلت على الملك المؤجر تبقى بعد نهاية مدة الإيجار لفائدة الجماعة، و تعتبر حقا مكتسبا لها ، دون أي تعويض للمستغل.

الفصل الثاني عشر: يجب على المستغل احترام حدود محطات وقوف وقوف الدراجات والسيارات والشاحنات ولا يمكن له أن يستغل الأزقة والشوارع المجاورة لهذه المحطات.

الباب الثاني

استخلاص الحقوق والواجبات

الفصل الثالث عشر: يجب على المتعهد إعداد وطبع تذاكر على نفقته الخاصة وباسمه قصد استعمالها وجوبا في تحصيل الحقوق والواجبات على أن تتضمن أساسا المعلومات التالية :

- جماعة بني ملال
- صفة المكتري.
- التسعرة المحددة بالقرار الجبائي
- الرقم التسلسلي وتاريخ التذكرة.
- نوع الحصة

الفصل الرابع عشر: يجب أن يستخدم المتعهد من اجل تحصيل الحقوق والواجبات عددا من الأعوان البالغين السن القانوني تحت مسؤوليته الشخصية ويخصص لهم لباسا متميزا و شارات خاصة تتضمن صورة شمسية والاسم العائلي والشخصي ورقم بطاقة التعريف الوطنية، و بصفة عامة احترام المقتضيات القانونية الواردة في مدونة الشغل المشار إليها في هذا المجال.

و يتعين عليه توجيه لائحة بأسماء المستخدمين العاملين بالمحطات المستغلة من طرفه مع أرقام بطاقاتهم وكل المعلومات المتعلقة بهم وذلك داخل أجل عشرة أيام من استلامه الأمر بالخدمة ويحق للجماعة الاعتراض على أي واحد منهم.

كما يجب عليه إعلام الجماعة بكل تغيير يطرأ على هذه اللائحة.

الفصل الخامس عشر: يجب على المتعهد احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل في ميدان تحصيل الرسوم والحقوق والواجبات المحددة بالقرار الجبائي وذلك كما يلي:

منتوج محطات وقوف الدراجات والسيارات والشاحنات

يحدد التوقيت والواجب المؤدى عن وقوف وحراسة الدراجات والعربات والسيارات كالتالي:

- من فاتح يناير إلى 31 مارس: ابتداء من الثامنة صباحا إلى حدود الثامنة مساء.
- من فاتح ابريل إلى 30 شتنبر: ابتداء من الثامنة صباحا إلى حدود العاشرة مساء.
- من فاتح أكتوبر إلى 31 دجنبر: ابتداء من الثامنة صباحا إلى حدود الثامنة مساء.

و ذلك حسب التسعيرة التالية

1. **<u>السيارات والشاحنات بمنتزه عين أسردون</u> .....5.00 درهم للواحدة**
2. **<u>باقي أنحاء المدينة:</u>**

- السيارات الصغيرة.....**2.00 درهم للواحدة.**
- الشاحنات و الجرارات.....**2.50 درهم للواحدة.**
- العربات المجرورة.....**1.00 درهم للواحدة.**
- الدراجات العادية.....**0.50 درهم للواحدة.**
- الدراجات النارية.....**1.00 درهم للواحدة.**

<u>الأماكن المخصصة للوقوف :</u>

1- محطات وقوف المنطقة الحضرية 1 عين اسردون :

	الأماكن المخصصة لوقوف السيارات و الشاحنات
.1	- شارع محمد الخامس الجهة التابعة لنفوذ المنطقة الحضرية عين أسردون.
.2	- شارع احمد الحنصالي (ساحة الكركور – أمام البنك الشعبي- أمام الديك الذهبي)
.3	- عرصة الباشا
.4	- ساحة الحريـــــــة
.5	-- ساحة بئر انزران
.6	- ساحة ابن بطوطة
.7	- شارع عبد الكريم الخطابي (من سينما اطلس الى مدخل زنقة الداخلة، أمام مقر دار الثقافة، خلف عين العسل)
.8	- قرب مقهى كردالة
.9	- شارع الحسن الثاني(من مدارة شارعي محمد الخامس والحسن الثاني في اتجاه الولاية)

.10	- ساحة الغديرة الحمراء
.11	- امام مدرسة 11 يناير
.12	- شارع القدس (أمام الملحقة الإدارية الثالثة، قرب مسجد القدس،زنقة اسفي، امام إقامة الساقية)
.13	- خلف مقهى الخيمة و دنيا داي ابتداء من شارع الطائف
.14	- شارع بيروت
.15	- الزنقة1 الرابطة بين شارع عمر بن الخطاب وشارع تامكنونت
.16	- شارع تامكنونت قرب اتصالات المغـــــــــرب
.17	- الحي العصري خلف البريد
.18	- ساحة المقاومة
.19	- امام المستشفى الجهوي
.20	- خلف المحكمة
.21	- قرب مصلحة جبران
.22	- منتزه سيدي بويعقوب

.....

	الأماكن المخصصة لوقوف الدراجات النارية والعادية
.1	- أمام البلدية
.2	- أمام الملعب البلدي
.3	- شارع الحسن الثاني (أمام وقبالة قصر العدالة)–
.4	- أمام البريـــــــد
.5	- أمام المستشفى الجهوي
.6	- شارع مراكش امام سينما اطلس

علما أن تذكرة واحدة صالحة لكل مرافق الحصة طيلة اليوم.

2- محطات وقوف المنطقة الحضرية 2 داي :

	الأماكن المخصصة لوقوف السيارات و الشاحنات
.1	- شارع محمد الخامس الجهة التابعة لنفوذ المنطقة الحضرية عين أسردون.
.2	- شارع الجيش الملكي (بمحاذاة الوحدات التجارية، أمام البنك المغربي للتجارة الخارجية)
.3	-تجزئة بين الطرقان
.4	-الزنقة 6 بالحي الحسني
.5	- شارع بن خلدون
.6	- شارع محمد السادس (شارع 20 غشت)
.7	- شارع الحسن الثاني (من مدارة شارعي محمد الخامس والحسن الثاني الى شارع محمد السادس)-
.8	- خلف المستودع البلدي
.9	- شارع ورززات
.10	- حي الشرف قرب الادارة الجهوية للمكتب الوطني للكهرباء
.11	- أمام مجمع الصناعة التقليدية
.12	- أمام المركبات السكنية المطلة على الشوارع الرئيسية (الضحى من جهة شارع الرباط)-
.13	- أمام سويقة داي.
.14	- أمام سويقة الهدى.

علما أن تذكرة واحدة صالحة لكل مرافق الحصة طيلة اليوم.

3- محطات وقوف منتزه عين أسردون:

	الأماكن المخصصة لوقوف السيارات و الشاحنات
1.	- عين أسردون.
2.	- قصر عين أسردون
	الأماكن المخصصة لوقوف الدراجات النارية والعادية
1.	- عين أسردون
2.	

علما أن تذكرة واحدة صالحة لكل مرافق الحصة طيلة اليوم.

مقتضيات مختلفة

الفصل السادس عشر: تستثنى الأماكن الممنوع بها الوقوف المشار إليها بمحاضر اللجنة الخاصة بالسير والجولان بتاريخ 2019/07/25، و بتاريخ 2019/09/28، وكذا القرار الجماعي 2019/45 المتعلق بتنظيم المرور بشارع بن خلدون. كما لا يحق للمكتري استغلال الأماكن المخصصة لنقل الأموال.

و يحق للجماعة إدخال تغييرات أو تعديلات على المحطات المأجورة متى دعت الضرورة إلى ذلك، خاصة فيما يتعلق بتسهيل عملية السير والجولان أو لضرورات أمنية.

كما يجب على صاحب الصفقة احترام قرارات السير والجولان والقرارات التنظيمية الأخرى التي يترتب عنها حذف إحدى محطات الوقوف المشار إليها أعلاه دون المطالبة بأي تعويض.

الفصل السابع عشر: تعفى من واجبات الوقوف سيارات الجماعة والدولة.

الفصل الثامن عشر: لا يمكن للمستغل المطالبة بأي تعويض كيفما كان نوعه بمناسبة استعمال المحطات موضوع الاستغلال من طرف الجماعة لأجل تنظيم تظاهرات رسمية أو حفلات أو أي احتلال جزئي أو كلي للمحطات أو إنجاز أشغال بصفة مؤقتة تستدعي المصلحة العامة.

الفصل التاسع عشر : تضع الجماعة بكل موقف مؤدى عنه لوحة تحمل علامة "بمقابل" .ويجب على المؤجر له المحافظة على اللوحة و وضع عليها ملصقات على نفقته تحمل بيانات الأثمان، وفي حالة تعرضها لأي تلف يجب عليه إصلاحها فورا وإلا اعتبر مسؤولا عن حذف بياناتها.

الفصل العشرون : لا تصبح عملية الإيجار نهائية ونافذة المفعول إلا بعد توقيع محضر فتح الأظرفة و إبرام عقد الإيجار بين الطرفين.

و يحرر عقد الكراء بين المستغل ورئيس الجماعة ويشار فيه بالإضافة إلى الشروط المنصوص عليها في هذا الدفتر إلى اسم المحطة المؤجرة وبعض المقتضيات الخاصة.

لا يمكن للمستغل بدء التسيير إلا بعد استيفائه لجميع شروط كناش التحملات وبالإضافة إلى:

- الإدلاء بنماذج التذاكر.
- الإدلاء بلائحة العاملين الذين سيشتغلون تحت إمرته.
- الإدلاء بنسخة من وصل أداء واجب الاستغلال السنوي.

الفصل الحادي و العشرون : تؤدى صوائر التسجيل والتنبر والضرائب المترتبة عن العقدة من طرف المتعهد.

الفصل الثاني و العشرون: لا يمكن للمستغل أن يطالب بأي تخفيض للواجبات المستحقة عن الكراء أو الإعفاء منها كيفما كانت الأسباب أو الظروف الداعية إلى ذلك.

الفصل الثالث و العشرون : في حالة تخلي صاحب الصفقة لسبب من الأسباب عن استغلال المحطات المأجورة لا يحق له المطالبة باسترجاع الضمانات أو واجب الإيجار.

الفصل الرابع والعشرون: تقوم لجنة من الشرطة الإدارية بتتبع تدبير مرفق محطات الوقوف من أجـــل الحرص على احترام مقتضيات كناش التحملات مع إنجاز تقارير في الموضوع، و يمكن لهذه اللجنة القيام بزيارات و معاينات ميدانية بدون سابق إشعار و ذلك من أجل مراقبة تدبير المرفق و رصد المخالفات في هذا الشأن.

الفصل الخامس والعشرون: يتعهد المستغل بتطبيق جميع القوانين و الأنظمة المتعلقة بالشرطة الإدارية الجاري بها العمل حاليا أو التي يمكن أن تحدث مستقبلا، و أن يفسح المجال أمام جميع أجهزة المراقبة المؤهلة قانونيا لذلك للقيام بالمهام التفتيشية المنوطة بها كما يتعهد بتقديم جميع الوثائق والبيانات التي من شانها تسهيل مأمورية هذه الأجهزة.

الفصل السادس والعشرون: في حالة عدم التزام ناظل الصفقة بمقتضيات بنود دفتر التحملات، و عدم امتثاله لملاحظات لجنة المراقبة و التتبع وعلى أساس المحضر المحرر من طرفها بخصوص المخالفات المعاينة، يعاقب بغرامة قدرها ألف درهم عن خرقه لأحد بنود كناش التحملات و العقد ،و تضاعف الغرامة المترتبة عن المخالفة في حالة تكرارها.

الفصل السابع والعشرون: تقوم الجماعة بفسخ العقد دون أي تعويض للمستغل وتتدخل لمواصلة جباية الحقوق والواجبات في الحالات التالية:

- الاستمرار المتعمد في خرق مقتضيات دفتر التحملات و شروط عقد الاستغلال خاصة الإخلال بمقتضيات القرار الجبائي .
- ثبوت تجاوز حدود المحطات المفوت استغلالها أو استغلال أماكن وقوف غير متعاقد عليها.
- توصل الجماعة بشكايات متعددة تم التأكد من صحتها.

ويتم الفسخ بقرار من رئيس المجلس الجماعي، بعد إشعار كتابي للمستغل عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل بمحل المخابرة الذي أدلى به لمصالح الجماعة،وذلك في أجل لا يتعدى ثمانية أيام ابتداء من تاريخ توصل المستغل بإشعار الفسخ.

وتجب الإشارة إلى أن رفض التوصل بالرسالة المضمونة لرئيس الجماعة أو عن طريق محامي الجماعة، يعد توصلا بحكم القانون.

و في حالة الفسخ يبقى مبلغ الضمان النهائي كسبا للجماعة دون أن يحق للمؤجر له أن يطالب بأي تعويض و تحل الجماعة محله في عملية الاستخلاص إلى حين إجراء طلب عروض جديد.

الفصل الثامن والعشرون: يلتزم المكتري طيلة مدة العقد بكونه المسؤول عن الخسائر أو سرقة الأشياء أو الحوادث أو الأضرار المادية منها أو الجسيمة المباشرة الناجمة بمناسبة استغلاله للمرفق أو المرافق المكتراة أو تلك التي يكون فيها الأعوان العاملون معه سببا فيها.

لذا عليه القيام بتأمين مسؤوليته المدنية و مسؤولية العاملين معه و الانخراط لدى إحدى شركات التأمين المعترف بها .

الفصل التاسع و العشرون: في حالة وفاة المؤجر له ، يمكن لذوي الحقوق الاستمرار في استغلال المرفق للمدة المتبقية في عقد الإيجار شريطة تعبيرهم عن هذه الرغبة بكتاب موجه إلى الجماعة مرفق برسم الاراثة و تعيينهم لمخاطب واحد عن طريق وكالة عدلية أو مصححة الإمضاء.

الفصل الثلاثون : يتم البث في حالة حدوث نزاع بين الجماعة والمتعهد أو صاحب الصفقة حول عدم تنفيذ احد بنود كناش التحملات يتحاكم الطرفان إلى السلطات الإقليمية المختصة، و تبقى المحكمة التابعة لنفوذ الجماعة هي صاحبة الاختصاص في حالة اللجوء إلى القضاء.

توقيع رئيس جماعة بني ملال

السيد احمـــد بـــدرة

توقيع كاتب المجلس

السيد محمد شكيب

النقطة العاشرة

الدراسة و التصويت على تعديل دفتر التحملات الخاص بكراء المحلات التجارية بالسويقة النموذجية " تامكنونت ".

العـــرض

في إطار تعديل قرار دفتر التحملات المتعلق بالمحلات التجارية الكائنة بالسويقة النموذجية تمكنونت، فقد تم التنصيص في المادة الخامسة منه على أن المستفيدين يقومون بدفع ثلاثة أشهر مسبقا من مبلغ الكراء .

ونظرا للظرفية الاجتماعية للمستفيدين ومطالبتهم بتغيير هذا الفصل وامتناعهم على دفع مبلغ ثلاثة أشهر مسبقا فقد اتخذ مكتب المجلس قرار يقضي بتعديل المادة الخامسة و إعفاء المعنيين بالأمر من الدفع المسبق لثلاثة أشهر من الكراء.

وعليه، نعرض على مجلسكم الموقر هده النقطة قصد تداولها واتخاذ مقرر بشأنها.

المناقشـة

السيد صالح بحري :

تلا على المجلس نص التوصية التي خرجت بها اللجنتان و التي جاء فيها:" أن لجنتا الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة و المرافق العمومية و الخدمات المنبثقتان عن المجلس الجماعي لمدينة بني ملال المجتمعتان بتاريخ 2021/01/26 في إطار الدورة العادية لشهر فبراير بعدد دراستهما للنقطة المتعلقة بالدراسة و التصويت على تعديل دفتر التحملات

الخاص بكراء المحلات التجارية بالسويقة النموذجية " تامكنونت ". توصيان المجلس بالموافقة .

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح بان الجميع يعلم المجهودات التي قام بها السيد الباشا و رئاسة هذا المجلس من اجل إخلاء هؤلاء الباعة و إدخالهم إلى السويقة و بصعوبة كبيرة لا تتصور حيث كانت مقاومة دخلت فيها النقابات و مجموعة من أعداء النجاح.و الآن مع ظروف الجائحة الخضارة يبكون بحيث أن الخمسة الأوائل بالسويقة لا يبيعون سلعتهم و حاولنا إقناعهم بضرورة الصبر و الآن و بإيعاز من جمعيتهم فهم يطالبون بتسهيلات إضافية. و دعا المجلس إلى مواكبتهم قصد إنجاح هذه السويقة النموذجية. أما مطالبهم فتتجلى في تقسيم و جدولة ما بذمتهم على ثلاثة أشهر .

السيد رضوان قوبي رئيس مصلحة الموارد المالية :

أشار انه نظرا لظروف الجائحة و الظروف المالية الصعبة التي تمر بها الجماعة، فهم يطالبون بإلغاء ثلاثة أشهر المتعلقة بالتسيق و التي ينص عليها مضمون الفصل الخامس يعني أن يؤدوا عن الشهر المكترى لان ثلاثة شهور غالية عليهم انطلاقا من تاريخ إجراء القرعة .أما العدد الذي دخل إلى السويقة فهو 110 تاجر من أصل 173.

السيد عبد الواحد العسري :

أوضح أن اجتماعا انعقد بمقر الولاية بحضور السيد الباشا بحيث هناك 68 محلا تجاريا التي كانوا يشتغلون بها قبل إفراغها و هم يخرجون في شهر فبراير نظرا للنقص الحاصل في الخضروات و يطالبون بالإعفاء من ثلاثة شهور التي جاءت على لسان السيد قوبي .

السيد جمال وزين :

استهل تدخله بالإشارة إلى أن هناك مشاكل كثيرة بهذه السويقة لان هناك حيف نظرا لظروف الوباء .و طالب بالإبقاء على المصداقية لان الكلمة أعطيت خلال الاجتماعات التي انعقدت سواء مع السيد الباشا او مع رئاسة المجلس و إذا طالب هؤلاء الخضارة بإلغاء ثلاثة أشهر فليس هناك أي مشكل .

و عاد للإشارة إلى أن هناك مشكل العداد، و السويقة لعبت دورا مهما و العداد لا يتطلب شيئا كثيرا و كذلك نفس الشيء بالنسبة لإلغاء ثلاثة شهور المتعلقة بالتسيق لان هذه مسألة تهمنا جميعا . و عاد للتأكيد على ضرورة المصداقية و تنفيذ القرارات .

السيد احمد بدرة رئيس جماعة بني ملال :

أوضح أن التزام سيادته كان كالتالي و هو انه لا يرى مانعا شريطة أن يوافق عليها المجلس، و هذا ما دفعه إلى إدراجها أمام أنظار المجلس الذي له واسع النظر .

السيد دحان بودحين :

هنأ السيد الباشا على صبره و طريقته الانفتاحية في التعامل مع ملف سويقة "تامكنونت" و الطريقة الجامعة التي يتكلم بها، جازاه الله خيرا. و حتى هذا الدور الذي جاء و المتعلق بالجانحة كان أيضا مساعدا لأنه "كم لله من نعم في طي المكاره".و أشار إلى ان هؤلاء الباعة أصبحوا حالة اجتماعية و أكد أن له كامل اليقين للرد على الذين يريدون تسييس الموضوع و الذين يريدون الاستثمار في مآسي الناس و الذين يريدون أن يكونوا ضد عمليات النجاح، ذلك أن أولئك التجار عندما كانوا خارج السويقة كان مدخولهم أكثر لأنهم يتاجرون بالخضرة التي يناسبها الفضاء المفتوح عكس الفضاء المغلق الذي فيه خلل في الهندسة. و رغم ذلك فسويقة "تامكنونت" تبقى مكسبا لمدينة بني ملال غير أنها يمكن أن تناسب ما يخص بيع الهواتف المحمولة أو الذهب أو الحلي و الجلابيب و يبقى المكان بنقائه. أما الخضارة فلا يناسبهم المكان .

و استطرد بأن هناك الذين لم يستفيدوا بالخارج ويدخلون، وشاطر رأي الذين يدعو إلى السماح لهم بعدم أداء السومة الكرائية المتعلقة بأداء تسبيق ثلاثة أشهر الأولى لأنه يحس بمعاناتهم بل وحتى تشجيعهم بسنة ولا نضيف عليهم وعدم الاستثمار في معاناتهم.

السيد احمد بدرة لرئيس جماعة بني ملال :

أوضح انه في الحقيقة تمت الاستجابة لمطالبهم، وما طلبوه هو ما عرض عليكم اليوم بحيث يريدون الأداء عبر أقساط شهرية وتمت الاستجابة لمطلبهم .

بقي العداد الموجود بالرواق الذي يعتبرونه باهض الثمن حوالي 10 آلاف درهم فيما يخص الاستهلاك بحيث يطلبون من الجماعة القيام بذلك، ولكن هذا يبقى مشروطا بموافقة المجلس.

أما بالنسبة لفشل أو نجاح السويقة فهو أمر عادي كقيسارية عين اسردون فهي في ملك صاحبها وكانت مهجورة و الآن أصبحت في شكل آخر الطابق السفلي والطابق العلوي مملوءان عن آخرهما، وعبر عن تفاؤله بان السويقة النموذجية " تامكنونت " ستتغير كذلك.

ورد على المستشار بودحين أن التجار طالبوا بتوبيع الأنشطة ولكن الهدف من ذلك في البداية هو " محاربة " الباعة الجائلين للخضر.

السيد محمد شكيب :

ثمن مبادرة المجلس الجماعي والسلطة المحلية الذين قضوا على تلك النقطة السوداء التي كانت تشوه الغديرة الحمراء والحمد لله. وأشار أن لكل بداية كبوة ولا يجب ان نمشي مع اتجاه كل من تقدم بطلب لان السويقة خالية من العيوب وستنجح لان هؤلاء التجار يوجدون بمنطقة مهمة وكبيرة تمتد من الرميلة إلى بوعشوش و أم الظهر، ولهذا فلا يجب الاستجابة لكل الشكايات، يمكن التساهل معهم في الأداء عبر أقساط مع العناية بالنظافة. وأعطى مثالا بجامع الفنا بمدينة مراكش كيف كانت الساحة في البداية وكيف أصبحت حاليا.

وخلص إلى أن عاصمة الجهة في طريق التنظيم ويجب الاستمرار في هذه العملية و من يقول العكس يوقع التزام. ويقوم بإخلاء السويقة.

وفي الأخير طالب بفتح باب أخر لتسهيل عملية الولوج والخروج.

السيد احمد بدرة لرئيس جماعة بني ملال :

أوضح أنهم طلبوا بفتح الأبواب ولكن ذلك مستحيل و هناك باب من الوراء، وعند البحث لفتح باب آخر تم الاصطدام بالأساس(la fondation) والحل هو ان تتم التضحية بمحلين تجاريين ومرحاض بإزالتهم لفتح الباب.

السيد لحسن بو لكرش :

نوه بدوره بالعمل الجبار الذي قام به السيد الباشا لمحاورة هؤلاء الناس وإقناعهم بمساعدة المجلس ثم أشار إلى أن الهندسة المعمارية لهذه السويقة لا تساعد. لان الخضار كان في مكان مفتوح وأصبح في مكان ضيق وتابع بما أن هؤلاء الناس كانوا في فضاء مفتوح وتم تحويلهم إلى فضاء منظم فيجب الصبر عليهم وإعطائهم جميع التسهيلات الممكنة بما فيها العداد الموجود بالرواق لان هذه مرحلة انتقالية (phase de transition) وانتقل إلى الحديث عن التشوير الداخلي والخارجي. بالنسبة للخارج أشار إلى أن هناك ممر للراجلين الذي يجب أن يكون موازيا مع الباب ويصبغ والشكل الذي هو عليه كأنه غير معروف كما يجب تثبيت علامتين للتشوير ويكتب عليها السويقة النموذجية " تامكنونت" المرجو تخفيض السير. كما اقترح إقامة التشوير الداخلي كما هو الحال ببعض السويقات بمراكش حيث عندما تدخل تجد إشارات : ممر اتجاه السمك او اتجاه الخضر او اتجاه الفواكه. كما دعا إلى ضرورة الاعتناء بالمرافق الصحية وعدم إزالتها لأنها مهمة.

السيد محمد الصواف :

استهل تدخله بتقديم الشكر للسلطة المحلية وعلى رأسها للسيد الباشا لأنه في الواقع فك الحصار والخناق عن ساكنة المدينة التي كانت تعيش مأساة من جراء ما كان يقع بها من أمور ترتبط بالروائح الكريهة المنبعثة من الأسماك وغيرها. واعتبر هذه السويقة بمثابة جوهرة بالمدينة لأنها خلصت ساكنة المدينة القديمة من عدة مشاكل بيئية وغيرها رغم المشاكل المطروحة فالجماعة ربحت قيمة مضافة.

وانتقل للمطالبة بمساعدة الأشخاص الذين يعانون من مرض السرطان ومن ضمنهم سيدة لا تتوفر على إمكانيات لأداء الدفعة الأولى للجمعية مضيفا بأنه إذا تم تثبيت العداد لكل واحد فان الأمور ستكون على ما يرام . أما الثمن المعتمد للتزيين و الباب فهو باهض وهذا ما جعلهم لا يدخلون إلى السويقة، و هذا المشكل يجب أن يدرس و من يريد الدخول مرحبا مع تثبيت العداد الخاص به و يزين محله كيف يشاء دون اللجوء إلى الأداء للجمعية و هو ما يطالب به الناس .

أما بالنسبة للذين يعانون من مرض السرطان أو إعاقة فيجب على الرئاسة التعامل معهم بليونة و تعامل خاص بتسهيل عملية الأداء.

السيد احمد بدرة لرئيس جماعة بني ملال :

عبر عن اختلافه مع المستشار محمد الصواف في شق ما جاء به و أوضح بان الجمعية الخاصة بسويقة "تامكنونت" لديها مجموعة من الالتزامات فرضتها عليها الإدارة كشريك بحيث فرض عليهم القيام بعملية الحراسة و كذا عملية التنظيف و القيام بتزيين الباب و تثبيت الكاميرات، و هذا يتطلب مصاريف ، إذن هذا جعل أن المستفيدين مجبرين على المساهمة مع الجمعية و لو كان الأمر للجماعة فإنها قادرة على القيام بمهامها . و رغم ذلك فالجمعية قامت بمجهودات مهمة في هذا الإطار. أما بالنسبة للأبواب فقد قاموا بمناقصة و اتصلوا بمجموعة من اللحامين و أصحاب الألمنيوم و كل واحد اعطوه ثمن و تم إرساء الصفقة على الأقل تكلفة (le moins disant). و قد سئل الحرفيين في هذا المجال و قالوا بان هذا الثمن جد مناسب و قد سهرت السلطة المحلية على هذا و بحث فيه بالتدقيق .

السيد عبد الكبير لعشبي :

دعا بدوره إلى الاستجابة لمتطلبات أولئك الناس و التي تمشي في إطار إنجاح هذه السويقة، التي ستصبح مكسبا نظرا للتأثير الايجابي الذي خلقته في المدينة القديمة و بالتالي يجب الحرص على تشجيع أولئك التجار لكي يبقوا في أماكنهم مع محاربة أصحاب العربات المجرورة .

السيد احمد بدرة لرئيس جماعة بني ملال :

أوضح أن تعليمات السيد الوالي صارمة بحيث ان الباعة الجائلين ممنوعين منعا كليا بمحيط السويقة. كما أن هناك تعليمات تمنع إعطاء رخصة خضار في محيط السويقة .

السيد باشا المدينة و رئيس الدائرة الحضرية الأولى عين اسردون بني ملال :

أوضح أن سويقة تامكنونت ولدت بعد مخاض عسير و هذه سنة و السلطة المحلية تعمل على هذا المشروع من صيف 2019 و السيد الوالي أعطى تعليماته من اجل إتمام هذا المشروع في صيف 2021. و بالفعل و بعد اجتماعات ماراطونية مع الجمعية و المصالح الجماعية و الولائية تمكنت السلطة المحلية من إخلاء أقدم سويقة بمدينة بني ملال بحيث تنفست الساكنة الصعداء و أول مرة تتنفس الأوكسجين النقي في تلك الساحة و هذا يفرح. و أوضح أن التحدي الأكبر لدى السلطة الآن هو إنجاح هذا المشروع.

و عبر عن تفاجئه بوجود مقاومة شديدة من ثلث الخضارة عند بداية إدخالهم إلى السويقة حيث تم اطلاعهم على السويقة و خاصة الإضافات التي قامت بها الجمعية تحت إشراف السلطة المحلية التي ألزمتها بان تكون السويقة بالمستوى الكبير و لا نريد، قال السيد الباشا،إعادة شكل سويقة الهدى. و هي الآن إضافة جديدة للمدينة و موجودة قرب المدار

السياحي لساقية تامكنونت. و في معرض حديثه أوضح انه تم إدخال 99./. من الناس و بقي ثلاثة أو أربعة أشخاص معهم إشكال .

و في الأخير أوضح أن هناك إشكال فيما يخص الجهة السفلية حيث لا يدخل إليها المتسوقين ما نتج عنه شكايات الخضارة الموجودون بالسفلي و نحن بصدد البحث عن حلول بفتح باب أو حل آخر و سنفيد لجنة تقنية و مكتب الدراسات لإيجاد حل لهذا المشكل لان هناك 68 محل و 19 منها هم الذين يعملون بشكل عادي في حركتهم التجارية،و أبدى تخوفه في هذا الصدد من العودة إلى العربات المجرورة.و السلطة المحلية تقوم بحملات تطهيرية في جميع محيط السويقة جهة ثانوية ابن سينا، شارع 9 دجنبر، وسط المدينة القديمة، و أصبحت الأمور تسير بشكل عادي .

و أوضح أن الجمعية حددت لهم مجموعة من الالتزامات المادية التي يجب أدائها عبر إقساط حسب استطاعة كل واحد من كراء و ماء، فالأمر صعب شيئا ما و خاصة بالنسبة للمرأة التي تعاني من مرض السرطان و مجموعة من المعوزين، و خلص إلى ضرورة التخفيف عليهم من الناحية الإنسانية فيما يخص ما بذمتهم خلال ثلاثة شهور الأولى خاصة و أن المشروع رأى النور في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حيث يستهدف الفئات الفقيرة و ذوي الدخل المحدود .

و في الأخير أشار السيد الباشا إلى انه رغم هذه التسهيلات فهناك فئة أخرى لا تريد الأداء رغم توفرهم على المال و الحركة رائجة لديهم، و هم الذين يجب عدم التساهل معهم و هم يقاومون لغاية في نفس يعقوب.

و خلاصة القول يجب أن يكون التساهل من جهة و تفعيل القانون من جهة أخرى مع الحرص على تفادي بيع مفتاح المحل لشخص آخر . بحيث إذ وجدت وثيقة كراء أو بيع أو ما شابه أو تفويت كيفما كان نوعه، سيتم سحب المحل من المعني و سيتابع قانونيا لان هذا يسمى التدليس. و لهذا يجب على المجلس الجماعي تفعيل جهاز الشرطة الإدارية ، و السلطة عينت هناك رجل سلطة بدرجة خليفة لتنظيمهم و مراقبتهم، ذلك ان السلطة وجدت مشاكل معهم بحيث أنهم يتركون محلاتهم و يفرشون بالرواق و السلطة تقوم بمحاربة الباعة المتجولين داخل السويقة، و هذه إشكالية و لكن يجب إيجاد الحلول شيئا فشيئا بالاستمرارية لتنظيمها بشكل أفضل .

السيد احمد بدرة لرئيس جماعة بني ملال :

أحاط المجلس علما أن السيد الوالي عين خليفة للقائد خاص بالسويقة النموذجية لتامكنونت و يواكب الباعة يوميا .

السيد صالح بحري :

أشار إلى أن المستفيدين من السويقة يخرجون في نفس الوقت و يبيعون في الأحياء بالعربات المجرورة. و هناك أيضا من يبقى بالمحل و يرسل ولده للبيع بالعربة المجرورة .

السيد احمد بدرة لرئيس جماعة بني ملال :

بعد هذه التدخلات، طرح هذه النقطة على أنظار المجلس من اجل التصويت عليها، حيث أجريت هذه العملية التي أسفرت عن النتيجة التالية :

بيـــــان التصويـــــت

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت : 24 عضوا .

الموافقون	الرافضون	الممتنعون
احمد بدرة– احمد العرش– عبد الواحد العسري– علي بوقدير- محمد العجلاوي - أمينة النماوي - حميد طارق– أمين العصبي- فاطمة الزهـراء القصري - لحسن بو الكرش- عبد الكبير لعيشي - سعاد البطال - عبـد الله بن بها- المصطفى النـو - دحـان بودحين - لحسن كدام– عبد الحق المغراوي- صالح بحـري- عباس شبوبي– محمد الصواف - محمـد لبرداغـازي– الصالح الكوتشي – عبد الرحيم يحياوي و محمد شكيب.	لا أحـــد	لا أحـــد

ملحوظـــة :

أثناء عملية التصويت كان السادة :

حميد ابراهيمي - سعاد أعزيز - جمال وزين - للافاطمة الزهراء نقاش - محمد الرافع - البشير عياش- عبد الصادق لمعنكد- الحسين الحنصالي - ابراهيم بلمان - المصطفى جغمان و محمد حلحال خارج القاعة .

على اثر هذه النتيجة اصدر المجلس المقرر التالي :

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــة
ولاية جهة بني ملال خنيفرة
جماعة بني ملال
مصلحة كتابة المجلس

مقـــرر رقـــم : 213

بتاريـخ : 2021/02/08

النقطة المتعلقة بالدراسة و التصويت على تعديل دفتر
التحملات الخاص بكراء المحلات التجارية
بالسويقة النموذجية " تامكنونت ".

- ✓ إن مجلس جماعة بني ملال المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2021" الجلسة العلنية الثانية " المنعقدة بتاريخ 2021/02/08.
- ✓ طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم : 85-15-1 بتاريخ : 20 رمضان 1436 هـ الموافق ل : 07 يوليوز 2015 وخاصة المواد 33- 43-47 و 92 ،

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة و التصويت على تعديل دفتر التحملات الخاص بكراء المحلات التجارية بالسويقة النموذجية " تامكنونت.

و بعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني ،

- ✓ و حيث أن عملية التصويت أسفرت عما يلي :

❖ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت: (24) اربعة و عشرون عضوا.

عدد الأعضاء الموافقين: " الإجماع " وهم السادة : احمد بدرة– احمد العرش– عبد الواحد العسري– علي بوقدير- محمد العجلاوي - أمينة النماوي - حميد طارق– أمين العصبي- فاطمة الزهـراء القصري - لحسن بو الكرش- عبد الكبير لعيشي - سعاد البطال - عبـد الله بن بها- المصطفى النـو - دحـان بودحين - لحسن كدام– عبد الحق المغراوي- صالح بحـري- عباس شبوبي– محمد الصواف - محمـد لبرداغـازي– الصالح الكونتيتي – عبد الرحيم يحياوي و محمد شكيب.

❖ **عدد الأعضاء الرافضين : لا أحد (00)**

❖ **عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد (00)**

يقـــرر ما يلـــي

وافق المجلس الجماعي لمدينة بني ملال بالتصويت العلني بإجماع أعضائـــه الحاضرين على إعادة الدراسة و التصويت على تعديل دفتر التحملات الخاص بكراء المحلات التجارية بالسويقة النموذجية " تامكنونت "، و ذلك وفق ما يلي :

المملكـــة المغربية
وزارة الداخليـــة
جهة بني ملال خنيفرة
إقليم بني ملال
جماعة بني ملال

133

دفتر التحملات

الخاص بكراء المحلات التجارية بالسويقة النموذجية "تامكنونت"

❖ بناء على الظهير الشريف رقم: 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم:14-113 المتعلق بالجماعات.

❖ بناء على الظهير الشريف بتاريخ 17 صفر 1340 (19 أكتوبر 1921)المتعلق بالأملاك الخاصة بالبلديات كما وقع تعديله وتتميمه.

❖ بناء على القرار الوزاري الصادر في 11 جمادى الأولى 1340 موافق (31 دجنبر 1921)المحدد لكيفية تدبير الملك البلدي كما وقع تعديله وتتميمه.

❖ بناء على المرسوم رقم 2.02.138 صادر في 20 ذي الحجة 1422(05 مارس 2002) بتغيير وتتميم القرار الصادر في فاتح جمادى الأولى 1340(31 دجنبر 1921) بتحديد كيفية إدارة شؤون الأملاك البلدية.

❖ بناء على الظهير الشريف رقم 1.07.195 صادر في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نونبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية.

❖ بناء على الظهير الشريف رقم: 01-07-209 صادر في 16 ذي الحجة 1428 الموافق (27 دجنبر 2007)بتنفيذ القانون رقم: 07-39 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية.

❖ بناء على اتفاقية الشراكة المبرمة بين صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و جماعة بني ملال في إطار برنامج محاربة الإقصاء الإجتماعي بالوسط الحضري بتنظيم الباعة المتجولين بالغديرة الحمراء و إيواءهم داخل سويقة نموذجية.

❖ بناء على محضر اللجنة الادارية للتقييم المنعقدة بتاريخ 30 يونيو 2020

❖ وبناء على مداولة المجلس الجماعي في إطار دورته الإستثنائية المنعقدة بتاريخ 16 يوليوز 2020.

❖ وبناء على مداولات المجلس الجماعي في إطار دورته العادية لشهر يناير 2021 .

مقتضيـــات عامة

الفصل الأول:

إن الغاية من دفتر التحملات هذا هي تنظيم عملية كراء المحلات التجارية بسويقة تامكنونت التي تم تشييدها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برنامج محاربة الإقصاء الإجتماعي بالوسط الحضري و إدماج الأنشطة التجارية للباعة المتجولين في النسيج الاقتصادي، و تحرير الملك العمومي من الباعة الجائلين بالغديرة الحمراء و تثبيتهم داخل فضاء تتوفر فيه الشروط الصحية، الأمنية و البيئية الضرورية ،وذلك وفقا للشروط والمقتضيات المبينة أدناه.

بيان العقار

الفصل الثاني:

تعود ملكية السويقة النموذجية لتمكنونت وفق ما تنص عليه اتفاقية الشراكة مع صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى جماعة بني ملال . ويتم كراء المحلات التجارية المتواجدة بها للمستفيدين من عملية الإحصاء في إطار تعاقدي مع جمعية الغديرة الحمراء لبائعي الخضر و الفواكه بالتقسيط بناء على تقييم اللجنة الإدارية للتقييم.

وتعتمد آلية القرعة في توزيع المحلات التجارية للمستفيدين، و ذلك تحت إشراف السلطة المحلية و بحضور مفوض قضائي بالإضافة إلى كل شخص يكون حضوره مفيدا، و تتضمن السويقة المحلات التجارية التالية:

محلات الطابق الأرضي هي كالتالي:

رقم الدكان	مساحته	رقم الدكان	مساحته	رقم الدكان	مساحته
1	10.05	21	9.69	41	9.18
2	10.02	22	9.51	42	9.18
3	10.02	23	9.69	43	9.18
4	10.02	24	9.51	44	9.18
5	10.02	25	9.69	45	9.18
6	10.02	26	9.51	56	9.18
7	10.02	27	9.69	47	9.18
8	10.02	28	9.51	48	9.18
9	10.02	29	9.69	49	9.18
10	10.02	30	9.51	50	9.18
11	10.02	31	9.69	51	9.18
12	10.02	32	9.51	52	9.18
13	10.02	33	9.69	53	9.18
14	10.02	34	9.51	54	9.18
15	10.02	35	9.03	55	9.18
16	9.06	36	9.18	56	9.18
17	9.69	37	9.18	57	9.18
18	9.51	38	9.18	58	9.18
19	9.69	39	9.18	59	9.18
20	9.51	40	9.18	60	9.18

رقم الدكان	مساحته	رقم الدكان	مساحته	رقم الدكان	مساحته
61	9.18	72	9.00	83	9.69
62	9.18	73	9.00	84	9.51
63	9.18	74	12.57	85	9.69
64	9.18	75	9.45	86	9.51
65	9.18	76	10.02	87	9.69
66	9.18	77	10.02	88	9.51
67	9.00	78	10.02	89	9.69
68	9.00	79	10.02	90	9.51
69	9.00	80	10.02	91	9.69
70	9.00	81	10.02	92	9.51
71	9.00	82	10.08		

و محلات الطابق السفلي هي كالتالي:

رقم الدكان	مساحته	رقم الدكان	مساحته	رقم الدكان	مساحته
93	9.18	120	10.02	147	9.51
94	9.18	121	10.02	148	9.24
95	9.18	122	10.02	149	9.51
96	9.18	123	10.02	150	9.69
97	9.18	124	10.02	151	9.51
98	9.18	125	10.02	152	9.69
99	9.18	126	10.02	153	9.51
100	9.18	127	10.02	154	9.69
101	9.18	128	10.02	155	9.51
102	9.18	129	10.02	156	9.69
103	9.00	130	10.02	157	9.51
104	9.00	131	9.06	158	9.69
105	9.00	132	9.69	159	9.51
106	9.00	133	9.51	160	9.18
107	12.57	134	9.69	161	9.18
108	9.45	135	9.51	162	9.18
109	10.02	136	9.69	163	9.18
110	10.02	137	9.51	164	9.18
111	10.02	138	9.69	165	9.18
112	10.02	139	9.51	166	9.18
113	10.02	140	9.69	167	9.18
114	10.02	141	9.51	168	9.18
115	10.02	142	9.69	169	9.18
116	10.02	143	9.51	170	9.18
117	10.02	144	9.69	171	9.18
118	10.02	145	9.51	172	9.18
119	10.02	146	9.69	173	9.03

مدة الكراء

الفصل الثالث:

إن مدة كراء العقار المشار إليه في الفصل الثاني أعلاه محددة في ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

السومة الكرائية

الفصل الرابع:

إن مبلغ السومة الكرائية الشهرية تم تحديده في 40 درهما للمتر المربع للمحلات المتواجدة بالطابق تحت الأرضي . و 50 درهما للمتر المربع للمحلات المتواجدة بالطابق السفلي ذات واجهة واحدة . و 60 درهما للمتر المربع للمحلات المتواجدة بالطابق السفلي ذات واجهتين. وتراجع السومة الكرائية بزيادة نسبة 10 %من مبلغ الكراء الشهري على رأس كل ثلاث (03) سنـوات. كما يحق للجماعة مراجعة السومة الكرائية بالزيادة وفقا لتغير الظروف الاقتصادية .وتقوم لجنة إدارية مختصة بالقيام بهذه المراجعة.

الفصل الخامس:

إن واجبات الكراء تحتسب ابتداء من الشهر الموالي لتاريخ توقيع العقد.

الفصل السادس:

يسلم عقد الكراء للمكتري، ويشار فيه بالإضافة إلى الشروط المنصوص عليها في هذا الدفتر إلى مساحة المحل ومبلغ السومة الكرائية، وبعض المقتضيات الخاصة.

الفصل السابع:

يلتزم المستفيد بأداء الواجبات الشهرية المترتبة عن استغلال المحلات التجارية مسبقا، بصفة منتظمة خلال الأسبوع الأول من الشهر المستحق.

وكل تأخير عن أداء الواجبات الشهرية في الأجل المحدد لها أعلاه تترتب عنه غرامة مالية تعادل 30./. من مبلغ السومة الكرائية.و في حال عدم أداء واجب الكراء بعد مرور شهر يتم فسخ عقد الكراء مباشرة من طرف الجماعة بعد إنذاره دون ان يكون للمكتري الحق في المطالبة بأي تعويض مع حفاظ الجماعة بمتابعته قضائيا من اجل استخلاص ما بذمته من مبلغ الكراء.

الفصل الثامن:

لا يحق للمستفيد من المحلات التي تتم في إطار شراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تولية الكراء أو التنازل، جزئيا أو كليا، لفائدة الغير بصفة نهائية .حيث تصبح عملية الكراء لاغية ويفسخ عقد الكراء تلقائيا من طرف الجماعة بدون انذار المكتري و تسترجع الجماعة المحل المكتري .إلا في حالة وفاة المستفيد حيث يحق لورثته (المحصورين في زوجته و أبنائه) الاستمرار في استغلال المحل طبقا للفصل السابع عشر أسفله.

لا يمكن تأسيس الأصل التجاري على المحلات التجارية المسلمة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لطابعها الإجتماعي.

الفصل التاسع:

لا يعفي عقد الكراء المستفيد من الحصول على الرخص والتصاريح الضرورية لممارسة نشاط تجاري أو مهني أو صناعي وذلك وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

الفصل العاشر:

يتحمل المكتري أداء واجبات استهلاك الكهرباء، الماء الصالح للشرب.. وكل ضريبة أو رسم سينجمان عن استغلال العقار سيكونان على عاتقه. وكذا واجبات التسجيل والتمبر المتعلقة بدفتر التحملات وعقد الكراء.

كما يتحمل بصفة مشتركة مع باقي المكترين نصيبه في مصاريف وضع العداد و استهلاك الماء و الكهرباء الخاص بالمرافق العامة للمركب و في صيانة جميع التجهيزات و إصلاحها و استبدالها كلما دعت الضرورة لذلك، وفي نظافة المركب ككل و حراسته دون المطالبة بأي تعويض تجاه الجماعة.

الفصل الحادي عشر:

يتعين على المكتري الحصول على التأمينات الضرورية لدى المؤسسات المرخص لها بذلك حسب الأنشطة المزاولة.

نظافة وصيانة وحراسة المرفق

الفصل الثاني عشر:

يلتزم المكتري بالاعتناء بالمحل ومحتوياته، من صيانة وحراسة ونظافة ،و بالملك العمومي المحيط به، ويتحمل المسؤولية الكاملة عن جميع الأضرار التي يمكن أن تلحق به وبالغير.

الفصل الثالث عشر:

يمنع على المكتري إجراء تغييرات جديدة بالمحل المكتري أو استغلال الملك العمومي المحيط به الا بعد الموافقة الكتابية لرئيس الجماعة و أداء الوجيبات المستحقة على الاحتلال الملك العمومي وفقا للقوانين الجاري بها العمل.

الفصل الرابع عشر:

يتعين على المكتري السماح لمصالح الجماعة القيام بمعاينة المحل المكترى كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كما يتعين عليه فسح المجال أمام أجهزة المراقبة المؤهلة قانونيا لذلك للقيام بالمهام المنوطة بها.

فسخ عقد الكراء

الفصل الخامس عشر :

تصبح عملية الكراء لاغية وبفسخ عقد الكراء تلقائيا من طرف الجماعة بدون انذار المكتري في الحالات التالية:

-المماطل في أداء واجبات الكراء في أجالها القانونية.

-إغلاق المحل المكتري لمدة تزيد عن ستة أشهر او تحويل النشاط الى نشاط تجاري أو صناعي آخر بدون موافقة كتابية من طرف الرئيس.

-عدم احترام مقتضيات دفتر التحملات و عقد الكراء.

-مزاولة بيع الخضر في الشارع العمومي او عن طريق استعمال عربة يدوية او مجرورة سواء من طرفه او من طرف ذويه.

الفصل السادس عشر:

في حالة فسخ العقد، فإن المكتري لا يستحق أي تعويض عن هذا الفسخ و لا يحق له المطالبة بأي مقابل.

الفصل السابع عشر:

في حالة وفاة المكتري يحق لورثته (المحصورين في زوجته و أبنائه) الاستمرار باستغلال المحل إذا ما أعربوا عن رغبتهم في ذلك عن طريق توجيه طلب في الموضوع إلى رئيس الجماعة داخل أجل ثلاثة(03) أشهر من وفاة المكتري و إلا اعتبر العقد لاغيا.

الفصل الثامن عشر :

إذا أراد المكتري توقيف نشاطه نهائيا، وجب عليه إشعار رئيس الجماعة برغبته عن طريق البريد المضمون شهرين على الأقل قبل الأجل المحدد، وتصفية ما بذمته من مستحقات لفائدة ميزانية الجماعة.

الفصل التاسع عشر:

يتم البت في حالة حدوث نزاع بين الجماعة و المكتري حول عدم تنفيذ احد بنود كناش التحملات يتحاكم الطرفان إلى السلطات المحلية المختصة، و تبقى المحكمة التابعة لنفوذ الجماعة هي صاحبة الاختصاص في حالة اللجوء الى القضاء .

توقيع رئيس جماعة بني ملال	توقيع كاتب المجلس
السيـــد احمـــد بـــدرة	السيـــد محمد شكيب

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

برقية تجديد الولاء والإخلاص

إلـى حضرة صاحب الجلالة والمهابة
الملك محمد السادس نصره الله وأيده
القصر الملكي العامـــر
=- بالربـــــاط -=
مولاي صاحــب الجلالـــة.

وبعد، فبمناسبة اختتام أشغال الدورة العادية للمجلـس الجماعي لمدينة بني ملال، المنعقدة بتاريخ : 2021/02/04.

يتشرف خادم الأعتـاب الشريفة، السيد احمد بدرة رئيس المجلس الجماعي للمدينة، أصالة عن نفسه، ونيابة عن أعضاء المجلس وكافة سكان مدينـــة بني ملال، أن يتقدموا إلى السدة العالية بالله، صاحب الجلالة والمهابة الملك محمد السادس نصره الله وأعز أمره، بآيات الولاء المتجدد والإخلاص المتواصل، و التشبث بأهداب العرش العلوي المجيد، ضارعين إلى العلي القدير أن يطيل في عمر مولانا الهمام، وبقر عينه بولي عهده الأمير، المولى الحسن وسائر أفراد الأسرة العلوية الكريمة، إنه سبحانه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

والسلام على المقام العالي بالله.

و حرر ببني ملال في : .....
المـوافـــق ل : .....

رئيس المجلس الجماعي